الصراع العربي الإسرائيلي

من أوسلو إلي الفصل العنصري

حماس من الميثاق إلي الوثيقة

تطور علاقات إسرائيل الدولية

تأليف

دكتور عبد العليم محمد

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مكتبة جزيرة الورد

الصراع العربي الإسرائيلي

من أوسلو إلى الفصل العنصري

حماس من الميثاق إلى الوثيقة

تطور علاقات إسرائيل الدولية

دكتور

عبد العليم محمد

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : **دراسات في الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية**

المــــــؤلف : د. عبد العليم محمد

رقــم الإيداع : ٤٣٤٠/ ٢٠١٩

الترقيم الدولي: ٩-١١١-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٩



القاهرة : ٤ ميــدان حليــم خلــف بنــك فيصــل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إلى الذين استشهدوا من أجل فلسطين، من المصريين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والأردنيين ومختلف ربوع العالم العربي وأحرار العالم ، أولئك الراحلين عنا ولكنهم الباقون فينا ، الذين حولوا فلسطين بعد نكبتها من مجرد فكرة وحلم إلى طريق يختزن قيم العدالة والحرية ، وتحولت أرواحهم إلى كلمات ترسم الطريق إلى المستقبل ، وذاكرة تبعث الأمل وتقاوم النسيان ، ورسالة خالدة لكافة الأجيال بأن الحلم لا يزال ممكنًا ، وأن الطريق إلى التحرر يبدأ بكلمة (لا للإحتلال) ولا للعنصرية ونعم للحق والحرية بشرط توفر الإرادة والقدرة المتجددة على العطاء .

المؤلف

عبد العليم محمد

مقدمة

يتضمن هذا الكتاب مجموعة متفرقة من الدراسات، إلا أنها تقع جميعها حول موضوع واحد، ألا وهو الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية.

وقد رأى الكاتب جمع هذه الدراسات فى دفتى كتاب لعدة أسباب من بينها تعزيز استعادة القضية الفلسطينية لمكانتها الأولى كقضية العرب المركزية خاصة بعد ما أسمى ثورات الربيع العربى والتى غيرت الأولويات وأسهمت فى تراجع مكانة هذه القضية المحورية، وكذلك لطبيعة هذه الدراسات ذاتها، فهى ليست مجرد مقالات مرتبطة بأحداث جارية، وإنما تتسم بتوجه استراتيجى عام ومعالجة قضايا ذات طبيعة استراتيجية، تتعلق بالتسوية ومعوقاتها ومشروعاتها المختلفة والانقسام الفلسطينى وتطور علاقات إسرائيل الدولية وتحليل العقل الإسرائيلى والصهيونى وغيرها من القضايا ذات الصلة.

من ناحية أخرى فإن هذه الدراسات هى محصلة متابعة للشأن الفلسطينى والإسرائيلى، وبذات القدر حصاد بحث ودراسة وتأمل مسار هذا الصراع، فى أهم وأغلب تجلياته المرئية والتاريخية، كما أنها تجمع بين الموضوعية فى التحليل والمعالجة وبين الإيمان الذى لا يتزعزع بالقضية الفلسطينية وعدالتها رغم التغير الذى يعتور الموقف الأمريكى منذ صعود دونالد ترامب وحديثه عن «صفقة القرن» التى أفضى النضال الشعبى الفلسطينى والمواقف الرسمية للسلطة الفلسطينية ومختلف الفصائل الفلسطينية إلى تعثرها وتراجعها تمهيداً لوأدها فى

المهد، بسب طبيعتها المنحازة لإسرائيل بشكل مطلق وتجاهلها لمبـادئ العدالـة والقوانين الدولية التى تعزز الحق الفلسطينى والعربى فى الدولـة والقـدس وحـل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

المؤلف

القاهرة فى ١٨ يوليو ٢٠١٨

د. عبد العليم محمد
مستشار مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام

الفصل الأول:

- -

التسوية السلمية
للصراع العربى الإسرائيلى
فرص ومعوقات

(١)

فرص ومعوقات التسوية

تعانى عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، خاصة فى جانبها المتعلق بالقضية الفلسطينية، من تعثر وفشل يلاحقانها كالقدر، منذ أوسلو فى عام ١٩٩٣، وهذه التسوية تنتقل من فشل لآخر، وما أن تتقدم خطوة إلى الأمام حتى تعود خطوتين إلى الوراء، تشبه عملية التسوية إحدى الديانات الوثنية القديمة التى يتذكرها بعض مريديها بين الفينة والفينة، فيقومون بتأدية شعائرها وطقوسها بطريقة روتينية ومكررة، وفى الكثير من الأحيان مملة وكأنهم لا يؤمنون بها فعلاً ولا يعتقدون فى جدواها، أو أنهم فقدوا الثقة فى مبادئها والأسس التى تقوم عليها.

وفى كل مرة تقام شعائر وطقوس هذه التسوية ينقسم المراقبون، ليس فحسب العرب بل والأجانب أيضاً، ما بين متفائل ومتشائم بمصير هذه الجولة من التسوية أو الجولات المتتالية منها، وغالباً ما يكون الصواب فى جانب المتشائمين، باختصار لأنهم يرون ما لا يراه المتفائلون أو لأنهم يركزون على مكمن الخلل فى تلك العملية التى يبدو وكأنها حلقة شريرة ومفرغة، وتعود إلى المربع رقم واحد أو نقطة الصفر، يختصر المتشائمون أسباب الفشل فى عنوان عريض ألا وهو اختلال موازين القوى لصالح الطرف الأقوى أى إسرائيل، ليس فحسب على الصعيد الفلسطينى الإسرائيلى، بل أيضاً على الصعيد العربى الإسرائيلى.

يركز كلا الفريقين أى المتشائمون والمتفائلون على جانب واحد من الصورة

ويصدر حكمه بناءاً على ذلك فالأولون لا يرون سوى اختلال موازين القوى باعتباره السبب الأول لفشل عملية التسوية، فى حين أن المتفائلين يرون عملية التسوية من خلال ضرورتها لمستقبل الطرفين الأقوى والأضعف فى آن واحد، فالإسرائيليون ورغم خلل موازين القوى بحاجة إلى التسوية للحصول على الأمن والاعتراف والشرعية فى الإقليم، بينما أن الفلسطينيين يريدون التسوية لضمان بعض حقوقهم فى الحدود الدنيا المعترف بها فلسطينياً وعربياً ودولياً المتمثلة فى الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين والحدود والمياه وذلك لأن أوراق القوة التى يمتلكونها لا تمكنهم من انتزاع هذه الحقوق بالقوة.

وبعيداً عن التفاؤل والتشاؤم والانقسام بين مؤيدى الأول ومؤيدى الثانى، فإن هذه الورقة تستهدف رسم صورة تقريبية – من وجهة نظر صاحبها- لفرص ومعوقات عملية التسوية السياسية والسلمية للصراع العربى الإسرائيلى والصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وتستند هذه الورقة إلى بعض الإفتراضات أولها أن هذه الفرص المتاحة أمام التسوية وتلك المعوقات التى تعترض طريقها متداخلان على نحو فريد ومرتبطان أحدهما بالآخر بحيث أنه فى بعض الأحيان يمكن أن تشكل الفرصة دافعاً وعائقاً فى الوقت ذاته أمام السير فى عملية التسوية والمثال البارز هنا – كما سنبين لاحقاً- مخاوف الأطراف المختلفة الفلسطينى والإسرائيلى، فهذه المخاوف تمثل حيناً دافعاً للاتجاه صوب التسوية وحيناً آخر تمثل عائقاً يدفع نحو الإحجام عنها.

وبعبارة أخرى فإن هذه الفرص والمعوقات تتواجد جنباً إلى جنب فى تلك العملية السياسية الثقافية التاريخية والنفسية والتى هى عملية التسوية وهذا يعنى أن هذه الفرص وتلك المعوقات لا توجد منفصلة فى الواقع أو أن ثمة حدوداً فاصلة بينهما كما أسلفنا، بل يتواجدان داخل وفى قلب هذه العملية.

أما الافتراض الثانى فيتلخص فى أن المعوقات لتلك العملية تبدو فى الوقت – الراهن على الأقل– أكبر من الفرص المتاحة أمام هذه العملية بدليل فشل التسوية عبر حلقاتها الممتدة منذ أوسلو عام ١٩٩٣، وأن نصيب كل من الفرص والمعوقات فى عملية التسوية يتوقف على ظروف سياسية وبيئة استراتيجية تحيط بالأطراف المختلفة، وأن هذه الظروف وتلك البيئة بمعطياتها قد تزكى الفرص وقد تزكى المعوقات، باختصار فإن معادلة الفرص المعوقات فى مجرى عملية التسوية أشبه بموجات المد والجزر التى تجد تفسيرها فى المناخ والبيئة السياسية التى تحيط بأطراف عملية التسوية.

أما الافتراض الثالث فيتلخص فى أن فرص ومعوقات عملية التسوية ليست معطيات أبدية جامدة أو سرمدية ملتصقة بعملية التسوية، بل هى معطيات متغيرة وقابلة للتغيير والتفسير وهى عمليات ذهنية ومعرفية وإدراكية إنسانية يمكن التأثير فيها والحد من آثارها وتطويعها بدرجة أو بأخرى إذا ما توفرت الإرادة الإنسانية وحسن النية والثقة المتبادلة بين الأطراف، فهى ليست معطيات جينية فى التكوين الفلسطينى أو التكوين اليهودى الإسرائيلى، بل هى معطيات تشكلت تاريخياً فى الوعى واللا وعى ويمكن من خلال تفهمها وتفسيرها أن تحظى بالقابلية للتغيير.

وبلا شك، فإن التشخيص الموضوعى للفرص والمعوقات أمام عملية التسوية، البعيد عن التضخيم والتهوين إن من هذه الفرص أو تلك المعوقات، قد يساهم فى الدفع نحو التفكير فى إعادة النظر فى عملية التسوية على أسس جديدة أو إعادة هيكلتها على نحو آخر وربما يساهم كذلك فى تغيير طبيعة المقاربات التى تتبناها الأطراف المختلفة للمشكلات موضوع التفاوض ويوضح من جهة ثانية متطلبات الدخول فى تسوية ناجحة تحقق مصالح كل الأطراف.

***

أولاً : الفرص المتاحة أمام عملية التسوية :

تشتمل هذه الفرص على عناصر وعوامل عديدة تنتمى إلى المجتمع الدولى والمجتمع الفلسطينى والعربى والمجتمع الإسرائيلى وهذه العناصر كانت قد بدت فى الظهور مع بدء عملية التسوية فى مدريد وبعدها فى أوسلو ورغم الفشل الذى عانته هاتان الحلقتان من التسوية فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذه العناصر رغم تغير المعطيات، بل تبقى فى مجملها قابلة للحياة والاستدعاء مع استمرار الحاجة إلى التسوية لصراع الشرق الأوسط وعدم تنكر أى من الأطراف لضرورة هذه العملية واستمرارها.

وهذه الفرص تنبع من طبيعة القضية الفلسطينية وتاريخ تكوينها وتشكيلها، فمنذ البدء أصبحت القضية الفلسطينية فلسطينية وعربية ودولية فى آن واحد واستمرت هذه المكونات فى صلب هذه القضية مع اختلاف تأثير هذه المكونات من حقبة لأخرى ورغم ذلك فإن تلازم هذه المسارات الفلسطينية العربية الإسرائيلية الدولية لا يزال هو الظهير الأساسى لحل هذه القضية وتسويتها فى أفق مقبول إسرائيلياً وفلسطينياً ويمكننا تشخيص هذه الفرص المتاحة أمام عملية التسوية على النحو الآتى:

١ - القبول الدولى والعربى والفلسطينى لحل الدولتين:

لا شك أن الاعتراف الدولى الواسع بضرورة ومنهجية حل الدولتين أى دولة فلسطينية فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية والتفاوض حول حل قضية اللاجئين والمياه والحدود، يعتبر فرصة طيبة للتسوية ذلك أن استحضار هذا البعد الدولى المتمثل إن فى القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والصين وروسيا الاتحادية أو فى هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من شأنه أن يمثل ضغطاً وإن ناعما على إسرائيل

كما أنه يعوض جزئياً الخلل فى موازين القوى بين إسرائيل والعرب والفلسطينيين ويعزز الحق الفلسطينى فى مواجهة القوة الإسرائيلية.

تمثل قرارات الأمم المتحدة خاصة القرارين رقم ٢٤٢، ٣٣٨ بصفة خاصة أساساً لعملية التفاوض التى بدأت منذ عقود بين إسرائيل والعرب على أساس «مبدأ الأرض مقابل السلام» ورغم أن إسرائيل فيما يبدو من خلال وقائع التفاوض حاولت استبدال هذا المبدأ بمبدأ آخر مضمونه «السلام مقابل السلام» إلا أن المجتمع الدولى ومنظماته المختلفة لا تزال تتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام وذلك فضلاً عن قرارات الشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة كالقدس واللاجئين وتقرير المصير.

الأطراف الفاعلة فى المجتمع الدولى المعاصر تعترف بضرورة حل الدولتين فى صراع الشرق الأوسط وترى أن الأفق الوحيد الممكن والمفتوح لتسوية مقبولة فلسطينياً وإسرائيلياً، مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ التسعينيات وحتى الآن تعترف بضرورة الدولة الفلسطينية، خطة الطريق التى طرحها بوش الابن تعترف بذلك، اللجنة الرباعية الدولية التى تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبى تعترف هى الأخرى بحل الدولتين.

إن تفعيل هذا القبول الدولى الواسع لحل الدولتين يبدو ضرورة لابد منها لتكثيف الضغوط على إسرائيل وإخراج المواقف الدولية من الخطاب إلى الفعل والممارسة وهذا الموقف يرتبط بالضرورة بنهوض الموقف الفلسطينى والعربى عبر توحيد الصف الفلسطينى ورأب الصدع فى الجبهة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وتبنى الدول العربية مواقف أكثر صلابة فى الدفاع عن الحق الفلسطينى فى المحافل الدولية وفى اللقاءات المشتركة.

إن هذا الموقف الدولى يمثل ركيزة أساسية للموقف الفلسطينى والعربى فى مواجهة إسرائيل ولا ينبغى الاستهانة به حتى لو ظل فى المستوى الحالى، لأنه أولاً استدعاء للمسؤولية الدولية فى نشأة هذا الصراع ونشأة القضية الفلسطينية ولأنه ثانياً ورقة إضافية تعزز الموقف الفلسطينى والعربى فى ضوء الخلل فى موازين القوى الحالية، إن استمرار هذا البعد الدولى فى القضية الفلسطينية من شأنه أن يجعل القضية الفلسطينية قضية دولية معولمة وتسويتها ضرورة ليس فحسب للفلسطينيين أو الإسرائيليين بل للعالم كله.

وذلك يتطلب تفعيل الحضور العربى دولياً فى المنظمات والهيئات الدولية المختلفة، وكذلك الدفع لخلق لوبيات عربية من العرب المقيمين بصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الرواية الفلسطينية والعربية لتاريخ الصراع فى الدوائر الإعلامية الغربية.

حقق الشعب الفلسطينى والقيادة الفلسطينية الحالية نجاحاً مهماً ينبغى البناء عليه، تمثل ذلك فى اعتراف هيئة الأمم المتحدة بفلسطين كعضو مراقب، كما اعترفت النرويج والسويد بالدولة الفلسطينية وتفكر دول أوروبية أخرى فى أن تحذو حذو هذين البلدين، كما سبق ذلك اعتراف مجلس العموم البريطانى بالدولة الفلسطينية.

هذه الإنجازات وإن بدت حتى الآن رمزية فى نظر الكثيرين وغير مؤثرة فى الموقف الإسرائيلى على الأرض فإنها من زاوية أخرى قد تمثل حلقات فى مسلسل الضغوط الدولية الذى يفضى إلى إنجاح التسوية والتأثير بالسلب على صورة إسرائيل الخارجية.

٢- تراجع مقولة «أرض إسرائيل الكاملة»:

إن كان ثمة من إيجابية للتفاوض الفلسطينى الإسرائيلى طيلة العقدين

المنصرمين فهى تتمثل فى قبول إسرائيل الطوعى أو الإكراهى على التفاوض حول الأرض التى كانت تعتبرها «أرض إسرائيل الكاملة» أى قبول التفاوض للتخلى عنها للشعب الفلسطينى خاصة الضفة الغربية حتى ولو اتخذ هذا التخلى شكل إعادة الانتشار كما نص على ذلك أوسلو، فهذا التخلى أو إعادة الانتشار تم بهدف تمكين الفلسطينيين من السيطرة على هذه الأراضى والاعتراف ضمنياً بأن هذه الأرض تخص الفلسطينيين بعد أن كانت فى وقت سابق جزء من «أرض إسرائيل الكاملة» أو أراضى متنازع عليها أو أراضى دون صاحب سيادة.

هذا التحول الذى رافق توقيع اتفاق أوسلو أفضى إلى تغير النظر للأمن الإسرائيلى وارتكاز هذا الأمن على ترتيبات سياسية تتعلق بالتسوية بدلاً من ارتكازه على السيطرة على الأرض، وذلك بعد انتشار تقنية استخدام الصواريخ البلاستية وامتداد هذه الصواريخ لتطال الأراضى الإسرائيلية فى حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت.

ومع ذلك فإنه رغم تعثر مسار أوسلو وتغير الظروف فإن هذا التغير لم يتم الارتداد عنه أو النكوص عنه، فقد تبين لعديد من أفراد النخبة الإسرائيلية إن فى المؤسسة العسكرية والأمنية أو المؤسسة السياسية أنه «لا يمكن السيطرة على ثلاثة ملايين ونصف فلسطينى» كما قال الإرهابى المتطرف «أرئيل شارون» وأن الدولة الفلسطينية «مصلحة إسرائيلية» على حد تعبير «إيهودا أولمرت» وحتى نتنياهو ورغم ديماجوجيته وتطرفه فإنه يعترف بدولة فلسطينية وإن كانت منزوعة السلاح.

استمرارية الكفاح الفلسطينى المدنى وغير المدنى أقنعت قطاعات كبيرة من الرأى العام الإسرائيلى والنخبة الإسرائيلية بصعوبة الاستمرار فى السيطرة على الشعب الفلسطينى ومخاطر هذا الاستمرار على الهوية اليهودية للدولة الإسرائيلية

وصورة إسرائيل فى الخارج والخوف من ازدياد عزلتها على الصعيد الدولى.

لقد بدأ إدراك الإسرائيليين فى التغير إزاء الشعب الفلسطينى منذ انتفاضة ١٩٨٧، فقد أدرك قطاع كبير من الإسرائيليين أن الفلسطينيين بشر ذوو كرامة وأنهم يستخدمون فى مطالباتهم أساليب غير عنيفة وأنهم أى الفلسطينيون يسيرون فى اتجاه الاستقلال وكان الوجه الآخر لهذا الإدراك هو صعوبة حسم المسألة الفلسطينية عسكرياً وضرورة التوصل لتسوية سياسية توفر لإسرائيل الأمن وتمنح الفلسطينيين الحق فى دولة بجوار إسرائيل.

لقد أفضت هذه الإدراكات لتقليص وتراجع مقولة «أرض إسرائيل الكاملة» وتأثيرها فى الرأى العام الإسرائيلى والنخبة الإسرائيلية ربما باستثناء قوى اليمين المتطرف وهو على أية حال تيار لا يستطيع صنع السلام بحكم تطرفه فالسلام مرتبط بالتيارات المركزية العريضة التى تمثل التوجهات الرئيسية لدى الرأى العام.

إن المناخ الداخلى لإسرائيل عنصر مهم فى رسم مستقبل أية تسوية ناجحة مقبولة لدى الرأى العام الإسرائيلى وأحد شروط نجاح أية تسوية.

٣- الديموجرافيا والجغرافيا:

تشير المعطيات الحالية والمستقبلية الخاصة بالديموجرافيا الفلسطينية والإسرائيلية إلى تحقيق توازن ديموجرافى فى أرض فلسطين التاريخية فى مدى زمنى بين المتوسط والطويل وهذا التوازن الديموجرافى يخل بمعادلة الدولة اليهودية التى يمثل فيها اليهود أغلبية أو أنها قاصرة على اليهود فقط.

من المؤكد أن المعطيات الديموجرافية لن يكون بمقدورها أن تؤثر فى مجريات الصراع بمعزل عن الإرادة الإنسانية التى يمكنها أن تحول هذه المعطيات إلى قوة ذات تأثير حاسم فى الواقع.

ما يسمى بالصراع بين الديموجرافيا الفلسطينية والإسرائيلية يزيد من مخاوف الإسرائيليين بإمكان تحويل دولتهم إلى دولة ثنائية القومية إذا ما أخذ فى الاعتبار الحقوق الجماعية للفلسطينيين أو دولة واحدة ديموقراطية إذا ما أخذ فى الاعتبار حق المواطنة على الصعيد الفردى، وهذه المخاوف لدى الإسرائيليين تدفع فى اتجاه الانفصال عن الفلسطينيين أو الفصل بينهم وبين إسرائيل سواء اتخذ هذا الفصل شكل الدولة الفلسطينية فى حالة إنجاز التسوية السلمية من خلال العملية التفاوضية أو اتخذ شكل الفصل الأحادى أو الانفصال الاحادى على غرار ما حدث فى غزة وبعض مناطق الضفة الغربية.

بيد أنه وفى جميع الحالات فإن ميزان القوى الديموجرافى بين إسرائيل وفلسطين يمثل هاجساً كبيراً لدى النخبة الإسرائيلية ويدفعها للبحث عن مخارج لتجنب مخاوف هذا التوازن الديموجرافى المقبل فى دولة أنشئت منذ البداية لتكون دولة يهودية، ومن بين هذه المخارج مخرج التسوية والانفصال عن الفلسطينيين «هم هنا ونحن هناك» على حد تعبير إيهودا باراك.

ويزداد هذا الهاجس الديموجرافى قوة فى إسرائيل لسببين إضافيين أولهما نضوب مصادر وموارد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، أو تقلصها إلى حد كبير وثانيهما أنه ليس بمقدور إسرائيل السيطرة على معدلات نمو الديموجرافيا الفلسطينية ووجود محاذير دولية وإقليمية وفلسطينية عديدة حول حل «الترانسفير» أى نقل الفلسطينيين ودفعهم للهجرة إلى أماكن أخرى.

٤- تآكل صورة إسرائيل كضحية:

احتفظت إسرائيل منذ نشأتها بصورة الضحية الأولى الاستثنائية فى العالم وذلك استناداً إلى أحداث «المحرقة» النازية لليهود، فما حدث لليهود إبان هذه الفترة لم يحدث لشعب آخر، فاليهود ضحية تمتاز بالتفرد والاستثناء، واستثمرت الدعاية

الصهيونية والإسرائيلية هذه الصورة لابتزاز كافة الأطراف والقوى الدولية والرأى العام الغربى، لدعم إنشاء إسرائيل فى أرض فلسطين التاريخية.

والحال أن هذه الصورة أى صورة الضحية الأولى الاستثنائية ظلت لعقود منذ نشأة الدولة حكرا على إسرائيل واليهود، بيد أن هذه الصورة تتعرض للتآكل بعد ارتكاب إسرائيل المجازر فى حق الفلسطينيين تلك المجازر التى أصبح يشاهدها العالم على شاشات التليفزيون فى عصر البث المباشر والإنترنت، فالضحية اليهودية والإسرائيلية هى التى ترتكب هذه الانتهاكات فى حق شعب آخر وكأنها تحاكى جلاديها فى وقت سابق.

اكتشف الرأى العام أو قطاعات كبيرة منه على الأقل أن لهذه الصورة وجهاً آخر، يتمثل فى وجود ضحية أخرى للجرائم الإسرائيلية تتمثل فى الشعب الفلسطينى وأن هذه الصورة الأخلاقية والرمزية التى تريد إسرائيل الاحتفاظ بها ليست كل الحقيقة، بل ثمة وجه آخر للحقيقة هو اضطهاد إسرائيل للشعب الفلسطينى الذى يسعى إلى التحرر من الاحتلال وممارسة حقوقه فى تقرير المصير والدولة.

وقد تمثل هذا التعاطف الذى يحظى به الشعب الفلسطينى فى حملة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطينى إبان الانتفاضة الأولى والثانية فى مواجهة إجراءات السلطات الإسرائيلية وبناء الجدار العازل ومساعدة الفلسطينيين فى جمع محصول الزيتون وحملات المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل واتجاه العديد من الدول للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

لم تعد إسرائيل قادرة على الاحتفاظ بهذه الصورة التى حرصت على رسم معالمها منذ البدايات خاصة مع التطور المعاصر فى وسائل الإعلام والبث المباشر، وأصبحت قطاعات يعتد بها من الرأى العام الغربى ترى أن الضحية فى

صراع المنطقة هى الشعب الفلسطينى الأعزل فى مواجهة القوة العنصرية الإسرائيلية التى تحاول أن تفرض سياسة «الابارتهايد» المبغوضة بطرق أخرى وتحت ستار آخر.

٥- حدود القوة الإسرائيلية:

رغم تفوق إسرائيل النوعى واختلال ميزان القوى لصالحها فإن القوة الإسرائيلية لم تتمكن حتى الآن من فرض المفهوم الإسرائيلى للسلام، بل لم تتمكن من إخضاع الشعب الفلسطينى وإسكات صوته، بل العكس هو الصحيح فكلما مضت إسرائيل فى استخدام قوتها، كلما ارتفع الصوت الفلسطينى وازداد التعاطف مع قضيته ومعاناته على الصعيد الدولى.

فى المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية يقف الحق الفلسطينى القانونى والتاريخى فى مواجهة القوة الإسرائيلية، وتفضى هذه المعادلة إلى تآكل تأثير القوة المجردة فى مواجهة مطالب الشعب الفلسطينى التى تقرها كافة الأطراف، خاصة فى ضوء البيئة الاستراتيجية الجديدة التى تواجهها إسرائيل، تلك البيئة التى انتهى فيها عصر الحروب النظامية لتحل محلها حروب مع جماعات صغيرة أشبه بحروب العصابات وتفضى بالإضافة إلى ذلك إلى نهايات ونتائج ملتبسة يختلط فيها النصر بالهزيمة وتفقد فيها إسرائيل المزايا النوعية والاستراتيجية التى استثمرتها فى الحروب النظامية مع العرب.

لقد اكتشفت إسرائيل إبان انتفاضة عام ١٩٨٧، صعوبة إخضاع الفلسطينيين بالقوة العسكرية وأن الحل السياسى هو المخرج الوحيد، وأن السيطرة على الفلسطينيين بطريقة مباشرة تزداد صعوبة ومكلفة لإسرائيل، ولذلك اتجهت صوب التسوية السياسية فى مدريد وبعد حرب الخليج ثم بعدها أوسلو.

لقد وضح لإسرائيل من خلال الممارسة أن اختلال موازين القوى لصالحها لا

يفضى أوتوماتيكياً إلى نتائج تعزز الموقف الإسرائيلى، ذلك أن الطرف الآخر الفلسطينى يمتلك أوراق مؤثرة فى مجرى الواقع أولها قوة الضعف، وهذا يعنى أن الطرف الضعيف فى المعادلة يحظى موقفه بقوة أخلاقية ورمزية مؤثرة فهو يمتلك الحق بالمعنى القانونى والتاريخى وفق الشرعية الدولية، كما أنه يمتلك مشروعية مطالبه وعدالتها واقتناعه وإيمانه بشرعية هذه المطالب وعدالتها كما أنه قادر على رفع تكلفة الاستعمار والاستيطان والسيطرة المباشرة عبر احتجاجاته المستمرة والسلمية وفضح زيف الصورة الأخلاقية التى تحاول إسرائيل الاحتفاظ بها.

إن الصراع فى المنطقة يشهد منذ فترة تآكل مفهوم القوة وانخفاض رصيده وتعثر إنجازها للأهداف المرسومة لها، بينما يشهد من ناحية أخرى ازدياد قوة الطرف الأضعف وتعزيز رصيده السياسى والدبلوماسى، وهذه المعادلة مرشحة للاستمرار فى الوقت الراهن.

٦- استمرارية الكفاح الفلسطينى:

انتقل الكفاح الفلسطينى من المقاومة العسكرية إلى المفاوضات السياسية، ومع توالى هذه المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود، لم يتوقف الشعب الفلسطينى عن الكفاح بكافة أشكاله السلمية والعنيفة وهو الأمر الذى أبقى على استمرارية الكفاح الفلسطينى والاحتفاظ بالهوية الفلسطينية وتدعيم أركان الكيانية الفلسطينية ولم تتمكن سلطات الاحتلال المدنية والعسكرية من احتواء مطالب الشعب الفلسطينى بل أقرت بصعوبة هذا الاحتواء وصعوبة السيطرة المباشرة.

تعرض الكفاح الفلسطينى لأزمات عديدة فى كل من الأردن ولبنان ومع ذلك فإن هذا الكفاح شهد عقب كل أزمة مرحلة جديدة اكتسب فيها مشروعية عربية وإقليمية ودولية، وبالرغم من أن إسرائيل ارتكبت العديد من الجرائم فى حق

القيادات والكوادر الفلسطينية والنضال الفلسطينى، إلا أنها لم تتمكن من إسكات الصوت الفلسطينى كما لم تتمكن من حمل الشعب الفلسطينى وقيادته على القبول بالمفهوم الإسرائيلى للسلام بل ظلت ثوابت الموقف الفلسطينى فى الدولة والقدس واللاجئين كما هى مع إبداء بعض المرونة فى الصيغ والأساليب.

إن استمرار الكفاحية الفلسطينية من شأنه أن يذكر إسرائيل والإسرائيليين بعجزهم عن وأد المطالب الفلسطينية وأن المخرج الوحيد لذلك هو الاعتراف بهذه المطالب خاصة مع اكتساب هذه المطالب الشرعية والمشروعية على الصعيد الدولى.

هذه بعض ملامح ومعالم الفرص المتاحة أمام عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، بيد أنه يجب التنويه بأن وجود مثل هذه الفرص أمام التسوية لا يعنى بالضرورة أو حتماً التوصل إلى مثل هذه التسوية، بل يتوقف الأمر أولا على الوعى بوجود هذه الفرص ويتوقف ثانياً على توفر الإرادة لدى الأطراف المختلفة لاستثمار هذه الفرص من أجل إنجاز هذه التسوية وثالثاً وليس أخيراً يتوقف على مدى تكييف كل من الأطراف لمثل هذه الفرص ومقاربته لها وتكيفه مع محصلتها لتجاوز العثرات والمعوقات التى تحول دون التوصل إلى تسوية تبدو ممكنة فى الأفق رغم تعثرها.

ثانياً : معوقات عملية التسوية :

تشمل خريطة معوقات عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى والصراع الفلسطينى – الإسرائيلى العديد من الموانع والعوائق التى تعترض طريق التسوية، وتجعل الأطراف تحجم عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية المطلوبة وتقديم التنازلات الضرورية لصياغة هذه التسوية.

وتنخرط هذه الموانع والعوائق التى تعترض طريق التسوية فى منظومات قيمية

وثقافية ودينية وسياسية وتاريخية واستراتيجية ونفسية وهوياتية أى تتعلق بالهويات- لدى الأطراف المختلفة فى عملية التسوية أى الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذه الموانع والعوائق تمارس تأثيرها على أطراف هذه العملية وتحول دون اتخاذ القرارات المناسبة وتهيئ بيئة مناسبة لفشل التسوية وإعادة إنتاج هذا الفشل.

تتركز هذه الموانع فى الجذور العميقة للصراع العربى الإسرائيلى وهوية الأطراف ومنظومة القيم ومنظومات الاعتقادات والروايات التاريخية والذاكرة الجماعية لدى الأطراف المختلفة للصراع، وتبرز هذه الموانع الفروق الجوهرية التى تفصل بين الأطراف إن فى التعامل مع سمات الصراع ومكوناته أو فى التعامل مع الحلول الممكنة.

وتمثل هذه الموانع والعوائق المكونات والمعالم الأساسية لخلفية التفاوض والعملية السلمية وهى المرجعية التى على ضوئها يمكن تبرير النكوص والارتداد عن التنازلات والقرارات الضرورية لإنجاح عملية التفاوض، كذلك فإنها تمثل المخزون العميق المتجذر فى وعى ولا وعى المتفاوضين بطبقاته الموروثة والمكتسبة والتى توجه مواقف المتفاوضين وتغذيها معرفياً وإدراكياً بمسوغات ومبررات التراجع والرفض.

كما أن بعض هذه الموانع قد يمثل الشيئ ونقيضه فى الوقت ذاته أى من الممكن أن يشكل المانع عائقاً أمام التسوية أو دافعاً لها وفق التصورات وزاوية النظر إلى الموضوع فالهوية مثلاً فى الحالة الإسرائيلية والخوف على طبيعتها اليهودية تنطوى على هذا التناقض، فمن ناحية يمكن أن تكون المخاوف المرتبطة بالهوية اليهودية حافزاً للانفصال عن الفلسطينيين وأن يكون لهم دولتهم المستقلة حفاظاً على الطبيعة اليهودية والإسرائيلية للدولة، كما أنها فى الوقت ذاته قد تمثل عائقاً إذا ما نظر إليها من منظور الصراع الصفرى بين الهويتين الإسرائيلية

والفلسطينية، أى اعتبار مكاسب الهوية الفلسطينية خسراناً مبينا للهوية الإسرائيلية والعكس، والأمر يتوقف على طبيعة المنظور السياسى والإيديولوجى لتشخيص طبيعة هذه المواقف.

وعلى غرار مسألة الهوية، يمكن أن تندرج مخاوف الإسرائيليين المرتبطة بتوفير الأمن وفقدان الطمأنينية والأمان، فهذه المخاوف قد تعمل فى اتجاه مزدوج، فحينا يمكن أن تدفع نحو فهم أوسع للأمن باعتباره أمن الطرفين أو الأطراف المنخرطة فى التسوية واعتباره مصلحة متبادلة، وفى هذه الحالة فإن ذلك سوف يكون بداية للاتفاق والتفاهم نحو ترتيبات متبادلة ومتفق عليها بين الأطراف لتحقيق الأمن المشترك، وحيناً آخر قد تدفع هذه المخاوف المرتبطة بالأمن لتغذية أوهام الأمن المطلق لطرف على حساب الطرف الآخر ويفضى ذلك إلى الاستخدام المفرط للقوة باعتبارها الركن الأساسى الذى يحقق الأمن ومضاعفة ردود الفعل من الطرف الآخر، وهكذا ينطبق ما قلناه حتى الآن على العديد من هذه الموانع والمعوقات وتأثيرها القابل للتنوع والتضاد، بيد أن المحصلة النهائية تتوقف على توفر الجدية والإرادة والعزم واستقرار الاختيارات الاستراتيجية.

وبمقدورنا أن نرصد بعض هذه الموانع والمعوقات التى تعترض عملية التسوية على النحو الآتى:

١- القيم المحمية كمانع للتسوية:

هذه القيم تعتبر قيم أساسية تنفرد بها مجموعة اجتماعية دون غيرها من الجماعات، وتحظى هذه القيم فى نظر هذه المجموعة بقداسة خاصة وحماية من انتهاكها وتتميز بأنها تستعصى على التسوية والتنازل أو التبادل، ويمكن أن تنخرط هذه القيم فيما يسمى «التابو Tabou» أو المحظور الذى يعد انتهاكه اختراقاً للقواعد الأخلاقية والقيم المجتمعية فى نظر هذه المجموعة أو تلك.

وعلى ضوء خبرة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وفشلها، يمكن اعتبار التفاوض حول بعض القضايا فى مجرى الصراع العربى الإسرائيلى مثل قضية الحدود الدائمة والاستيطان والقدس واللاجئين الفلسطينيين والطريق المسدود الذى ينتهى إليه التفاوض بشأن هذه القضايا، باعتبارها قضايا تتعلق بهذه القيم المحمية، فكلا الطرفين يتعامل مع الحوض التاريخى المقدس والمسجد الأقصى و«حائط المبكى» والهيكل باعتباره قيم محمية لا يجوز انتهاكها، كما أن الفلسطينيين يتعاملون مع حق العودة للاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ باعتباره حقاً مقدساً وقيمة محمية لا تخضع للمساومة والتنازل والصفقات.

وتستمد هذه القيم المحمية حصانتها وعدم قابليتها للمساومة والتنازل من النصوص العليا القومية التى تلهم وتوجه المفاوضين والرأى العام، مثل إعلان قيام إسرائيل والميثاق الوطنى الفلسطينى وغيرهما من النصوص التاريخية والتأسيسية، ومن الناحية الواقعية وعلى أرض الواقع فإن الإسرائيليين عموماً ومن خلال استطلاعات الرأى أبدوا مرونة فيما يتعلق بموضوع الدولة الفلسطينية، فى حين أنهم على العكس من ذلك لا يبدون أية مرونة فى اتجاه قبول حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ومع ذلك فإنه بتوفر الإرادة السياسية وصدق النوايا فى التوجه لإنجاز تسوية قد يساعد ذلك فى تدبير استراتيجيات مختلفة إزاء تقليل المعارضات القيمية للتسوية وإخضاعها لصفقات، على غرار اللجوء للتدويل أى تدويل بعض الأماكن المقدسة وعدم خضوعها لأى طرف أو التفكير فى تحويل هذه القيم المحمية إلى مصالح ومنافع متبادلة بين الأطراف.

٢- المعتقدات والروايات التاريخية:

يساهم نظام المعتقدات لدى الأطراف المختلفة فى تعويق الاتفاق والتسوية، سواء كانت هذه المعتقدات فكرية دينية أو أيديولوجية، وتتركز هذه الموانع فى

مختلف العمليات الإدراكية والمعرفية حول الصراع وجذوره وتاريخه وسماته والأساطير التى نشأت حول نشأته واستمراره، ومن شأن هذه العمليات الإدراكية والمعرفية أنها تمثل ذخيرة نفسية لدى الأطراف تقود إلى عمليات انتقائية ومتميزة وتجهض دخول معلومات جديدة يمكنها أن تفتح الباب أمام تسوية ناجحة للصراع.

فالاعتقاد مثلاً بديمومة الصراع العربى الإسرائيلى يدخل ضمن هذه المعتقدات، فهو يحجب التغير ورؤية هذا التغير فى بيئة الصراع وكذلك يحجب المعلومات التى يمكن أن تتوافر حول طبيعة هذا التغير ومجراه، وعلى العكس من ذلك يغذى استمرارية الصراع والتحيز فى تفسير مواقف الأطراف.

يدخل ضمن نظام المعتقدات الرؤى الدينية للصراع فى كلا الجانبين ودور القيم الدينية كما يراها المفسرون والذين بدورهم فاعلين فى الصراع بدرجة أو بأخرى، والصور المتبادلة لدى الأطراف على أسس دينية يحتفظ أطراف الصراع بروايات تاريخية مختلفة ومتضاربة وتمثل هذه الروايات جزءاً كبيراً من خلفية المفاوضين وعملية التفاوض والمثال البارز على تضارب الروايات التاريخية الإسرائيلية والفلسطينية هو قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، فالرواية الإسرائيلية تنفى اللوم عن الإسرائيليين وتلقى بالمسؤولية على الفلسطينيين الذين دخلوا حرب ١٩٤٨ واستغاثوا بالعرب لنجدتهم وهم أى الفلسطينيون يتحملون نتيجة ذلك، وقد بدا تأثير هذه الرواية الإسرائيلية واضحاً فى رفض المفاوض الإسرائيلى عند مناقشة قضية اللاجئين الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عنها ورفض عودة اللاجئين إلى أراضى ١٩٤٨ ولم يقبل سوى بعودة بضعة آلاف من اللاجئين تحت عنوان لم شمل الأسر وليس تحت عنوان حق العودة.

على النقيض من هذه الرواية، فإن الرواية الفلسطينية تحمل إسرائيل المسؤولية

القانونية والسياسية والتاريخية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين وتعتبر أن إسرائيل قامت عمداً بطرد وتهجير وإرهاب الفلسطينيين لترك أراضيهم، وتطالب الرواية الفلسطينية إسرائيل بأن تعترف بهذه المسؤولية وأن تتحمل تبعة هذا الاعتراف.

وتبدو الفجوة بين هذه الروايات كبيرة إلى حد يصعب تصور تجاوزها على الأقل فى المستقبل القصير.

٣- الصور المتبادلة بين الأطراف:

يبرز من بين موانع وعوائق عملية التسوية، تلك الصور المتبادلة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى، وهى صور سلبية، رسمت ملامحها من خلال مجريات الصراع وتغذيها وسائل الإعلام ومناهج التعليم وتلعب هذه الصور السلبية المتبادلة دورا مهما فى تعويق عملية التفاوض وتعزيز النظرة السلبية للطرف الآخر وتبرير فقدان الثقة فيه وفقدانه للمصداقية.

وترتكز هذه الصور على الأحكام المسبقة والمتحيزة التى تبدو وكأنها خلاصة التجربة الجماعية مع الطرف الاخر وتمتاز بسهولة الفهم والاستيعاب والانتشار لأنها تمثل ظاهريا قمة الحكمة التى تمكنت الجماعة من استخلاصها.

والصورة الإسرائيلية للعربى الفلسطينى تعتبر جزءاً من الصورة الغربية الاستشراقية للعربى المسلم فى فترة معينة من تطور النظرة الاستشراقية، فذلك العربى الفلسطينى بدائى متخلف لا يفكر بشكل منطقى وعقلانى ويحتقر الحيوانات والنساء وهو مؤخراً إرهابى عنيف لا يحترم الحق فى الحياة، وكاره لنفسه وللآخرين.

كما أن الصورة العربية والفلسطينية لليهودى التى ترتكز على مقولات ميثولوجية تختصر اليهودى الإسرائيلى فى أنه عنصرى واستعلائى ومتغطرس ويشعر بالتفوق وينظر للآخرين نظرة دونية.

وهذه الصور المتبادلة السلبية، تلعب دوراً حاسماً فى صياغة الـوعى وتشـكيل الاستجابات إزاء المواقف المختلفة للأطراف وتمثل فضلاً عن ذلك أطر مرجعية لمدونات السلوك وبلورة الاتجاهات لدى الرأى العام إزاء القضايا المختلفة.

٤- خلو المشروع المؤسس لإسرائيل من تصورات ما بعد قيامها:

تعانى إسرائيل من مشكلة وجوديـة، ذلـك أن المشـروع المؤسـس لإسـرائيل الذى وضعه هرتزل فى نهاية القرن التاسـع عشـر، يبـدو أنـه وصـل لمنتهـاه بقيـام إسرائيل بعد عدة عقود، انتصرت إسرائيل فى الحروب العديدة ضد الدول العربية، وأصبحت القوة الإقليمية المهيمنة على مجريات الحـرب والسـلام، بيـد أن هـذا المشروع المؤسس لإسرائيل لم يقل شيئاً عن مرحلة ما بعد إقامة إسرائيل وما بعـد انتصارها.

تجنب هذا المشروع الإجابة على أسئلة من قبيل كيف سيكون موقع إسرائيل فى المنطقة المحيطة بها وما دورها عندئذ وما هـى علاقتهـا بالفلسـطينيين أصـحاب الأرض التـى احتلتهـا واسـتوطنتها وارتكبـت بحقهـم المجـزرة تلـو الأخـرى، وبالإضافة إلى ذلك فقد خلا المشروع المؤسس لإسرائيل من تصور حول طبيعـة التسوية المنشودة وهل يمكن أن تتم على ضوء حل الدولتين أو دولة ثنائية القومية أو إلغاء الوجود المادى والسياسى للشعب الفلسطينى.

ولم تجتهد النخبة الإسرائيلية عمالية أو ليكودية فى صياغة تصـور موحـد لهـذه المرحلة التى أعقبت قيام الدولة الإسرائيلية وانتصارها، وربما يفسر ذلك الفشـل المتعاقب للتسوية فى ظل العمل والليكود وكاديمـا.عجـزت إسـرائيل عـن إلغـاء جوهر الصراع أى القضية الفلسطينية وهو الأمر الذى دعا أحد المؤخرين الجـدد «بيني موريس» إلى إبداء الأسف أن إسرائيل لم تقم بإبادة الفلسطينيين عام ١٩٤٨.

وهكذا ظلت التصورات الإسـرائيلية حـول السـلام، قاصـرة وجزئيـة وتتميـز

بطابعها المؤقت والتكتيكى ويغلب عليها الطابع الدعائى، كما أنها لم تحظ بتوافـق وطنى إسرائيلى يمكنهـا مـن الاسـتمرار والصـمود وتجـاوز الخلافـات الحزبيـة والإيديولوجية.

لم تتمكن النخبة الإسرائيلية السياسية والعسكرية بمختلـف أجنحتهـا اليسـارية واليمينية من جعل خيار السلام خياراً استراتيجياً لإسـرائيل مـرتبط بمسـتقبلها فى المنطقة ومستقبل علاقاتها بجيرانها وعلاقاتها بالشعب الفلسطينى الاعتقاد السائد لدى هذه النخبة هو الخوف مـن السـلام وربـط التماسـك الـداخلى فى المجتمـع الإسرائيلى باستمرار المواجهة مع العرب والفلسطينيين وليس بالاتفاق والتفـاهم معهم.

٥- اختلاف مرجعيات التفاوض:

لم تتشكل بعد مرجعية واحدة للتفاوض لدى الطرفين الفلسـطينى والإسـرائيلى على الأقل من الناحية الواقعيـة، ورغـم اعتمـاد المفاوضـات نظريـا عـلى قـرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ فإنه فى ممارسة التفاوض وفى مجرى عمليـة التفـاوض تبدو الهوة عميقة بين الطرفين فالجانب الفلسطينى يتبنى المرجعية الدولية لعملية التفاوض الممثلة فى القرارين المذكورين بالـذات، ويعتقـد أن الحـق الفلسـطينى المعترف به دولياً فى هذه القرارات يعوض افتقاد التوازن فى القوى بين الجـانبين، فى حين أن الجانب الإسرائيلى يدير عملية التفاوض على ضوء قاعدة ميزان القوى، وبما أنه الأقوى فى معادلة التـوازن عـلى الأرض فإنـه يحـاول أن يفـرض مفهومـه للتسوية على الجانب الفلسطينى الذى يفتقد إلى القوة، وهو المفهوم الـذى يحـدد شكل معالجات كافة القضايا المطروحة سواء تعلـق الأمـر بـالأمن أو الأرض أو المستوطنات أو طبيعة الدولة الفلسطينية والقدس، يطرح الجانب الإسرائيلى عـلى قاعدة ميزان القوى مفهوماً للتسوية لا يلبى متطلبات الحد الأدنى المقبـول عربيـاً وفلسطينياً ودولياً.

أما بخصوص قرارات مجلس الأمن والمرجعية الدولية فإن الجانب الإسرائيلى لا يكترث بها، بل دأب دائماً على الاستخفاف بها، كان شامير يرى أن إسرائيل نفذت ٩٠٪ من القرار ٢٤٢ بانسحابها من سيناء وفق المعاهدة المصرية الإسرائيلية.

٦- الالتباس فى مفهوم الأراضى المحتلة:

الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ عن طريق العدوان الإسرائيلى هى من وجهة النظر الإسرائيلية جزء من أرض إسرائيل الكاملة« ولأنه تبين لإسرائيل صعوبة تحقيق هذا المفهوم فإن هذه الأراضى أصبحت «أراضى متنازع عليها» أى ليس لها صاحب ذو سيادة يمكن التفاوض معه، بل إن هذه الأراضى هى «يهودا والسامرة» فى اللغة العبرية، ونتيجة هذه الأفكار الإيديولوجية الدينية الصهيونية فإن إسرائيل فى أوسلو وتوابعها أصرت على عدم استخدام كلمة الانسحاب بل كلمة «إعادة الانتشار» فالأولى تعنى أن هذه الأراضى محتلة أما الثانية فهى على الأقل تشكك فى توصيف الطبيعة القانونية لهذه الأراضى.

باختصار تنكر إسرائيل طبيعة الاحتلال وتستخدم تعبيرات ومسميات تخفى طبيعة الاحتلال وذلك لتبرير التعنت فى الانسحاب وإرجاء الإقرار بحقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه.

هذا الغموض والالتباس يكشف أولاً عن سوء النية الإسرائيلية المبيتة ويبرر ثانياً المماطلة والتسويف فى المفاوضات والحرص على عدم وصولها للنهاية المتوقعة من الطرف الآخر.

٧- الأمن المطلق:

هاجس إسرائيل الأول فى المفاوضات هو الأمن وذلك بسبب نمط العقلية الذى تتبناه المؤسسة العسكرية والأمنية والسياسية فى إسرائيل، ومفهوم إسرائيل

للأمن يتحدد وفق هواها ورؤيتها لهذا الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية والغريب فى الأمر أن الطرف الأقوى هو الذى يفرط فى الحرص على الأمن.

الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية ليس مجرد ترتيبات سياسية متفق عليها مع الطرف الآخر بل هو ترتيبات تفرضها وتراها إسرائيل رادعاً للطرف الآخر، كما أن إسرائيل لا ترى فى الأمن إجراءات وترتيبات تبادلية تحفظ أمن الطرفين بل ما يهمها هو أمن إسرائيل وأمن المستوطنين واليهود ولا تكترث بأمن الفلسطينيين.

وبالرغم من أن الطرف الفلسطينى تمتع بدرجة من المرونة لقبول بعض الترتيبات الأمنية التى تراها إسرائيل خاصة بمواقع الإنذار المبكر وغيرها فإن الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية يبدو التمسك به والمغالاة فيه كسبب وجيه لإفشال وتعويق التسوية.

ولا شك أن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية والتوصل إلى تسوية مقبولة هو أكبر ضمان للأمن الإسرائيلى أما الأمن المطلق فى ظل استمرار الصراع والتنكر لحقوق الشعب الفلسطينى فهو مستحيل.

٨- الانحياز الأمريكى لإسرائيل:

فى كافة مراحل التفاوض برعاية الولايات المتحدة الأمريكية انحاز الطرف الأمريكى للمطالب والرؤية الإسرائيلية وحرص على أخذ هواجس إسرائيل فى الاعتبار سواء تعلقت هذه الهواجس بالأرض أو الأمن أو الدولة الفلسطينية بينما لم يأخذ فى الاعتبار رؤية ومواقف الطرف الفلسطينى ولم تحظ مواقف المفاوض الفلسطينى بالتعاطف والرعاية رغم مشروعيتها الأخلاقية والسياسية والقانونية طبيعة الانحياز الأمريكى لإسرائيل متجذرة فى السياسات الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، إذ يحرص الجانب الأمريكى على الإبقاء على التفوق الإسرائيلى فى المنطقة كما يحرص على الانحياز لإسرائيل فى مجلس الأمن وغيره من

المحافل الدولية، وقد تجلى ذلك واضحًا في قرارات إدارة ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها.

هذا الانحياز الأمريكى بالرغم من وضوح تفسيره فى الثقافة والسياسة إلا أنه يمثل عائقاً أمام انجاز أية تسوية مقبولة دولياً وعربياً خاصة مع افتقاد بديل لدور الولايات المتحدة أقل انحيازا لإسرائيل.

٩- التنازلات الفلسطينية والإسرائيلية:

التنازلات التى أقبلت عليها الأطراف فى عملية التسوية ليست متوازنة، ففى حين أن الجانب الفلسطينى قدم تنازلات مبدئية لا يمكن التراجع عنها كالاعتراف بإسرائيل، قدمت إسرائيل تنازلات يمكن ببساطة الرجوع عنها كإعادة الانتشار الذى تراجعت عنه مع تفاقم الأوضاع أثناء الانتفاضة الثانية.

عدم التناسب بين التنازلات، فتح شهية إسرائيل على المزيد من التنازلات الفلسطينية دون أن يرتبط ذلك بتنازلات إسرائيلية مماثلة أو دون ضمانات كافية، وهكذا تتطلع إسرائيل فى الوقت الراهن إلى اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية دون ربط ذلك بأية تنازلات إسرائيلية.

التنازلات الفلسطينية التى لا يمكن الرجوع عنها والسابقة لأوانها، فاقمت موقف المفاوض الفلسطينى وشجعت المفاوض الإسرائيلى على استثمار الموقف.

١٠ – فجوة الثقة:

برغم إجراءات بناء الثقة فى بدايات العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلا أن معظم هذه الإجراءات لم يفضى عمليا إلى تعميق الثقة بين أطراف العملية التفاوضية ذلك أن الإسرائيليين يعتقدون أن الدولة التى يطالب بها الفلسطينيون لن تقتصر حدودها على حدود عام ١٩٦٧ بل قد تكون مقدمة للمطالبة

بما هو أكثر من ذلك، من ناحية ثانية فإن هذه الدولة التى يطالب بها الفلسطينيون سوف تكون دولة معادية لإسرائيل وقد تكون كذلك قاعدة للإرهاب والتطرف، خلاصة الأمر أن الإسرائيليين لا يرون فى الدولة الفلسطينية نهاية المطالب الفلسطينية أو سقفاً لهذه المطالب بل قد تكون مقدمة لمطالبات أكثر من ذلك.

أما الفلسطينيون من ناحيتهم فإنهم يشكون فى عزم إسرائيل على تطبيق حل الدولتين فى الواقع برغم التصريحات والبيانات التى تؤكد على ذلك، ويعتقد الفلسطينيون أن إسرائيل تريد دولة مجزأة وأن إسرائيل تعتزم تقاسم الضفة الغربية معهم خاصة مع زيادة وتيرة الاستيطان وبناء الجدار العنصرى وغيره من الإجراءات الأحادية التى تقدم إسرائيل على تنفيذها غير عابئة بمواقف الأطراف الأخرى فى عملية السلام فلسطينية أو دولية.

١١ - استراتيجيات التفاوض:

تتبنى أطراف عملية التسوية استراتيجيات مختلفة للتفاوض ولا يجد هذا الاختلاف حلولاً فى مجرى عملية التفاوض كما لو كان المقصود منه وقف عملية التفاوض، فإسرائيل تتبنى استراتيجية تفاوضية تتأسس على إغراق المفاوض الفلسطينى فى التفاصيل والجزئيات وذلك بهدف تغييب المبادئ الحاكمة لعملية التسوية، من ناحية أخرى تحرص إسرائيل على التهرب من الاستحقاقات الزمنية أى ربط هذه الاستحقاقات بمواعيد وجدول زمنى محدد وذلك بهدف التهرب من التنفيذ والالتزام وانتظار ما يستجد من أحداث لاتخاذها ذريعة لوقف عملية التفاوض والبدء من نقطة الصفر.

وفى السياق ذاته تحرص إسرائيل على استمرار التفاوض من أجل التفاوض ذاته وليس من أجل حل المشكلات الحقيقية المثارة على جدول الأعمال، وذلك يعنى فى نهاية المطاف أن إسرائيل تحرص على استثمار التفاوض دعائياً وإعلامياً للقول

بأنها تريد السلام ولكنها فى الواقع ترفض متطلبات واستحقاقات عملية السلام برمتها باستثناء ما يتطابق مع المفهوم الإسرائيلى للسلام والذى يتناقض مع متطلبات السلام كما يفهمه الطرف الفلسطينى والمجتمع الدولى.

بينما يحرص الفلسطينيون فى عملية التفاوض على تحديد الأسس والمبادئ والمرجعيات القانونية والسياسية التى تؤطر عملية التفاوض والدخول مباشرة فى صلب القضايا المطروحة عملياً على جدول الأعمال كما يبدى الجانب الفلسطينى فى التفاوض مرونة واضحة بعكس المفاوض الإسرائيلى الذى يظهر التشدد والتصلب فى مواقفه تحت ذرائع مختلفة.

يحرص الجانب الإسرائيلى على إطالة أمد العملية التفاوضية لأن ذلك يخدم استراتيجيته الواقعية فى التمدد داخل الأراضى الفلسطينية وإنشاء المستعمرات وتعزيز الأمر الواقع فى الأراضى المحتلة، بينما يعى الجانب الفلسطينى خطورة إطالة أمد وزمن المفاوضات على مستقبل الأراضى المحتلة التى تنشأ فوقها الدولة الفلسطينية ويعى الجانب الفلسطينى أن الزمن لصالح الأقوى فى الصراع.

كل ومجمل هذه العناصر المختلفة السابق التعرض لها، ذات تأثير واضح فى تعويق العملية التفاوضية، وتمارس هذا التأثير فى كل جولات التفاوض، بل ويعاد إنتاجها فى كل مرة وكأنها قدر هذه العملية التفاوضية، وربما يستمر ذلك حتى تحدث معجزة وتغير فى موازين القوى سياسياً أو عسكرياً أو وقوع ضغوط دولية كبيرة على إسرائيل لا تستطيع منها فكاكا إلا بالاستجابة لمتطلبات العملية السلمية، وأعتقد أن معادلة القوة وموازينها هى التى تحكم مسار عملية التسوية، وأن الحق العربى والفلسطينى بحاجة إلى توفر الاستحقاق أى مزيد من أوراق القوة بمعناها الشامل.

(٢)

معادلة «القوة والحق» فى الصراع العربى - الإسرائيلى

معادلة عميقة ومركبة:

حرصت الحركة الصهيونية منذ البداية ومن بعدها إسرائيل على إرساء معادلة تحكم مجرى الصراع مع العرب ومع الشعب الفلسطينى، وتمثلت هذه المعادلة فى «القوة مقابل الحق»، ورغم بساطة هذه المعادلة ظاهريا؛ إلا أنها فى حقيقة الأمر معادلة عميقة ومركبة تشمل كافة جوانب الصراع العسكرية والعلمية والتنظيمية والثقافية المختلفة لدى أطراف هذه المعادلة.

ذلك أن «القوة» وهى الطرف الأول فى هذه المعادلة من وجهة النظر الصهيونية والإسرائيلية فيما بعد، كانت ولا تزال تعنى القوة الشاملة بمختلف مظاهرها المادية والمعنوية، أى العسكرية والعلمية والتنظيمية، أما جانبها المعنوى فقد عنى القوة الناعمة التى تتمثل فى الدعاية والإعلان ونسج العلاقات الدولية مع مختلف القوى الاستعمارية، وصناعة الأساطير والميثولوجيا وترويجها على نطاق عالمى واسع، وقادر على السيطرة على المخيلة الغربية ومخاطبة نوازعها العقلانية والإنسانية والعنصرية.

كان الجانب الصهيونى يعلم أن الحق بمختلف معانية وتجلياته الحقوقية والتاريخية والسياسية، يقف إلى جانب الشعب الفلسطينى والدول العربية المحيطة، ويشهد بهذا الحق الوجود الفلسطينى المتواصل تاريخيا القديم منه والحديث، كما تشهد به الحفريات التى تقوم بها إسرائيل حاليا ومنذ فترة؛ للبحث

عن الهيكل المزعوم فإذا بهذه الحفريات تنطق بالتاريخ الفلسطينى، وتشهد طبقات هذه الحفريات بالمعالم الأثرية الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية.

فى مواجهة الحق الفلسطينى والعربى لم تكن تمتلك الصهيونية وإسرائيل فيما بعد، سوى الاستناد إلى منطق القوة والتفوق لإسكات الحق الفلسطينى وفرض الأمر الواقع، على أمل أن يفضى هذا الأمر الواقع إلى صياغة حق جديد ومصطنع على الأرض الفلسطينية، والمفارقة المهمة فى هذا السياق أن التعويل المبالغ فيه على القوة من جانب الصهيونية وإسرائيل، كان يعكس فى حد ذاته شكوكا عميقة لدى قادة الحركة الصهيونية فى امتلاك هذا الحق وصعوبة إثباته تاريخيا أو انثروبولوجيا.

وقد وضح منذ البدايات الأولى للصراع على أرض فلسطين بين الحركة الصهيونية وبين الشعب الفلسطينى، كيف تم ترجمة هذه المعادلة، إذ تم الحصول على وعد بلفور عام ١٩١٧ والانتداب البريطانى على فلسطين، وسماح سلطات الانتداب، بل والتزامها بتسهيل هجرة اليهود إلى أرض فلسطين، وانحياز سلطات الانتداب البريطانى للحركة الصهيونية، على حساب السكان الأصليين، ثم ظهر ذلك أيضا فى تشكيل الفيلق اليهودى فى الحرب العالمية الأولى الذى كان يضم نحو ٢٠ ألف مقاتل يهودى، تدربوا وشاركوا فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء؛ بهدف تشكيل قوة مدربة قتاليا وميدانيا استعدادا للمواجهة المقبلة مع العرب أو مع الشعب الفلسطينى.

واستمرت الحركة الصهيونية فى ترجمة الطرف الأول من هذه المعادلة إلى واقع ووقائع ملموسة؛ حيث أدركت الحركة الصهيونية مبكرا أهمية العلم والبحث العلمى والتكنولوجى فى نشأة الدولة الإسرائيلية، وتعزيز تفوقها فى المحيط

العربى، وقد أفضى ذلك إلى أن تعهد الحركة الصهيونية إلى «حاييم وايزمان» وهو أول رئيس لإسرائيل بهذه المهمة، وكان وايزمان أحد علماء الكيمياء اليهود، الذى يحمل الجنسية الألمانية، وكان ينتمى إلى المدرسة العلمية الألمانية وتقاليدها العريقة واضطر إلى الهجرة إلى المملكة المتحدة البريطانية.

تولى وايزمان إنشاء البنية العلمية قبل نشأة الدولة، ولعب دورا مهما وأساسيا فى صياغة النظام العلمى والأكاديمى الإسرائيلى، ووضع الاستراتيجية العلمية التى تسترشد بنموذج العلم الألمانى، فأنشأ معهد «التخنيون» للعلوم التطبيقية ومجالات الهندسة والعلوم عام ١٩٢٤، وبعدها الجامعة العبرية فى القدس عام ١٩٢٥ وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات الإسرائيلية فى بار إيلان وتل أبيب وحيفا، وكذلك العديد من محطات الأبحاث والمختبرات والمعاهد البحثية المختلفة.

إثر احتدام الصراع على أرض فلسطين بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطينى أصبحت الجمعية العامة للأمم المتحدة طرفا فى الصراع، وعينت لجنة لبحث قضية فلسطين وعرض مقترحاتها على الجمعية العامة، وهى اللجنة التى تشكلت آنذاك من أحد عشر عضوا ينتمون للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وانقسمت هذه اللجنة إلى فريقين الأول والأكثر عددا اقترح تقسيم فلسطين، أما الثانى والأقل عددا، فاقترح قيام دولة اتحادية ورفض التقسيم على أساس مخالفته لروح وميثاق الأمم المتحدة ورسالة الانتداب والوصاية وتناقض التقسيم مع مبادئ العدل وتقرير المصير.

المهم فى هذا السياق هو الطريقة التى تعاملت بها الحركة الصهيونية آنذاك، مع أعضاء هذه اللجنة التى قدمت توصية بقرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والتى عرفت بعد اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧، قامت الحركة الصهيونية أثناء قيام هذه اللجنة بالعمل الموكول لها، بتعيين مرافق لكل عضو من أعضائها، يتكلم لغة العضو ويحمل ذات الجنسية والثقافة التى

ينتمى إليها كل عضو، يرافقه ليل نهار كظله، وذلك بالطبع بالإضافة إلى الهدايا التى تمثلت آنذاك فى معاطف من الفرو الطبيعى والألماس، وهى الهدية التى رفضها مندوب كوبا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل التصويت على هذه التوصية بالتقسيم.

التطبيق فى المواجهة العربية – الإسرائيلية:

فى المواجهات العربية – الإسرائيلية التى أعقبت نشأة الدولة الإسرائيلية، فى ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ أو ١٩٦٧، حكمت هذه المعادلة مسار هذه المواجهات ونتائجها وتداعياتها، وطبقت إسرائيل هذه المعادلة على نحو يتلاءم ومستوى التطور العلمى والتسليحى والتنظيمى فى كل من هذه المواجهات على حدة، ففى جميع هذه المواجهات كانت القوات الإسرائيلية تفوق عددا وعدة وعتادا الجيوش العربية التى واجهتها، إن من حيث الكم أو من حيث الكيف، مستفيدة فى ذلك من الدعم الغربى والأمريكى خاصة فى مجال التسليح والتكنولوجيا المتقدمة والدعم الدبلوماسى والسياسى فى المحافل الدولية.

وبرزت فى جميع هذه الحروب والمواجهات الفجوة العلمية والتنظيمية وفجوة الإرادة بين الجانب العربى والإسرائيلى ففى مقابل التخلف العلمى والتقنى العربى الناجم عن سيادة عقلية ما قبل الحداثة التقليدية، بدت إسرائيل مستوعبة لمنجزات الحداثة وتقنيتها العلمية والعقلية والثقافية، لأنها تشربت ومنذ بداية المشروع الصهيونى بنتاج وإنتاج الحضارة الحديثة، واستخدمت التخطيط والإرادة الموحدة لتحقيق الهدف، وتأكيده فى مقابل إرادات عربية متفرقة وعقليات عربية، لم تستوعب منجزات الحداثة العقلية واعتمدت التهوين من شأن الخصم بالخطابة الإنشائية والبلاغية ونحت العلم والتخطيط جانبا.

الاستيعاب العربى للمعادلة ومحاولة تغييرها:

ورغم اكتشاف النخبة العربية القومية واليسارية المبكر لطبيعة هذه المعادلة إن بعد النكبة فى عام ١٩٤٨ (انظر قسطنطين زريق، معنى النكبة، ١٩٤٨) وإن بعد النكسة فى عام ١٩٦٧ (انظر ياسين الحافظ، الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة ١٩٧٩) وغيرهم كثيرون؛ إلا أن الصحوة العربية فى مواجهة إسرائيل لم تتبلور إلا بعد وقوع النكسة بسنوات، إذ أنه فى حين أن احتلال إسرائيل بقية فلسطين والجولان وسيناء، اعتبر من وجهة نظر بعض المعلقين الإسرائيليين بداية ما أسموه جمهورية إسرائيل الثانية، فإنه أيضا ـ أى الاحتلال ـ أعلن ميلاد جمهورية فلسطين الأولى، حيث كانت قد تشكلت حركة المقاومة الفلسطينية وبدأت أولى عملياتها فى ١٩٦٥ وتوجت بمعركة الكرامة فى عام ١٩٦٨، وتشكلت منظمة التحرير الفلسطينية وهى الوعاء الذى احتضن الكيانية الفلسطينية والهوية الفلسطينية، وتشكلت عقب ذلك الاتحادات والنقابات المهنية والطلابية وتدعم الانتماء للحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، من قبل عمد الضفة الغربية والناشطين من السياسيين المناهضين لقوات الاحتلال، وتمكن هؤلاء بدعم من المنظمة من إفشال كافة المشاريع الإسرائيلية لاحتواء أهالى الضفة الغربية، مثل روابط القرى أو دعاوى الاحتلال الليبرالى، وتدعمت من ثم لحمة النضال الوطنى الفلسطينى بأشكاله العسكرية والسياسية.

من ناحية أخرى أفضت النكسة فى مصر إلى إعادة هيكلة القوات المسلحة المصرية، وتشكيل هيئة أركان جديدة وتنحية القيادات العسكرية المسئولة عن النكسة، بل ومحاكمة بعضهم، واستعادت القوات المسلحة المصرية روحها القتالية والتنظيمية، ودخلت فى مجموعة من العمليات القتالية فى رأس العش وإغراق المدمرة إيلات واستعدت لخوض حرب استنزاف استمرت طيلة عامين وأكثر، وهى الحرب التى كبدت إسرائيل خسائر كبيرة فى الأرواح والمعدات،

وهى الحرب التى اعتمدت على تشكيلات مقاتلة صغيرة تكلف بعمليات خلف خطوط العدو على الضفة الشرقية للقناة وتعود لقواعدها ولم تتوقف هذه الحرب إلا بقبول مبادرة روجرز آنذاك.

كانت حرب الاستنزاف بمثابة مدرسة عسكرية قائمة بذاتها، تتم فيها المزاوجة بين التدريب والممارسة القتالية العملية، بهدف تقويض صورة العدو، والتعرف على نقاط ضعفه ومكامن قوته، وتطوير القدرة على اختراقها، وإفقاده الثقة فى قوته، وصورته واستعادة ثقة المقاتل المصرى فى قدرته على التعامل مع العدو ومواجهته عن قرب، ولاشك أن حصاد هذه المواجهات التى استمرت زهاء العامين، قد أفضى إلى خوض حرب أكتوبر والاستعداد العلمى والسياسى والعسكرى لها على مدار هذه الأعوام، من خلال التدريب والمناورة والخداع الاستراتيجى وتلاحم الجيش والشعب وإعداد الدولة للحرب والتمهيد الدبلوماسى والسياسى لخوض هذه المعركة واستعادت القوات المسلحة المصرية زمام المبادأة بعد استكمال جميع أشكال التنسيق والخداع الاستراتيجى وجميع التجهيزات الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة.

كانت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول فى المواجهة العربية – الإسرائيلية، على الصعيد الاستراتيجى والسياسى، حيث تمكنت الجيوش العربية (الجيشان المصرى والسورى) والدعم الرمزى من بعض الدول العربية الأخرى، من كسر نظرية «الأمن الإسرائيلي»، ونظرية «الجيش الذى لا يقهر»، وفضلا عن ذلك فقد كشفت حرب أكتوبر ليس فقط عن استيعاب مصر والعرب لطبيعة المعادلة التى فرضتها إسرائيل طيلة العقود التى أعقبت إنشائها، بل وكسر هذه المعادلة عمليا من خلال تملك أسباب القوة العسكرية والتنظيمية والعلمية والتخطيط الاستراتيجى وإتقان فن الحروب الحديثة، وتحقيق التكامل بين السيطرة والتحكم والمواجهة فى مسرح العمليات، لقد أدرك العرب فى هذه الحرب أن

الحق حتى لو كان جليا ناصعا بحاجة إلى استحقاق؛ أى تملك الأدوات والوسائل والتجهيزات التى تكفل عـودة الحقـوق لأصـحابها وهـذه الرسـالة هـى الـدرس الحقيقى الذى أسفرت عنه الحرب وأصبحت مرجعية للنضال الوطنى الفلسطينى العربى الشعبى فى مواجهة إسرائيل.

ذلك أنه من الملاحظ أن العسكرية الإسرائيلية منذ حرب أكتوبر دخلـت رغـم تفوقها الساحق، فى منحنى هابط ولم تحوز على أى نحو انتصـار كالـذى حققتـه فى عام ١٩٦٧، ففى حرب لبنان عام ١٩٨٢ ورغم الاستعراض العسكرى الإسرائيلى وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان؛ إلا أن إسرائيل تكبدت خسائر فادحـة مـن جراء المقاومة الوطنية الفلسـطينية واللبنانيـة واضـطرت تحـت الضـغط الـدولى والداخلى للتراجع والانسحاب، واحتفاظها بالشريط الحـدودى فى جنـوب لبنـان كلفها خسائر متلاحقة من خلال المقاومة الإسلامية لحزب الله والمقاومة الوطنية اللبنانية، واستمرت هذه المقاومة طيلة الثمانية عشر عاما، واضطرت إسـرائيل إلى تطبيق القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة والانسحاب دون قيد أو شـرط عام ٢٠٠٠.

بيئة استراتيجية مختلفة:

واجهت إسرائيل خلال العقود الأخيرة بيئة استراتيجية مختلفة، حيث تـوارت المواجهات النظامية، أى مـن قبـل الجيـوش العربيـة، وأصـبحت تواجـه أنماطـا جديدة مـن المقاومـات الشـعبية المسـلحة والمقاومـات ذات الطـابع السياسـى والمدنى الممتدة، الأولى تمثلت فى حروب إسـرائيل ضـد حـزب الله عـام ٢٠٠٦ وحروب إسرائيل ضد حماس وغـزة فى أعـوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١٢، و٢٠١٤، وبالرغم من الدمار الهائل الذى الحقته إسرائيل بالبنية التحتية اللبنانية والمدنيين، وكذلك بالبنية التحتية والمدنيين الفلسطينيين فى غـزة، إلا أنهـا لم تحقـق أهـدافها السياسية من هذه الحروب، ولم تستطع أن تكسـر إرادة المقاومـة والتحـدى لـدى

الشعب الفلسطينى، كما أن عمقها فى عديد من المناطق يتعرض للفزع واللجوء إلى المخابئ، من جراء تساقط الصواريخ، ولم تفلح شبكة القبة الحديدية التى حظيت بالدعاية الكبيرة فى وقف تساقط هذه الصواريخ.

أما على صعيد المقاومة السياسية والمدنية، فقد واجهت إسرائيل فى عام ١٩٨٧ انتفاضة الحجارة التى استمرت زهاء ثلاثة أعوام، واكتشفت إسرائيل أن الحل العسكرى له حدود، وغير قادر على إنهاء هذه المقاومة، واضطرت تحت ضغوط بقبول الدخول فى بحث الحلول السلمية فى مدريد وأوسلو، ولأنها لم تكن لديها نية حقيقية فى السلام أو توجه استراتيجى نحو التسوية، فإنها حاولت تقويض وتجميد الاتفاقات المبرمة بينها وبين ممثلى الشعب الفلسطينى، وعمدت إلى تسريع وتيرة الاستيطان لفرض الأمر الواقع والتنصل تدريجيا من استحقاقات عملية السلام، واستمر ذلك حتى كامب دافيد الثانية والتى اعقبها بدء انتفاضة الأقصى التى زاوجت بين المقاومة المسلحة العسكرية والمقاومة المدنية والسياسية.

ولاشك أن استمرار معادلة القوة فى مواجهة الحق الفلسطينى والعربى طيلة هذه العقود لم يعن على الإطلاق أن الشعب الفلسطينى والشعوب العربية لم تتحصل طيلة هذه الفترة على مظاهر للقوة وجوانب منها لكسر هذه المعادلة، حتى وإن كانت دون المستوى المطلوب لمواجهة تحدى القوة والتفوق الإسرائيلى، من بين هذه المظاهر صلابة الشعب الفلسطينى وصموده فى مواجهة الاحتلال والعنصرية، والتضامن الدولى بأشكالة المختلفة الرسمية والشعبية، واكتشاف أساليب وأدوات قتالية جديدة لمواجهة القوة الإسرائيلية، والإبقاء على القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولى، واهتزاز صورة إسرائيل الأخلاقية وزعزعة مكانة «الضحية» الذى شغلته إسرائيل منذ قيامها، وبداية العزلة الدولية والإجراءات المتخذة أوروبيا إزاء منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

الخروج من الحلقة المفرغة:

وتبقى فى المحصلة النهائية أن معادلة القوة الصهيونية والإسرائيلية فى مواجهة الحق الفلسطينى والعربى، ليست معطى سرمديا وأبديا أو تكوينيا؛ أى أن القوة لا تلازم الأداء الصهيونى والإسرائيلى كمعطى قدرى أو بيولوجى، اختصت به جماعة عرقية أو دينية، أو أن الحق وافتقاد القوة هو قدر الشعب الفلسطينى والشعوب العربية، ذلك أن القوة معطى مكتسب وقابل للاكتساب، إذا ما توافرت النية على ذلك؛ أى طرق أبواب الحصول على القوة بمختلف مظاهرها الناعمة وغير الناعمة واستيعاب العقل العربى لضرورات ومتطلبات استنباث وتبيئة القوة فى واقعنا وإعادة الاعتبار للعلم والتكنولوجيا والتنظيم، واستيعاب منجزات الحضارة الحديثة الثقافية والفكرية وعدم الوقوف عند الماضى بل التطلع للمستقبل واكتشاف أسباب نهضة الأمم.

ولاشك أن إدراك هذه الجوانب يتطلب بعض الشروط فى الواقع والوعى على حد سواء، أولها هو استيعاب طبيعة الخطر الإسرائيلى والصهيونى العنصرى فى أرض فلسطين، وتطلع إسرائيل إلى الهيمنة على مقدرات المنطقة ومخاطر تملكها للسلاح النووى فى الشرق الأوسط، وثانى هذه الشروط إدراك طبيعة الصراع مع إسرائيل فهو صراع حضارى ممتد شامل، وهو ما يعنى ضرورة التلاؤم مع متطلبات هذا الصراع أى إقامة نظم ديموقراطية ودعم الحريات العلمية والفكرية واستيعاب منجزات العصر وتملك القدرة على بناء نموذج حضارى تتوفر له المقومات العلمية والتكنولوجية والبناء الاقتصادى القادر على المنافسة وتحرير العقول من الأوهام والاعتراف بالقصور فى المعادلات التى حكمت تطورنا خلال هذه القرون واستبدالها بمعادلات جديدة مبتكرة وجريئة لحفز العقول على الابتكار والتفكير.

فى هذا السياق فـإن مقاومـة الإرهـاب وتجفيـف منابعـه الماديـة واللوجسـتية واستعادة قوام الدولة الوطنية الديمقراطية المدنية والتوزيع العادل للثروة الوطنيـة وترسيخ قيم المواطنة وحكم القانون وترسيخ البنى العلمية وإرساء قيم العقلانيـة والرشادة، هى أهداف وإن بدت بعيدة ظاهريا عن المواجهة العربية – الإسـرائيلية إلا أنها فى واقع الأمر لا تنفصل بحال من الأحوال عن متطلبـات هـذه المواجهـة، بل تمثل عمقها الحقيقى، ذلك أن القوة لا تنحصر فى المجال العسـكرى فحسـب بل ينبغى أن تشـمل جميـع العمليـات الانتاجيـة والصـناعية والعلميـة والفكريـة، فالمجتمعات القويـة فى أسـس ومقومـات بنائهـا قـادرة عـلى كسـب المعركـة فى المواجهة.

القوة إذا ما تجردت من الطابع الأخلاقى والإنسـانى وارتكـزت فحسـب عـلى العنصرية والاستعلاء والتنكر لحقوق الغير ستفقد فاعليتها وتأثيرها، وقـد تخلـق مضاعفات وآثارا لا تصب بالضـرورة فى مصـلحة صـاحبها، كمـا أنهـا قـد تخلـق مقاومات وتحديات وتستثير استجابات نوعية تعاكس مفعولها، وهـو مـا تجسـده حالة القوة الإسرائيلية الراهنة، فرغم مضـى مـا يفـوق السـبعين عامـا عـلى إنشـاء إسرائيل، فلاتزال حتى الآن تبحث عـن الأمـن وتفتقـد لحـدود واضـحة كدولـة وتعتبر نفسها فى حالة حرب دائمة واستعداد دائم للدفاع عن وجودهـا. فى الحالـة العربية الفلسطينية اكتساب القوة يعزز الحـق ولا ينفصـل عـن مضـمون الرسـالة الإنسانية والأخلاقية ولن تسـتخدم للعـدوان أو لترسـيخ العنصـرية بـل لتحقيـق السلام والاستقرار، ولا شك أن محاولات تغييب الحـق الفلسـطينى والعربـى فى إطار مشروعات غامضة كمشروع الشرق الأوسـط الكبيـر سـتبوء بالفشـل، لأنهـا تلتف على حقائق الوضع فى المنطقة وتتجنب مواجهتها بحسم على ضوء القرارات الدولية.

(٣)

الشرق الأوسط الكبير بين الأمس واليوم

يعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير، المشروع الرابع الذى قدمته الإدارة الأمريكية، فى ظل إدارة بوش الصفير أو الإبن، خلال ولايته الأولى والثانية، حيث سبق هذا المشروع ثلاثة مشروعات الأول منها حول رؤية بوش لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى بإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وقد تضمنت خطة الطريق التى صاغتها اللجنة الرباعية معالم هذا الحل، أما المشروع الثانى فيتعلق بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط فى غضون ١٠ سنوات، أما ثالثها فيختص بنشر الديمقراطية فى المنطقة.

فى إطار الترتيب الزمنى لهذه المشروعات جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى يشمل الدول العربية بالإضافة إلى إيران وتركيا وأفغانستان وإسرائيل، وفى بعض القراءات آسيا الوسطى، لكى يبدو كما لو كان تتويجاً لهذه المشروعات وتطويرًا لمضمونها وتأمين تعدد الأطراف الإقليمية والدولية سواء تلك التى تتبنى هذا المشروع أو تلك البلدان المستهدفة به.

اعتقدت الإدارة الأمريكية أنها برؤية الدولتين كحل للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وفق تصور بوش، قد أبطلت مفعول الحجة العربية المتمحورة حول تسوية القضية الفلسطينية، وأنها بذلك تمهد الطريق لانخراط الدول العربية فى

المشروع الأمريكى حول الشرق الأوسط الكبير، كما أنها من ناحية أخرى حاولت إنضاج مشروعها الخاص بمقرطة المنطقة وإصلاحها وطورت تفكيرها بشأن هذا الإصلاح من إنشاء منطقة تجارة حرة إلى نشر الديموقراطية لينتهى الأمر بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

ورغم أن معالم هذا المشروع معروفة على نطاق كبير إلا أنه لا بأس من التذكير بخطوط هذا المشروع العريضة فى السياق الحالى، حيث استند هذا المشروع إلى تلك النواقص التى شخصها تقريرى التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ فى الواقع العربى الراهن، والتى تتمحور حول الحرية والمعرفة وتمكين المرأة والنسبة المرتفعة للأمية، وضعف المشاركة السياسية وتدنى مستوى استخدام تقنية الإنترنت فى العالم العربى وضعف الدخل وزيادة معدلات الفقر والبطالة وما دون ذلك من المؤشرات الكمية التى تؤكد ضعف معدلات التنمية وعمق الاختلالات البنائية والهيكلية فى الواقع والمجتمع العربى.

واستناداً إلى هذا النواة من المعطيات والمؤشرات حدد المشروع أهدافه الثلاثة والتى تتلخص فى تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفى وتوسيع الفرص الاقتصادية، كما يحدد كذلك أدواته اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وهى تعزيز التدريب والمساعدة الفنية ودعم التعليم والمنح وتدريب الخبراء والمساعدة المادية، ويقترح المشروع إنشاء عدة هيئات مختلفة لتحقيق أغراضه، معهد لتدريب السيدات ومبادرة الانتخابات الحرة للتربية المدنية ووسائل إعلام مستقلة وإنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط ومنبر الفرص الاقتصادية.

والأرجح أن استعانة مشروع الشرق الأوسط الكبير بالأرقام والمؤشرات التى و ردت فى هذه التقارير، يعكس بداية فقدان ثقة الإدارة الأمريكية ومستشاريها الذين أعدوا وصاغوا نص المشروع فى إمكانية قبوله من جانب الدول العربية على

نحو خاص وصعوبة أن ترى هذه الدول فى المشروع خريطة واضحة للإصلاح والشراكة تلبى الشروط والمطالب التى تطرحها النخب الحاكمة العربية وكذلك نخبة المثقفين والمفكرين العرب مستقلين وغير مستقلين، وربما بسبب ذلك استند المشروع على تقارير التنمية العربية بهدف تعزيز المصداقية المفتقدة على طريقة «شهد شاهد من أهلها»، وقد أشار إلى ذلك على نحو واضح محرر التقرير فى رده المنشور فى جريدة الحياة على محاولة الإدارة الأمريكية توظيف ما ورد فى التقريرين لخدمة أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة وأوضح كذلك أن المشروع الأمريكى قد انتزع الأرقام والمعطيات من سياقها ووضعها فى خدمة خطة الإصلاح المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشدد على أن مؤلفى هذه التقارير يتبنون منظوراً للإصلاح نابعاً من داخل المجتمعات العربية وقواها الحية وليس مفروضاً عليها من الخارج، كما أوضح محرر التقريرين أن المسعى الأمريكى هو استجداء واضح للمصداقية.

ويكاد يكون من الصعب اعتبار هذا المشروع جديداً فى حد ذاته، ليس فحسب لأن ثلاثة مشروعات أمريكية قد سبقته فى غضون العامين الذين سبقا طرح هذا المشروع، ولكن أيضاً لأنه عبر هذه العقود المنصرمة كان ثمة العديد من المشروعات والأفكار التى وإن اختلفت فى أبعادها ومضمونها وتوقيتها والظروف التى طرحت فيها، إلا أنها تعكس هاجس السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية وفرض صيغ أمنية وسياسية واقتصادية مختلفة، فكان ثمة القيادة المشتركة للشرق الأوسط وحلف بغداد والقمم الاقتصادية المشتركة الدولية فى عمان والدوحة والرباط ومصر والتى انبثقت من صيغة المفاوضات متعددة الأطراف وفق مدريد لبحث قضايا اللاجئين والمياه والتنمية والتسلح تلك المفاوضات التى قاطعتها بعض الدول العربية، وشاركت فيها دول عربية أخرى وكانت إسرائيل حاضرة فيها، بالإضافة إلى ذلك طرح بيريز عقب أوسلو مشروع الشرق الأوسط الجديد

وإعادة تقسيم العمل وتخصيص الموارد والتكنولوجيا بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

وبصرف النظر عن تلك العلاقة البنائية بين مشروع الشرق الأوسط الكبير والمشروعات الأخرى التى سبقته فى تاريخ علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وعوامل الاستمرار والتغير في مضمونها وظروفها، فإن ما استلفت النظر وبقوة في هذا المشروع هو تلك الظروف الجديدة دوليًا وإقليميًا التي يطرح فيها وعلى نحو خاص ذلك التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، واكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أن غالبية المتهمين في الضلوع في هذه الأحداث قد أتوا من المملكة العربية السعودية ومصر وهما بلدان عربيان مهمان ومؤثران في مصير المنطقة وتوازناتها، الأمر الذي قاد منظري المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة وإزاء المنطقة العربية على نحو خاص.

ارتكزت عملية إعادة النظر هذه إلى أطروحات ومقولات مضمونها أن الولايات المتحدة ليست بمنأى عن الإرهاب وأن ذلك الإرهاب مصدره العالم العربي والإسلامي ويرتبط إنتاج الإرهاب بالنظم التسلطية والديكتاتورية وغياب الحرية في ظل هذه النظم وسيادة نظم تعليمية تشجع الإرهاب وتدعم إنتاجه، ولمواجهة ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن تصيغ وتبلور عقيدة أمنية جديدة تستند إلى ما أسمى «بالضربة الاستباقية أو الحرب الاستباقية» التي تطال مصادر التهديد المحتمل لأمن الولايات المتحدة وأمن مواطنيها، والتي ترتب عليها الحرب على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان والحرب على العراق لإسقاط نظام صدام حسين، وانخراط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب عالمية على الإرهاب.

١ - نهاية «الاستثناء» العربي من الديمقراطية:

وقد صاحب ذلك انتقادات واسعة للسياسة الأمريكية إزاء العالم العربي خلال العقود الماضية وكيف أن هذه السياسة منحت أولوية للاستقرار، وبقاء الأوضاع على ما هي عليه، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية بشكل خاص إمدادات وأسعار النفط العربي وأمن إسرائيل وتفوقها على البلدان العربية والإبقاء على موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل.

في إطار هذا المنظور الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية حمل منظرو المحافظين السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة مسئولية التواطؤ والصمت مع النخب التسلطية الحاكمة في البلدان العربية الإسلامية وتخاذل الإدارة الأمريكية خلال عقود عن اتخاذ إجراءات عقابية ضد هذه النخب.

ونتيجة لهذا الصمت والتخاذل إزاء هذه النخب التسلطية في البلدان العربية الإسلامية، أفلتت معظم الدول العربية ونظمها ونخبها الحاكمة من تأثير الموجات المتلاحقة للديموقراطية في العديد من أرجاء المعمورة، وعلى نحو خاص تلك الموجة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية وتحول هذه النظم للحكم التعددي الديموقراطي، وبدا كما لو أن الدول العربية الإسلامية تحظى بنوع من «الحصانة» ضد التغيير والإصلاح.

وترتيبًا على ذلك فإن السياسة الأمريكية آنذاك قد أسقطت وأعلنت «نهاية الاستثناء العربي» أي وضع الدول العربية الإسلامية في مرمى الاستهداف الأمريكي لتطوير وتيرة الإصلاح والتعددية وتجفيف منابع الإرهاب عبر تطبق قواعد الحكم الصالح واعتماد الديمقراطية واستخدام كافة الوسائل للضغط والعقاب في سبيل تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق كانت الحرب ضد عراق صدام وإسقاط نظامه باعتبار ذلك بداية المقرطة في المنطقة وإرساء نموذج يحتذى في الديمقراطية للبلدان المجاورة، وكان الاعتقاد السائد لدى المحافظين الجدد يستند إلى نظرية «الدومينو» أي أن تفكيك البنية الاستبدادية للنظام العراقي وتدميرها وإقامة نموذج ديمقوقراطي سوف يترتب عليه انهيار متسارع للبنى التسلطية وتفكيكها في المنطقة بفعل الضغوط الخارجية والتواجد الأمريكي العسكري والأمني في المنطقة وتصعيد وتيرة الضغوط الداخلية على هذه البنى الاستبدادية.

ولسنا هنا بصدد تقييم هذه المبادئ التي صاغتها دوائر المحافظين الجدد واسترشدت بها السياسة الأمريكية في عهد بوش الابن، ولسنا كذلك بصدد معرفة مصيرها في الواقع والتطبيق العملي والنتائج التي أفضت إليها، بل بصدد التعرف على المناخ والملابسات التي طرح فيها مشروع الشرق الأوسط الكبير وارتباط هذا المشروع بها على نحو أو آخر.

ذلك أن هذا السياق الذي طرح فيه المشروع جزء لا يتجزأ من مضمون المشروع وأدواته الظاهرة والمضمرة للتنفيذ والتطبيق، إذ يترافق طرح المشروع مع احتلال العراق وإسقاط نظامه ومحاكمة رموزه وتدمير العراق ونهب ثرواته ووجود القوات الأمريكية أو قوات التحالف على مقربة من البلدان المعنية وهو أمر يحمل تهديدًا مبطنًا تارة ومعلنًا تارة أخرى بالعدوان وإسقاط النظم والنخب بالقوة واتخاذ إجراءات عقابية تندرج أو لا تندرج في الإطار الثنائي أو الأحادي أو التعددي وفق الظروف.

٢- احتلال العراق حجز الزاوية في المشروع:

من ناحية أخرى فإن احتلال العراق ووجود القوات الأمريكية أو قوات التحالف على أرضه خلق مناطق للتماس والاحتكاك بين الولايات المتحدة

الأمريكية والدول المجاورة عبر العديد من المشكلات، مثل الحدود وتأمينها – والمقاومة ومنع تسلل الأفراد عبرها والاعتراف بالأمر الواقع والمساعدة في استقرار العراق والمؤسسات الحديثة للحكم فيه، واتخاذ هذه المشكلات ذريعة للتهديد حينًا، وذريعة لإنجاح الخطة الأمريكية والغربية فيه حينًا آخر وفق الظروف والملابسات كما أن الوجود العسكري والأمني الأمريكي في العراق يوفر المصداقية لخطاب الولايات المتحدة إزاء المنطقة ويؤمن له الجدية والفاعلية ويؤكد تطابق القول والفعل في الخطاب الأمريكي الجديد ويفتح الطريق لتفاعلات داخلية ممكنة ويحدث تأثيرات نفسية لدى النخب والجمهور على السواء.

بيد أن المفارقة الكبرى في طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير هي أن الإدارة الأمريكية لم تكن معنية بالحوار لا مع النظم القائمة أو المجتمع المدني أو أي من الفاعلين السياسيين في البلدان العربية المعنية، فهي لم تلجأ إلى التشاور والحوار والتفاهم حول فلسفة هذا المشروع وأهدافه ولم تكن مهتمه بتعبئة القوى الحية مثلاً لتأييده أو جعل هذا المشروع بندًا في أجندة النقاش العام الداخلي، ولم يظهر اهتمام الإدارة الأمريكية بالحوار لا مع الشعوب ولا مع حكامها فأين هي الشراكة ما لم يكن هناك طرف آخر معني بها.

وذلك ينبئ دون جهد بالتعالي والاستعلاء والاستخفاف بأطراف المشروع، وأن الولايات المتحدة تعرف قضايا ومصالح هذه البلدان والأطراف بأكثر مما تعرفه هي عن نفسها فهذه البلدان والأطراف في فلسفة واضعي المشروع مجرد موضوع للمعرفة – أي معرفة أصحاب المشروع – وليسوا ذواتا معرفية فاعلة.

وفضلاً عن ذلك يعاني مشروع الشرق الأوسط الكبير من مثالية يطلق عليها بعض الكتاب «مثالية ويلسونية» أو «ويلسونية جديدة» في إشارة إلى مبادئ الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون الأربعة عشر حول حق الشعوب في تقرير مصيرها غداة

الحرب العالمية الأولى، والمقصود بالطبع هو أن هذا المشروع ينطوي على نوع من المثالية والتجريد لا يتفقان مع واقع هذه المنطقة وتاريخها وخصائصها الثقافية.

٣- الشرق الأوسط الكبير بين الأمس واليوم:

رفض العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير في نسخته الأمريكية لاعتبارات عديدة من بينها أن حجر الزاوية في هذا المشروع يتمثل في تجاهل هوية هذه المنطقة العربية وخصائصها الثقافية ويضم إليها أطرافًا من أعراق وثقافات متعددة، ويستلهم الفكر الاستشراقي الغربي في نظرته إلى الإقليم العربي، ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل حاضرة وبقوة في هذا المشروع، فهو يهدف إلى دمجها في المنطقة واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من جغرافيتها وتاريخها، ومن ناحية ثالثة تجاهل المشروع حل القضية الفلسطينية وكف الأذى الذي تمارسه إسرائيل على الفلسطينيين، باستثناء ما ورد في خريطة الطريق وحل الدولتين الذي ظل حبرًا على ورق حتى الآن، بل تُزْمِعْ الإدارة الأمريكية الجديدة التخلي عنه تارة بالتلميح وتارة أخرى بالتصريح، وبالإضافة إلى ذلك كله فالمشروع بيرئ ساحة إسرائيل تمامًا من مسؤوليتها عن تعويق التطور العربي السياسي والاقتصادي والتنكر الدائم للحقوق الفلسطينية المشروعة.

٤- الإصلاح من الخارج والداخل:

كما أن هذا الرفض لمشروع الشرق الأوسط الكبير كان في حد ذاته رفضًا لمحاولات الإصلاح من الخارج، الذي أعدت في دوائر السياسة الخارجية الغربية والأمريكية بعيدًا عن المشاركة والحوار والتفاهم بين الدول المعنية، وقد لاقى هذا الرفض من قبل النخب الحاكمة آنذاك قبولاً لدى الجمهور العربي الواسع، الذي تضامن مع النظم في مقاومة الضغوط الخارجية ومنح الأولوية للإصلاح

الداخلي النابع من الثقافة الوطنية والمرتبط بها، ومن مختلف الفاعلين السياسيين الذين ينشطون في اتجاه الإصلاح.

وربما يكون من المفيد مناقشة الصورة التي تمثل الشرق الأوسط الكبير في هذه الآونة وعلاقتها بالصورة التي رسمها الشرق الأوسط الكبير منذ ما يزيد على ثلاثة عشر عامًا، وهل الصورة الحالية هي الصورة التي كانت مأمولة من قبل واضعي هذا المشروع أم أن الصورة الحالية منقطعة الصلة بها.

بلا شك الصورة الحالية للعالم العربي وبعد ما يعرف «بثورات الربيع العربي» تبدو بائسة إلى حد كبير فمن ناحية تقلص المشروع العربي الناظم للتفاعلات العربية العربية والعربية الإقليمية أو تآكل تأثيره في مواجهة المشروعات الإقليمية والفاعلين الجدد في الساحة العربية، كالمشروع الإيراني والمشروع التركي والمشروع الإسرائيلي، كما أن الدولة الوطنية العربية تتعرض للانهيار في العديد من الدول ليبيا، واليمن، وسوريا، وظهور فاعلون أقل من الدول (منظمات إرهابية جماعات مسلحة وعنيفة) تنازع الدولة في السيطرة على العنف والإقليم معاً، ودخلت مطالب التغيير والإصلاح المنشودة المتعلقة بالذات بالحرية والديموقراطية في نفق جديد، واستثمرت جماعات الإسلام السياسي هذه المطالب للدفع بها في إطار مشروع إسلامي، يستند على العنف والأحادية ويتنكر للتنوع والتعدد ويتجاوز الحدود الوطنية والسيادة ويؤسس للدولة الدينية.

من الصعب الفصل عمليًا بين مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرح منذ ما يفوق العقدين من الزمان وبين السياسات الأمريكية التي تبعت هذه الفترة، ذلك أن الفشل الذي منى به الشرق الأوسط الكبير على الأقل في أهدافه المعلنة؛ نشر الديمقراطية والشراكة والمعلوماتية والحرية وحقوق الإنسان، لا يعني بالضرورة أن أهدافه غير المعلنة والمضمرة وغير المصرح بها قد تعثرت؛ ونعنى بها تفتيت الدول الوطنية وعودة التكوينات الطائفية والمذهبية السابقة على تشكل الدولة

الوطنية، وتفكيك البيئة المحيطة بإسرائيل ونزع أسلحتها في المقاومة والتصدي، وشغلها بمصيرها أكثر بكثير من مصير المواجهة مع إسرائيل وانتشار الإرهاب على هذا النحو غير المسبوق، وانشغال التحالفات الدولية والإقليمية بمواجهته، ومواجهة أجندة جديدة ومختلفة تتمثل في إعادة الإعمار وتسوية الأزمات الداخلية والنزوح واللجوء وما دون ذلك من مهمات جدول الأعمال العربي والدولي، كل هذه الأهداف لم تكن بعيدة عن أسس ومنطلقات الشرق الأوسط الكبير الفكرية والسياسية، خاصة غير المصرح بها وغير المعلنة بعيدًا عن اللغة الدبلوماسية التي صيغ بها المشروع، فالأهداف المضمرة في النسخة الأولى من مشروع الشرق الأوسط الكبير كانت تغييب وجه المنطقة العربي وهويتها الثقافية واعتبارها منطقة تسكن بها أقوام وطوائف وقبائل ومذاهب وملل ونحل، وليست شعوبًا عربية اللسان والهوية رغم اختلاف النظم وموارد القوة، كما يغيب المشروع جغرافية هذه المنطقة العربية المتصلة والمتواصلة عبر التاريخ والزمن والثقافة والتبادل الحضاري والثقافي، عبر دمجها في مناطق ممتدة من أسيا الوسطى تضم إيران وتركيا وغيرهما من الدول وكذلك السعي حثيثًا لدمج إسرائيل في المنطقة واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من طبيعتها وتاريخها، وتحويل «الاستثناء» الإسرائيلي إلى واقعة عادية واعتيادية مقبولة لتدخل في نسيج المنطقة، وصرف الانتباه عن الاضطراب والاستنزاف الذي تسببه للمنطقة وشعوبها، والأهم من ذلك تعزيز التفوق الإسرائيلي الساحق في المنطقة على حساب ضعف وتدهور البيئة المحيطة بها.

٥- استراتيجية أمريكية واحدة وسياسات مختلفة:

وذلك يعني أن الاستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة لم تتغير بالكامل، برحيل صاحب مشروع الشرق الأوسط الكبير «بوش الابن» والمحافظين الجدد، بل بقيت الأهداف المعلنة وغير المعلنة، وما تغير فقط هو العنوان والمداخل التي

أفضت إلى الصورة الحالية.

احتلال العراق بدعاوى كاذبة وانهيار هذه الدولة العربية الشقيقة ونهب ثرواتها واحتلالها، أفضى عمليًا إلى تعزيز المذهبية السياسية، وحل الجيش العراقي، كان المدخل الذي غذى التنظيمات المسلحة من خلال المقاومة، وأفضى الاحتلال إلى نشوء تنظيم القاعدة في العراق وظهور الميليشيات المسلحة وانتهى الأمر «بإعلان أبو بكر البغدادي» الخلافة الإسلامية في مناطق من العراق وسوريا.

وفضلاً عن ذلك فإن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أفسح الطريق أمام إيران لتعميق نفوذها، في العراق السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري، وتعزيز مشروعها الإقليمي فى السيطرة في أكثر من دولة عربية، سوريا، ولبنان، واليمن، كذلك فتح تفكيك العراق الطريق لتدعيم النفوذ الإقليمي لتركيا في سوريا والعراق، وساهم في إضعاف العالم العربي وإرباكه.

أما فيما يتعلق بما عرف بثورات الربيع العربي فمن الصعب القول بغياب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عن هذه الأحداث والاحتجاجات التي أفضت إليها، كما أنه يصعب تصور أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي للأحداث على النحو الذي جرت به.

فإذا كانت هذه الثورات – وهى كذلك بالفعل- نتيجة لتراكمات وإحباطات وتطلعات المواطنين في السعي نحو الحرية والديموقراطية وإنهاء التسلطية ونتيجة الجمود والركود الذي أصاب بنية هذه الأنظمة وعدم جديتها في إجراء الإصلاح المطلوب، فإن ذلك لا يمنع من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فى مجرى الأحداث، هذا الدور الأمريكي ارتبط بادئ ذي بدء بهاجس أمن إسرائيل ولم تنظر الولايات المتحدة عمليًا إلى هذه الثورات إلا من خلال هذا المنظور؛ أي منظور أمن إسرائيل وألا تفضي هذه الثورات إلى نظم معادية لإسرائيل أو قادرة على إلغاء ما عقد

معها من اتفاقيات.

من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة بذلت ما في وسعها لكي تحول دون أن تتبنى النظم الجديدة، نظم ما بعد الثورات، سياسات راديكالية تخرج عن نطاق النيوليبرالية الاقتصادية وتتبنى سياسات شعبية واجتماعية تتجاوز أفق ما هو معمول به طيلة هذه العقود، وذلك فضلاً عن دور المنظمات الأمريكية الحكومية وغير الحكومية في تمويل الجمعيات الأهلية والناشطين في مجالات حقوق الإنسان والتغيير.

مارست الولايات المتحدة الضغوط على النظام القديم في مصر وتونس لتنحي مبارك وبن علي، لفتح الطريق أمام التغيير المنشود، ومع ذلك فإن ملامح التغيير لم تحدده الجماهير العريضة التي شاركت في هذه الأحداث بل حددت ملامحه جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسهم الإخوان المسلمون الذين من خلال تفاهمات ولقاءات سبقت ولاحقت الأحداث حظت بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، واستندت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك إلى أن سيطرة الإسلام السياسي المعتدل على هذه النظم يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لأنهم قادرون على السيطرة على الشارع، وضبط الجماعات الإرهابية واحتوائها، وقد شكلت هذه التحالفات المعلن منها والمضمر محور السياسة الأمريكية في عهد أوباما وهيلاري كلينتون.

هذه المباركة الأمريكية لصعود الإسلام السياسي والتيقن من أن إسرائيل سوف تكون آمنة مع هذا الصعود، هو الذي أكمل مبادرة الشرق الأوسط الكبير حيث أفضت هذه السيطرة إلى نشوب العنف والنزاعات المسلحة وأفضى إلى انتشار السلاح والإرهاب بهدف القضاء على الدولة الوطنية العربية وإقامة نظم حكم إسلامية تستهدف تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية، وتعميق التبعية

للغرب، وتغييب سياسات الاستقلال الوطني، كما أن سيطرة الإخوان المسلمين على الحكم فى مصر سيهدد روسيا في القوقاز الشمالي وما وراء القوقاز وآسيا الوسطى وكذلك مقاطعة «شينجيانج» ذات الأغلبية المسلمة في الصين، لخدمة مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية إزاء روسيا الاتحادية والصين، خاصة وأن مواجهة السوفيت في أفغانستان ارتكزت على دعم الإخوان المسلمين والجماعات الموالية لهم من خلال تجنيد المجاهدين في أفغانستان.

وبناءًا على ذلك فإن تأييد ومباركة الولايات المتحدة لسيطرة الإسلام السياسي والإخوان المسلمين على الحكم في الأنظمة العربية التي أعقبت الثورات، كان صادرًا عن قناعات واستراتيجيات بلورتها، وصاغت ملامحها مراكز الدراسات الاستراتيجية ودوائر التخطيط السياسي والاستراتيجي ودوائر المخابرات، التي كانت همزة الوصل في التفاهمات والعلاقات بين أمريكا وحلفائها الجدد من الإسلاميين، فضلاً عن سابق خبرة هذه الدوائر في التعامل مع الإسلام السياسي لتحقيق الأهداف الأمريكية في أفغانستان لمواجهة السوفيت آنذاك.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن موقع «ويكيليكس» المعروف قام بتسريب وثائق أثناء الاحتجاجات والثورات حول الفساد في عهد بن علي في تونس والذي انتشر في البلاد، كما أن وثائق أخرى ظهرت تتحدث عن أن الولايات المتحدة قامت بإعداد «قيادي شاب» للقيام بثورة ضد مبارك في مصر.

٦- مصر والشرق الأوسط الكبير:

الشرق الأوسط الكبير وامتداده أي الشرق الأوسط الجديد هو محور السياسة الأمريكية والغربية تجاه المنطقة وترتكز هذه السياسة على أن الشرق الأوسط بحدوده القائمة عفا عليه الزمن، وان تقسيم سايكس بيكو عام ١٩١٦ قد تآكل وتدهور ولم يعد يستجيب لحاجات المنطقة، والاستراتيجية الأمريكية، وضرورة تفكيك الدول

القائمة إلى دويلات تضم طوائف ومذاهب، وهذا المسار من الطبيعي في المنظور الأمريكي أن يتعمد بالدم والعنف ومن غير المتصور أن يمر مر الكرام.

وهذا المسار وإن كان قد نجح جزئيًا في ليبيا وسوريا والعراق واليمن إلا أنه تعثر في حالة مصر بالذات، حيث أدركت طبيعة هذا المخطط نظريًا وعمليًا، بعد عام من حكم الإخوان في مصر، وتطلعهم إلى حكم سوريا في حال سقوط النظام السوري بتأييد أمريكي، وتمكنت مصر بفضل قواتها المسلحة وقيادتها من عبور هذه المحنة في الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣ وتبذل قصارى جهدها لإنقاذ ليبيا ودول عربية أخرى من بينها سوريا من هذا المصير.

ومن المؤكد أن مصر وانطلاقًا من دورها وقدرتها على تشكيل نموذج فى الحكم مطالبة بقيادة المنطقة نحو الاستقرار والحكم المدني بل وفتحت الطريق إلى ذلك من خلال إعادة بناء الدولة واستعادة الأمن ومحاربة الإرهاب.

الثورات والاحتجاجات والانتفاضات التي تصدرت المشهد العربي في عام ٢٠١١ كانت ناجمة في المقام الأول عن التراكمات المحلية الناتجة عن التسلط والقمع والجمود ورفض التغيير ونهلت هذه الثورات من مصادر متنوعة بعضها حقوقي دولي والآخر محلي داخلي تمثل في استلهام جوهر مشروعات الإصلاح الداخلي وثقافة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

ورغم تعثر مسار هذه الثورات فإنها فتحت الطريق للتغيير والإصلاح من خلال كسر حاجز الخوف واقتحام الجماهير والمواطنين للشأن العام، وهذا تغيير مهم حتى وإن بدا أن آثاره ليست ظاهرة حتى الآن، قد تستغرق هذه الآثار بعض الوقت حتى تظهر وتتجسد في الواقع ولكنها آتية لا محالة ولن يستطيع أحد مهما أوتي من قوة أن يوقف عجلة الزمن والتاريخ.

(٤)

إسرائيل وفلسطين: فى القمم العربية والإسلامية

١ – إسرائيل وفلسطين فى القمم العربية والإسلامية الأمريكية:

تواجه القضية الفلسطينية فى الآونة الراهنة مرحلة جديدة تماما، سبق ظهورها القمة الأمريكية الإسلامية فى الرياض، تتمثل خطوط هذه المرحلة فى تآكل أسس حل الدولتين طوال العقود التى أعقبت اتفاق أوسلو، بما اشتملت عليه من تكثيف للاستيطان وإقامة الجدار العنصرى وتهويد القدس، ومنح صعود الرئيس الأمريكى «ترامب» دفعة جديدة وقوية لتجاوز هذا الحل بتصريحاته ومواقفه وتلميحاته المتكررة حول الحل الذى تتفق عليه الأطراف وهو ما يعنى الحل الإسرائيلى فى ضوء موازين القوى السياسية والعسكرية السائدة بين فلسطين والعرب وإسرائيل، فالدولة الواحدة التى يقصدها ترامب هى الدولة الإسرائيلية وليست الدولة الديموقراطية التى يعيش فيها الجميع فلسطينيين وإسرائيليين بحقوق وواجبات متساوية.

كان صعود ترامب بمثابة حبل النجاة للموقف الإسرائيلى، فالولايات المتحدة بثقلها الاقتصادى والسياسى والعسكرى وتأثيرها فى الساحة الدولية، قادرة على تجنيد العديد من الدول لاستكمال هذا الحل ومنحه التأييد اللازم، ومع ذلك فإن ترامب تراجع عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وأوقف تنفيذ قرار الكونجرس لمدة ٦ أشهر كما فعل العديد من الرؤساء الأمريكيين ولكنه اتخذ

قراره بعد ذلك بنقل السفارة، وهذا التراجع يمكن اعتباره تكتيكيا حتى الآن فى انتظار استكشاف السبل والمسالك والاحتمالات الممكنة وما ستؤول إليه الأوضاع فى المنطقة وهو ما تأكد فيما بعد.

البديل فى التصور الإسرائيلى لحل الدولتين هو ما يسمى الحل الإقليمى، والذى يعنى تقاسم الضفة الغربية مع الفلسطينيين وإخلاء جيوب معزولة فى الضفة الغربية للفلسطينيين، بالاتفاق مع الدول العربية، وهو ما يعنى تهميش الفلسطينيين فى معادلة التسوية وفرض الوصاية عليهم من الخارج، وتعتمد هذه الخطة على السماح بالاتفاق مع الأردن على صيغة للتواصل بين هذه الجيوب الفلسطينية، لكى تبدو أكثر اتساعا مما هى عليه ويجعل الحياة فى هذه الجيوب ممكنة، كذلك الأمر فيما يتعلق بقطاع غزة، عبر الاتفاق مع مصر على صيغة أخرى تجعل القطاع يبدو أكبر مما هو عليه، صيغة تجارية اقتصادية تسمح للسكان بالتنفس والحياة.

وهذا الحل الإقليمى يرتكز فى المقام الأول على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، التى تجد نفسها فى موقع الضعف وفقدان المبادرة والحاجة الملحة للدعم الأمريكى لحماية أمنها واستقرارها، وبصفة خاصة الدول الخليجية وقيام هذه الدول بتمويل هذه الخطة تحت غطاء المساعدة الدولية.

ولا شك أن هذه الاتجاهات التى يسلكها حل القضية الفلسطينية قد تعمقت بعد القمم المتتالية؛ القمة الخليجية الأمريكية، والقمة السعودية الأمريكية والقمة الإسلامية الأمريكية والتى انعقدت جميعها فى الرياض.

يلاحظ أولا أن الغموض بصدد القضية الفلسطينية وإسرائيل هو سيد الموقف، فمن خلال قراءة البيانات الثلاثة الصادرة عن هذه القمم، يتضح أن بيان قمة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية قد خلا تماما من أية إشارة ولو موجزة، للقضية الفلسطينية أو إسرائيل، حتى على صعيد العبارات

الدبلوماسية، حيث ركز هذا البيان على الشراكة الأمريكية الإسلامية لمواجهة التطرف والإرهاب وتبنى اقتراحات عملية فى هذا السياق، وطالب الدول الموقعة بمتابعة تنفيذها ونص على آلية للتنسيق، ومجموعة تنعقد بصفة دورية، لمتابعة ذلك بالإضافة إلى التشديد على الدور التخريبى والعدائى لإيران فى المنطقة والتصدى للأجندات المذهبية والطائفية، كما حفل البيان بصيغ عديدة للتحالف؛ التحالف الإسلامى العسكرى لمواجهة الإرهاب، «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجى» فى مدينة الرياض وذلك فضلا عن الشراكة الوثيقة بين الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التطرف والإرهاب وتحقيق السلام والتنمية.

أما فيما يتعلق ببيان قمة دول مجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة الأمريكية فتضمن فقرة تنص على ضرورة حل الصراع العربى الإسرائيلى الفلسطينى على أساس اتفاق سلام عادل ودائم وشامل يفضى إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ومتماسكة جغرافيا، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، بأمن وسلام، وكذلك تأكيد أهمية المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، واستمرار التنسيق الوثيق بينهم بشأن الجهود الرامية إلى حث الطرفين على إبداء التزامهما من خلال السياسات والأفعال بحل الدولتين.

فى حين اكتفى البيان السعودى الأمريكى فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بما يقل عن السطرين لتأكيد أهمية الوصول إلى سلام شامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعهد القائدان السعودى والأمريكى ببذل كل ما فى وسعيهما لتشجيع إيجاد مناخ يساعد على السلام.

وهذا التراوح بين الغياب الكامل للقضية الفلسطينية وتفاوت مستوى الحضور لهذه القضية فى البيانات الثلاثة المذكورة ربما يحمل بعض الدلالات نحاول إيجازها فيما يلى:

١- أن هـذه المراوحـة بـين الغيـاب الكامـل للقضـية الفلسـطينية فى البيـان الإسلامى الأمريكى، وهذا التفاوت فى الحضور بين البيـان السـعودى الأمريكـى والبيان الخليجى الأمريكى للمسألة الفلسطينية، يعكس طبيعة المراكـز الحقيقيـة للأطراف المختلفة ودورها فى هذه العملية السياسية، فممـا لا شـك فيـه أن بيـان القمة الأمريكية الإسلامية والذى غابت عنه القضية الفلسطينية، يبدو أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية هما اللتان لعبتا الدور الأكبر فى صـياغة بنـوده وروحه لتجنب الالتزام نصا وروحا بهذه القضية، على مسـمع ومـرأى هـذا العـدد الكبير من الدول العربية والإسلامية، ويترك الموقف من القضية الفلسطينية رهـن استكشاف الإدارة الأمريكية لمسالك الحل وتحررها فى الوقت ذاته مـن الالتـزام بالقرارات الدولية وأفق حل الدولتين كما هو مستقر عربيا ودوليا، وتمنح الـرئيس الأمريكى فرصة لصياغة فريقه للتخطـيط الاسـتراتيجى لمعـالم الصـفقة الممكنـة حول هذه القضية بالإضافة إلى ذلك فـإن إسـقاط القضـية الفلسـطينية مـن البيـان يعكس أهمية وترتيب الأولويات بشـأن القضـايا الـلازم تسـويتها لـدى الجـانبين الأمريكى والسعودى ومن الواضح أن هذه القضـايا تتركـز فى محاربـة الإرهـاب ومواجهة إيران.

وفى السياق ذاته فإن بيان مجلس التعاون الخليجى الأمريكى فى إشارته للقضية الفلسطينية كان واضحا بالتزام حل الدولتين، وذلك لأن هذا المجلـس يعبـر عـن رؤية الدول الخليجية مجتمعة والتى لا تستطيع أن تدير ظهرها للقضية الفلسطينية مرة واحدة، فى مواجهة الـرأى العـام العربـى والجاليـات الفلسـطينية المقيمـة فى الخليج، ولأن التفاوت فى موقع القضية الفلسطينية ينفـى عـن هـذه الـدول شـبهة أحادية الموقف من القضـية الفلسـطينية، ويضـع خطوطـا دفاعيـة ضـد القـائلين بتجاهل القضية الفلسطينية والناقدين للمواقف الخليجية.

أما البيان السعودى الأمريكى والذى لم تتجاوز إشارته للقضية الفلسطينية قرابة

السطرين للإشارة إلى سلام شامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد اكتفى بهذه الإشارة الغامضة دون ذكر مرجعية حل الدولتين والقرارات التى تزكيها، وهو ما يعنى تحرير الحليف الأمريكى من الحرج، وإتاحة الفرصة له للتفكير والبحث عن طبيعة هذا السلام المنشود من خلال الصياغات التى يراها مناسبة، كذلك فإن الأولوية كما يتضح من البيان للمصالح السعودية والأمريكية، إن فى مواجهة التطرف والإرهاب وإن فى مواجهة المخططات الإيرانية.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار الأهمية النسبية التى تحظى بها كافة الأطراف وتعاونها، فإن البيان السعودى الأمريكى والبيان الإسلامى الأمريكى هما اللذان يعكسان بدرجة أكبر طبيعة التوجه نحو القضية الفلسطينية نظرا للدور القيادى الذى تلعبه المملكة العربية السعودية، إن فى الخليج أو فى العالم الإسلامى، ومن ثم فإن غياب القضية الفلسطينية فى البيان الإسلامى الأمريكى والإشارة الموجزة فى البيان السعودى الأمريكى، ربما يعتبران مؤشرين لتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية وفتح الباب للسياسة الأمريكية لبلورة موقفها إزاءها دون ضغوط مسبقة أو مرجعيات مسبقة.

الروح والمنهجية وترتيب بنود هذه البيانات الثلاثة تعكس بوضوح المشاغل الخليجية فى البحث عن الأمن والحماية وتقليص التهديدات الإيرانية، من خلال بناء تحالف وشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المشاغل هى التى حددت سواء غياب القضية الفلسطينية فى البيان الإسلامى الأمريكى، وتفاوت حضور هذه القضية فى البيان السعودى الأمريكى والبيان الخليجى الأمريكى.

٢- الموقف الإسرائيلى

تواجه إسرائيل نظاما إقليمياً مضطرباً ومتغيراً منذ ما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربى وأهم معالم هذا النظام يتمثل فى فقدان اليقين الذى ارتبط

بالأوضاع السابقة على الثورات وانفجار العنف والصراعات الطائفية والدينية وظهور الموجة الإرهابية الحالية وكذلك تفكك الدولة الوطنية العربية وتآكل فاعليتها وآلياتها وأدواتها فى تحقيق السلام الاجتماعى، كما هو الحال فى ليبيا والعراق وسوريا واليمن وظهور فاعلين إقليميين جدد أقل من الدولة ممثلين فى الجماعات الإرهابية المتطرفة، وفضلا عن ذلك التنافس بين المشروع التركى والمشروع الإيرانى والمشروع الإسرائيلى للنفوذ والتمدد فى المنطقة.

ولا شك أن إسرائيل تستثمر هذه المتغيرات فى إطار منظور واضح للقضية الفلسطينية تحاول تصدير الرؤية التى تقف خلفه إلى كافة الأطراف خصوصا الدولية ألا وهو أن إسرائيل ليست السبب فى عدم استقرار الإقليم والاضطرابات التى تموج به وأن القضية الفلسطينية ليست سببا فى تأزم الإقليم بل إن لهذا التأزم أسباب أخرى تكمن فى طبيعة بلدان إقليم الشرق الأوسط، طبيعة دوله الاستبدادية والطائفية والعرقية وعجز هذه الدول عن تطبيق الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعلى النقيض من هذا فإن إسرائيل ترى نفسها الدولة الوحيدة المستقرة والديموقراطية فى المنطقة وهو الأمر الذى يؤكد مصداقيتها وفاعليتها فى إطار الاستراتيجية الغربية.

تقوم إسرائيل بمراقبة الإقليم الذى دخل طور التشكل ولا يعرف أحد الشكل الذى يستقر عليه، فهى تستنفر أجهزة جمع المعلومات وتقوم الاستخبارات بتقديم تقارير دورية ومنتظمة للحكومة عن مصادر التهديد المتنوعة الفعلية أو المحتملة وتقدم سيناريوهات للتعامل الأمنى والسياسى مع هذه الأخطار، كما ترقب إسرائيل عبر الأقمار الصناعية حركة انتقال الأسلحة وإمداداتها وخطوط السير التى تتبعها لتوجيه ضربات مؤثرة وحرمان خصومها من الحصول عليها.

ومن ثم فإسرائيل لا تكتفى بتلقى التقارير الاستخباراتية والأجهزة المعلوماتية

فحسب، بل تقوم بدراستها ووضع الاحتمالات المختلفة لمواجهة المخاطر فى المدى المنظور والمتوسط وتضع تقديرات استراتيجية تنطوى على إجراءات عملية معقدة ومضبوطة لتجنب التداعيات ومفاقمة المخاطر.

تخلص إسرائيل فى قراءة أجهزتها واستخباراتها للوضع الناشئ فى المنطقة إلى استبعاد نشوب حرب تقليدية كبرى بينها وبين جيرانها خاصة مصر والأردن اللذان يرتبطان بمعاهدة سلام مع إسرائيل، كما أن الدولة العراقية وجيشها فى حالة تفكك وانهيار منذ الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق وسوريا دخلت فى أزمة عميقة لا يعرف كيف تنتهى، كما أن حزب الله قد دخل فى معركة طويلة لمساندة نظام الأسد، باختصار يستند هذا التقويم إلى الضعف العام الذى يميز البيئة العربية المحيطة بإسرائيل واتجاه العديد من حلقاتها للتفكك والانهيار والاقتتال الداخلى.

تتأرجح الرؤية الإسرائيلية على نحو خاص إزاء سوريا بين اتجاهين الأول يرى أصحابه أن خيار بقاء الأسد هو الأفضل لتجنب الفوضى وتفكيك سوريا إلى دويلات طائفية وعرقية يسيطر عليها الجهاديون أو الإسلاميون أو كليهما على الحكم وتفضل إسرائيل التعامل مع الأسد ضعيفا ولكنه يسيطر على القرار السورى على التعامل مع القادة المتطرفين والإرهابيين، أما الاتجاه الثانى فيرى على العكس من ذلك أن بقاء الأسد يعنى الإبقاء على التحالف بين سوريا وحزب الله وإيران وأن ذلك يمثل انتصاراً لهذا التحالف الثلاثى على حدودها الشمالية ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هزيمة الأسد هى هزيمة للسياسة والطموحات الإقليمية لإيران ومقدمة لتفكيك حزب الله اللبنانى.

ولا شك أن محصلة هذين الاتجاهين ترتهن بالكيفية التى ستنتهى بها الأزمة السورية والتداعيات الناجمة عنها، وفى جميع الأحوال فإسرائيل تصر على الحضور فى المشهد السورى إن فى الوقت الراهن أو فى المستقبل.

أما الرؤية الإسرائيلية لحزب الله فإنها تستند على القواعد الجديدة للاشتباك التى تحكم العلاقة بين الطرفين، وهى قواعد غير مكتوبة ولكنها مفهومة، فمن ناحية تميز رد حزب الله بالمحدودية على مقتل واغتيال قياديين ينتمون للحزب، أى رد فعل لا يثير رد فعل إسرائيلى مدمر على لبنان، وكذلك فإنه لا تتوافر النية والاستعداد لدى كل من إسرائيل وحزب الله على مواجهة شاملة كما حدث فى عام ٢٠٠٦.

ويستند هذا التقدير الإسرائيلى على أن حزب الله مشغول فى الحرب الأهلية السورية وأنه يعانى من استنزاف طاقاته فى أكثر من جهة وأنه يعانى من انكشاف داخلى فى لبنان حيث تراجع خطاب المقاومة بعد عام ٢٠٠٦ وأصبح الحزب طرفا أصيلا فى اللعبة السياسية الداخلية اللبنانية، كما أن ارتباط حزب الله بإيران وسوريا يضع قيدا على سلوكه لأن هذين الحليفين لا يريدان مواجهة شاملة مع إسرائيل فى الوقت الراهن.

والنتيجة أن إسرائيل تكتفى بتعويق إمداد الحزب بالأسلحة عبر القوافل التى تنقلها وتقصر الضربات على هذا الإطار ويكتفى الطرفان بضربات وردود أفعال تحفظ ماء الوجه، خاصة وأن إسرائيل ترى أن حزب الله يتولى إضعاف نفسه بنفسه عبر انخراطه فى القتال فى سوريا ومن ثم فهو يعفى إسرائيل من هذه المهمة، وإسرائيل من ناحية أخرى لا تريد مواجهة شاملة تعيد إليها ذكرى عام ٢٠٠٦.

أما النظرة الإسرائيلية إزاء الفاعلين الجدد فى الإقليم أى الجماعات الإرهابية والمتطرفة تتلخص فى إن إسرائيل ترى المخاطر الناجمة عن هذه الجماعات محدودة للعديد من الأسباب أولها أن هذه الجماعات تعتنق نظرية مواجهة العدو القريب أى أنظمة الحكم والدول التى توجد بها وتبدو إسرائيل فى إطار هذه النظرية كما لو كانت غائبة عن أجندة هذه الجماعات، من ناحية أخرى فإن

إسرائيل ترى أن هـذه الجماعـات متصـارعة فيمـا بينهـا وتكـن العـداء الصـريح والمضمر لبعضها البعض ومن ثم فهى ليست متفقـة أو متحـدة فيمـا بينهـا حـول الموقف من إسرائيل.

يبدو أن هذه الأسـباب قـد لا تكـون كافيـة لتهمـيش إسـرائيل لمخـاطر هـذه الجماعات الإرهابيـة، ونسـتطيع أن نؤكـد أن طبيعـة الـرد الإسـرائيلى عـلى هـذه الجماعات فى حالة مهاجمتها هو العامل الحاسم فى منع هذه الجماعات من التفكير فى ضرب إسرائيل، رد الفعل الذى يستند إلى قوة الردع وعـدم محدوديـة السـقف الذى يمكن أن يذهب إليه رد الفعل الإسرائيلى وهو أمـر تعرفـه هـذه الجماعـات أكثر من غيرها.

أما فيما يتعلق بوجود منتمين لهذه الجماعات فى الضفة الغربيـة وغـزة فى هيئـة خلايا نائمة أو جاهزة فإن الرقابة الإسرائيلية الصارمة قـد تكـون قـادرة عـلى شـل حركتها واستباق أية ضربات وعمليات نوعية تقوم بها.

هذه نمـاذج التصـورات الإسـرائيلية لـبعض المتغيـرات والمسـتجدات عـلى الساحة الإقليمية وهى تصورات تستند إلى معلومات وتقارير استخباراتية ومتابعـة لكل ما يستجد فى الإقليم والإجراءات والمواقف الإسرائيلية تسترشد بها وتعمـل على ضوئها بعد مناقشات وتحليل لكافة جوانب هذه المتغيرات.

تستفيد إسرائيل من هذه المتغيرات على طريقتهـا فى إغفـال الحقـائق وطمـس طبيعة الصراع العربـى الإسـرائيلى وإرجـاع مشـكلات المنطقـة واضـطراباتها إلى مكونات جينية فى طبيعة شعوب ودول المنطقة وأن القضية الفلسطينية ليست مـن بـين هـذه المكونـات، وهـذه النظـرة الإسـرائيلية تسـتهدف تـزيين الاحـتلال والاستيطان ودفع القضية الفلسطينية إلى أدنى مرتبـة فى الـوعى العربـى والعـالمى والسبيل الوحيد لمواجهة ذلك من وجهة النظر العربية هو إحياء وبعـث الاهتمـام

العربى الرسمى والشعبى بالقضية الفلسطينية ودعم انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية والقدس والمطالبة بتفعيل القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وإنهاء الانقسام وتفعيل المقاومة الفلسطينية باعتبارها طريق الوصول للحق الفلسطينى وكذلك رسم معالم سياسية إعلامية عربية ترتكز بادى ذى بدء على الطبيعة العنصرية للاحتلال الإسرائيلى وإسرائيل وضرورة فضح الطبيعة الأخلاقية لإسرائيل وهى معركة طويلة ومهمة ولم نخضها حتى الآن بالدرجة الكافية وكانت مؤثرة فى مصير نظام جنوب أفريقيا العنصرى وسقوطه رغم الفارق بينه وبين إسرائيل ومع ذلك فإن تأثير هذه المعركة الأخلاقية ضد إسرائيل سوف يكون حاسما فى تقدير الأمور لأن إسرائيل تدرك جيدا أهمية معركة الصورة الذهنية التى تتشكل عنها ومدى تأثيرها فى الرأى العام العالمى.

٣- تحديات الواقع الفلسطينى

يواجه المشروع الفلسطينى فى هذه الآونة تحديات مختلفة أبرزها التحدى الإسرائيلى والذى يتمثل فى سيطرة اليمين الدينى والقومى المتطرف منذ سنوات عديدة على مجريات السياسة الإسرائيلية والذى ترتب عليه تحول فى اتجاهات الرأى العام الإسرائيلى نحو التشدد والتطرف وتآكل التعاطف الإسرائيلى مع مشروع السلام والتسوية، ساعد على إجراء هذا التحول فشل اليسار الإسرائيلى فى مؤتمر كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ حول القضايا النهائية وإعلان فشل المفاوضات الذى أفضى إلى تصدر اليمين الدينى والقومى المتطرف المشهد السياسى فى إسرائيل وتصاعد وتيرة الاستيطان فى الضفة الغربية والقدس.

وقد انعكست هذه التحولات على طبيعة الحل من وجهة النظر الإسرائيلية، حيث تحول توجه هذا الحل من اعتماده على التقاسم الإقليمى أى تقاسم الأرض مع الفلسطينيين وهى قسمة غير عادلة بكل تأكيد – إلى التقاسم الوظيفى أى توزيع

الصلاحيات والوظائف بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأن تسند الأولى أى إسرائيل إلى الأخيرة مهام القيام بوظائف الصحة والتعليم والأمن الداخلى وتنفض سلطات الاحتلال يدها من هذه الأعباء، ويعنى ذلك عمليا الإبقاء على السلطة الفلسطينية كما هى، أى سلطة حكم ذاتى محدود بالسيادة الإسرائيلية والاحتلال.

أما على الصعيد الفلسطينى فإن الخيارات تقتصر حتى الآن على المفاوضات والمقاومة وكلتاهما حرصت إسرائيل على أن يكون حصادهما صفرا وأن تصل كلتاهما إلى طريق مسدود، فلا المفاوضات أحدثت نقلة فى الحل من وجهة النظر الفلسطينية ولا المقاومة أيضاً اقتربت من أهداف البرنامج الوطنى الفلسطينى، وظل حق تقرير المصير والدولة فى حدود ١٩٦٧ وكذلك قضية اللاجئين معلقا، وراوحت هذه القضية مكانها منذ بدء المفاوضات وحتى الآن.

وتفسير ذلك يعود إلى الخلل الواضح والهيكلى فى كل من هذين الخيارين، فالتفاوض بدأ من سقف منخفض للغاية حول ٢٢٪ من أراضى فلسطين التاريخية رغم ما هو معروف فى التفاوض من أنه يجب أن يبدأ من سقف مرتفع ينتهى إلى الحد الأدنى المقبول ومن ثم كان من الطبيعى أن تنتهى عملية التفاوض إلى ما انتهت إليه أى رفض إسرائيل لهذا السقف والتطلع إلى ما هو أدنى منه وقبول الطرف الفلسطينى بذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتراف بإسرائيل كدولة، لم تقابله إسرائيل سوى بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى للشعب الفلسطينى وليس وحيدا، كما لو كانت إسرائيل تتوقع ظهور منافس لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما لم تعترف إسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.

ولم يرتبط الاعتراف بإسرائيل بوقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بل سبق كل هذه المسائل، بالإضافة إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية بمفهوم

إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية بدلا من الانسحاب والجلاء.

وترتيبا على ذلك فإن عدم التناسب واضح بين طبيعة التنازلات الإسرائيلية والفلسطينية فالأولى أى الإسرائيلية يمكن التراجع عنها وقد حدث فعلا ذلك، أى توقفت عملية إعادة الانتشار وقامت إسرائيل بإعادة احتلال المناطق والأراضى التى سبق أن أعادت انتشار قواتها فيها، هذا فى حين أن التنازلات الفلسطينية من الصعب التراجع عنها إلا فى إطار مقاربة استراتيجية مختلفة جذريا عن الوضع الراهن.

أما التحدى المتمثل فى المحيط العربى فيظهر جليا فى تفكك الدولة الوطنية العربية الشرقية فى العراق وسوريا وانفجار الصراعات الطائفية والمذهبية بعد أحداث ما سمى بالربيع العربى، وترتب على ذلك تبلور نتائج أثرت سلبا فى المواجهة العربية الإسرائيلية لصالح إسرائيل على الأقل من منظور الرصيد الاستراتيجى العربى من هذه المواجهة من بين هذه النتائج تفكيك وتدمير الأسلحة الكيماوية السورية، وانخراط حزب الله اللبنانى فى الصراع السورى الداخلى والأهلى وهو ما عنى انصرافه عن مقاومة إسرائيل.

وترتب على ذلك أن وجدت بيئة استراتيجية فى المنطقة لصالح المشروع الإسرائيلى للسلام والهيمنة فى المنطقة ولم تعد القضية الفلسطينية تشغل المكانة اللائقة بها كقضية العرب الأولى وظهرت أجندات قطرية ووطنية تتمحور حول إعادة البناء وحسم الصراع الأهلى واستعادة الدولة.

بالإضافة إلى ذلك فإن التفاوض تحول مع الوقت إلى غاية فى حد ذاته بدلا من أن يكون وسيلة، ففقد مرجعيته وجدوله الزمنى وأصبح أداة لاستهلاك الوقت وتكريس الأمر الواقع الإسرائيلى.

أما خيار المقاومة فبدوره عانى من مشكلات هيكلية وخلل بنائى، فهو تبلور

منذ البداية لإضعاف استراتيجية التفاوض بل وإفشالها، ولم يكن جزءا من استراتيجية وطنية شامل تجمع بين التفاوض والمقاومة، بل خيار منفصل وله أهداف وحسابات ومصالح تتعارض مع أهداف التفاوض، فالمقاومة انطلقت من أن كل فلسطين وقف إسلامى لا يجوز التفريط فى أى جزء منها، فى حين أن التفاوض تأسس على إقامة دولة فى حدود ١٩٦٧.

بالإضافة إلى ذلك فإن المقاومة لم تراع توازن القوى القائم، وإذا كان من الصحيح على ضوء الخبرة التاريخية لصراع حركات التحرر من الاستعمار أن ميزان القوى لم يكن أبدا لصالح قوى التحرر ولم يمنع ذلك من المقاومة فإنه من الصحيح أيضا أن إدراك هذه الحقيقة لا يعنى تبنى تكتيكات وحسابات تجعل العدو يستخدم كافة قوته وثقله العسكرى فى مواجهة المقاومة، كما أن المقاومة لم تحسن اختيار الأهداف، أى التركيز على المنشآت العسكرية وقوات الاحتلال والمستوطنين ونتيجة لذلك فإن المقاومة بالشكل والأسلوب الذى تمت به أفقدت الفلسطينيين تعاطف الإسرائيليين وهو عنصر مهم عندما يكون الهدف حمل إسرائيل على قبول السلام.

بالإضافة إلى هذه التحديات التى تواجه المشروع الوطنى الفلسطينى وهى التحدى الإسرائيلى والاتجاه نحو التطرف والتحدى الداخلى ووصول الخيارات المطروحة فلسطينيا إلى أفق مسدود وكذلك التحدى العربى وتراجع مكانة القضية الفلسطينية واختلال موازين القوى لصالح المشروع الإسرائيلى، فإن المشروع الوطنى الفلسطينى يواجه تحديا من نوع آخر، ألا وهو ذلك المتمثل فى التحرير والدولة والعلاقة بينهما، إذ يبدو حتى الآن أن منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن برنامج التحرر الوطنى لصالح برنامج بناء سلطة فى الأراضى المحتلة، بيد أن هذه السلطة ولدت متعثرة ومحاصرة بالاحتلال والقيود التى يفرضها ويرتهن وجودها بخيار التفاوض، وأصبحت أسيرة له، فلا هى تستطيع التخلى عن

التفاوض، ولا هى تستطيع أن تتقدم بخيار التفاوض صوب الأهداف الوطنية، وهكذا تم تهميش خيار التحرر والتحرير لصالح بناء مؤسسات سلطة خاضعة للاحتلال وتعتمد على المساعدات والمنح الدولية.

تلك المساعدات والمنح تستهدف المزيد من تقييد السلطة والإبقاء على تبعيتها وارتهانها للخارج ودفع ثمن استمرار الاحتلال ومضاعفاته بدلا من الضغط على إسرائيل للانسحاب، بل على العكس من ذلك إذ يبدو أن المساعدات والمنح تصب لصالح استمرار الاحتلال وقبول الموقف الإسرائيلى وتصاعد وتيرة الاستيطان فى المقابل تقوم هذه المساعدات بتخفيف وقع استمرار الاحتلال وحمل الفلسطينيين على قبول استمراره، وفضلا عن ذلك فإن توجيه هذه المساعدات والمنح يتقرر على ضوء إرادة المانحين وإرادة إسرائيل وموافقة السلطة الفلسطينية، حيث تحظى برامج حقوق الإنسان بمخصصات أكبر من مخصصات الزراعة الفلسطينية (فى إحدى السنوات حصلت برامج حقوق الإنسان على ٧٠ مليون دولار، فى حين حصلت الزراعة الفلسطينية على ٢٠ مليون دولار) وفق إحدى الدراسات.

ترتب على أولوية الدولة على التحرر والجلاء، أن التزمت الدولة الفلسطينية قيد الإنشاء بالتزامات الدول أى حسن الجوار ونبذ العنف والمقاومة وتبادل المعلومات مع الجانب الإسرائيلى تحت مسمى التنسيق الأمنى حول الأمن والإرهاب وهكذا، تهمش مشروع التحرر الوطنى كمشروع وطنى للاستقلال له مجال متميز نسبيا عن التزامات الدول.

ولا شك أن التداخل بين التحرير والاستقلال وبناء الدولة والمؤسسات حدث فى تاريخ حركات التحرر وكانت هاتان المهمتان أى التحرر والدولة متكاملتين إحداهما تفضى إلى الأخرى وتدعمها، أما عن الحالة الفلسطينية فطغت إحداهما

على الأخرى، أى أن مهمة بناء دولة سبقت وعطلت مهمة التحرير والاستقلال.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعرض المشروع الوطنى الفلسطينى لما هو أخطر من ذلك أقصد الانقسام الفلسطينى – الفلسطينى فى عام ٢٠٠٧ بين حركة فتح والسلطة فى رام الله وبين حركة حماس فى غزة.

وهو انقسام جغرافى وسياسى وإيديولوجى بامتياز، ويتعارضان تعارضا مطلقا – ما لم تتوافر إرادة سياسية تتجاوزه – ففى حين أن حركة فتح باعتبارها العامود الفقرى للحركة الوطنية الفلسطينية، هى حركة وطنية تتميز بانفتاحها على كافة أطياف المشهد الفلسطينى منذ بدايتها ولها برنامج سياسى براجماتى غير عقائدى فإن حركة حماس تتميز بأن لها أيديولوجية إسلامية مناقضة لتوجه فتح ولها منطلقات مختلفة جذريا، وهذا الانشقاق السياسى والجغرافى والإيدولوجى معوق لبلورة المشروع الوطنى، كما أن حضور الإيديولوجيا على هذا النحو العقائدى المغلق قد يضر فى الحالة الفلسطينية بالمشروع الوطنى ويسمح بوجود امتدادات إقليمية داخل الساحة الفلسطينية لا تكترث بالمصلحة الوطنية الفلسطينية وتعوق التقدم فى الحوار والمصالحة والوحدة.

وبناءً على ما سبق فقد اكتسب الاقتتال الداخلى والاتهامات المتبادلة والحملات الإعلامية الأولوية على ما عداها من مهمات وطنية تتعلق بمواجهة الاحتلال ورفع تكلفة استمراره فى إطار الاستراتيجية الوطنية، كذلك أفضى استمرار الانقسام إلى تآكل الموقف الفلسطينى الداخلى والخارجى وفقدان المصداقية وقبول تنازلات إضافية تلائم الحل الإسرائيلى بأكثر مما تلائم الحل الفلسطينى مثل تبادل الأراضى الذى يبدو كمخرج إسرائيلى للواقع الاستيطانى وتشجيع الاستيطان ومحاولة تعديل المبادرة العربية للسلام.

لقد أفضت هذه التحديات جميعا إلى جمود المؤسسات الفلسطينية السياسية،

منظمة التحرير، المجلس الوطنى والمجلس التشريعى وبقية مؤسسات السلطة وتفشى منطق توزيع الغنائم والزبائنية السياسية والذى أصبح المنطق السائد فى صغريات المسائل وكبرياتها على حد سواء أى من أول الحصول على وظيفة فى الجهاز الإدارى للسلطة وصولا إلى المحسوبية والرشاوى والمحاصصة والقرارات المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص واهتزاز منظومة القيم الإيجابية الضرورية للتصدى لمشروع الاحتلال وظهور الولاءات العشائرية والمناطقية وتفشى الوهن فى الأهداف العامة وطغيان المصالح والغايات الخاصة، كذلك احتجبت الانتخابات واستمر تهميش المؤسسات والإبقاء على المقاربات التى قادت إلى الوضع الراهن.

٤-آفاق النهوض الوطنى الفلسطينى:

استشراف آفاق المشروع الوطنى الفلسطينى وتجديده يتطلب أولا الإقرار بأننا إزاء وضع صعب لن يكون تخطيه سهلا أو فى المدى المنظور، بل يتطلب الموضوع إعادة البناء على كافة المستويات بهدف تغيير ميزان القوى وجعل عنصر الزمن حليفا للشعب الفلسطينى ويتأتى ذلك من خلال فك الارتباط بين المشروع الوطنى والمشروع الاستعمارى الإسرائيلى، ويعنى ذلك أن يكون للمشروع الوطنى استقلاله العام عن المشروع الاستعمارى أى ليس مجرد ردات فعل على الأفعال الاستعمارية بل خطة طويلة المدى كفاحية ومدروسة بدقة تستند إلى الكفاح الممتد بمختلف جوانبه الدبلوماسية والقيمية والاقتصادية والذى يستهدف كسر هيمنة الاحتلال ودحره وزيادة كلفته المادية والبشرية وانتظام كل ذلك فى خطة وطنية مستدامة على كافة الصعد.

كذلك ينخرط فى هذا الاتجاه إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، ولا ينصرف ذلك إلى المصالحة بالمعنى التقليدى، ذلك أن الأحزاب والفصائل

المختلفة تعكس مصالح فئات ووجهات نظر مختلفة وذلك طبيعى فى أى مرحلة، المقصود هنا هو توحيد المؤسسات السياسية الفلسطينية – تفعيلها واستعادة دورها خصوصا مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وإجراء الانتخابات باعتبارها طريق التجديد وبعث الحياة فى المؤسسات.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبنى مقاربة سياسية جديدة للوضع الراهن لتحقيق البرنامج السياسى، تتمثل فى تجنب انفراد الولايات المتحدة برعاية المفاوضات والتركيز على الدبلوماسية الرسمية والشعبية المستندة إلى القانون الدولى فى مختلف دول العالم وجعل العالم ساحة صراع مفتوح ضد الاحتلال.

يترافق ذلك مع استراتيجية لتطوير الفهم والتأييد الشعبى العربى والعالمى للقضية الفلسطينية وتنسيق كامل بين الدبلوماسية الرسمية والشعبية ودعم حملات المقاطعة العالمية الرسمية والشعبية وسحب الاستثمارات من إسرائيل وفرض العقوبات عليها.

فى هذا السياق فإن استلهام قيم ودروس ومنهجية انتفاضة ١٩٨٧ الأولى والكفاح الجماهيرى والشعبى المدنى الشامل والممتد والمتواصل يكتسب أهمية من زاوية القدرة على تشكيل قيادة وطنية موحدة متغلغلة فى المجتمع ومنظماته السياسية والشعبية والكفاحية والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى ومقاطعة السلع الإسرائيلية وبعث قيم التكامل والتكافل والتعاضد فى المجتمع لاستنهاض القيم الإيجابية الضرورية للمشروع الوطنى للاستقلال.

إن دروس وقيم ومبادئ انتفاضة ١٩٨٧ تمثل أهم إنجاز حضارى وسياسى للشعب الفلسطينى والذى ارتكز بدوره على ميراث حقبة السبعينيات فى تشكيل المنظمات والاتحادات المهنية والنقابية فى الداخل والخارج وخلق مجتمع مدنى حقيقى وفاعل يمكنه مواصلة الكفاح الشعبى، وهى إنجازات لها مدلولها حتى

الآن ولم تفقد بريقها بعد ولم يعف عليها الزمن، بل يمكن بعثها وإحياؤها على ضوء الظروف والمستجدات والمعطيات الإقليمية والدولية الحالية.

٥- الموقف المصرى:

ليس بمقدور أحد التنبؤ بما ستؤول إليه أوضاع ما بعد هذه القمم، ولا بمضمون التحالفات التى وردت الإشارة إليها فى بياناتها، فهى جميعا غامضة ومفتوحة لكل الاحتمالات بما فيها انضمام إسرائيل إليها، على قاعدة الحل الإقليمى المنشود إسرائيليا والمدعوم ربما أمريكا حتى إشعار آخر، واتخاذ هذه التحالفات على الصعيد العربى طابعا مذهبيا سنيا فى مواجهة إيران الشيعية.

صانع القرار المصرى خاصة فيما يتعلق بإسرائيل والقضية الفلسطينية، لابد أن يأخذ فى اعتباره أولا أن مصر بثقلها الجغرافى والبشرى والاستراتيجى والتاريخى فى المنطقة، لا يمكنها أن تنخرط دون قيد أو شرط فى التوجهات الخليجية التى ترسمها وتصوغ معالمها المملكة العربية السعودية؛ ففضلا عن أن ذلك تقليل من قيمة مصر الاستراتيجية والإقليمية والدولية، فإنه يتجاهل أيضا طبيعة الاختلاف فى التوجهات بين مصر ودول الخليج العربى، فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، فمصر معنية بمآلات الصراع العربى الإسرائيلى الفلسطينى بدرجة تفوق عشرات المرات علاقة دول الخليج العربى بهذا الصراع؛ نظرا للجوار المباشر إن لفلسطين وإن لإسرائيل، كما أن مصر كانت دائما قادرة على صنع نموذج فى السياسات الداخلية والخارجية تجاوز تأثيره الحدود المصرية، وامتد للساحة الإقليمية والعربية والدولية، وبالإضافة إلى ذلك فلمصر حسابات داخلية وخارجية مختلفة، وأمنها القومى يضمنه جيشها الحديث والوطنى وليست بحاجة لحماية أحد أيا كان.

لا تملك مصر رفاهية الانخراط فى مشروعات غامضة لم تتحدد طبيعتها وأهدافها، على نحو واضح يزيل اللبس والإبهام، ويحفظ لمصر صورتها لدى شعبها ولدى الرأى العام العربى.

وبناء على ذلك فإن السيناريوهات التى يمكن لمصر التعامل معها بهذا الخصوص تتلخص فى التالى:

أولاً: رفض الحل الإقليمى الإسرائيلى الذى تتحدد خطوطه الآن؛ لأنه يضمن لإسرائيل مكتسبات فى العلاقات مع الدول العربية، دون مقابل واضح، والتضامن مع الموقف الفلسطينى إزاء هذا الحل والذى سيرفضه الفلسطينيون، لأنه مجحف بقضيتهم ويخرجهم من المعادلة صفر اليدين.

ثانياً: أن تتمسك مصر بحل الدولتين المعترف به دوليا وعربيا وإقليميا باعتباره الحل الوحيد الممكن، والذى يحقق الطموحات الفلسطينية ويعزز الأمن والاستقرار فى المنطقة، وأن تتمسك بمرجعية هذا الحل المتمثلة فى القرارات الدولية وأن تغلق أمام إسرائيل المنافذ التى تسلكها، لوأد هذا الحل من خلال الدبلوماسية وأدواتها وحضور مصر فى المجتمع الدولى.

ثالثاً: أن تركز مصر جهودها فى الساحة الفلسطينية مع كافة الأطراف بهدف تجاوز الانقسام وفتح الباب أمام صفحة جديدة فى تاريخ النضال الفلسطينى، وأن تمارس على حماس بعض الضغوط لتسير فى هذا الاتجاه، دون أن تفاقم معاناة قطاع غزة، ولمصر علاقات طيبة بمختلف الأطراف فى الساحة الفلسطينية، لها أن تستثمرها لإحداث النقلة المطلوبة فى الموقف الفلسطينى للصمود إزاء هذا الحل.

رابعا: دعم صمود المقدسيين فى القدس فهم حجر الزاوية وحائط الصد فى

مواجهة الاحتلال، ومقاومتهم هى التى تبقى علـى القضـية الفلسـطينية فى الضـوء وتحصنها ضد النسيان.

خامسا: إذا مورست ضغوط على مصر للانخراط فى الحـل الإقليمـى المنشـود إسرائيليا وأمريكيا، فينبغى التفكير فى الصيغ والوسائل لمواجهـة هـذه الضـغوط، ورفضها تدريجيا إن من خلال شراء الوقت حتى تتغير المعطيات، أو حدوث تغير نوعى فى الساحة الفلسطينية، يمكن لمصر أن تستند عليه لرفض هذه الضغوط مثل إنهاء الانقسام أو حدوث انتفاضة فلسطينية جديدة فى مواجهة الاحتلال، التسـوية فى ظل الظروف الراهنة غير ممكنة إلا وفـق التصـور الإسـرائيلى والخبـرة العربيـة والمصرية الملموسة فى هذا الصدد أن التسوية لا تكون ممكنة إلا مع تغير موازين القوى على الأرض، كما هو حال مصر بعد حرب عام ١٩٧٣ أو حال فلسطين بعد انتفاضة عام ١٩٨٧، تغير موازين القوى العسـكرى بعـد ١٩٧٣، وميـزان القـوى السياسية بعد انتفاضـة ١٩٨٧، أمـا الآن فالمقاومـة حصـيلتها جزئيـة ولا تحظـى بإجماع وطني شامل كاستراتيجية بديلة كما أن حصـيلة التفـاوض صـفر، الحاجـة ملحة لنقلة نوعية فى الموقف الفلسطينى تعزز المشروع الوطنى وتبعث الحيـاة فى المحيط العربى وتقف ضد المشروعات الإسرائيلية التى تنكـر عـلى الفلسـطينيين حقهم فى الدولة بعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين وفق القرارات الدولية.

لو خرجت إسرائيل رابحة فى معركة التسـوية أى تمكنـت مـن فـرض وتمريـر تصورها للسلام مـع الشـعب الفلسـطينى، فـإن ذلـك يعـزز مـن آفـاق المشـروع الإسرائيلى للهيمنة فى المنطقة ويقلص نفوذ مصر ودورها وطموحها لدور إقليمـى وعربى فاعل، على النقيض من ذلك فإذا تمكنت مصر من الدفع بمشروع التسـوية على قاعدة حل الدولتين والمرجعية الدولية وقيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربيـة وقطاع غزة بعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين وفق المبادرة العربية للسـلام،

فإن ذلك يعنى أول ما يعنى تحجيم ولجم المشروع الإسرائيلى للهيمنة والسيطرة فى المنطقة وتقليص للنفوذ الإسرائيلى وفتح الباب أمام مصر للسيطرة على معدلات الانهيار والتفتيت فى العالم العربى، موازين القوى فى اللحظة الراهنة قد لا تدعم هذا التوجه ولكن ذلك لا يعنى القبول بالوضع الراهن بل الاشتباك معه سياسيا ودبلوماسيا بهدف التأثير عليه وربما تغييره نحو الأفضل لصالح الرؤية المصرية.

الفصل الثاني:

- -

المشروع الوطني الفلسطيني تحديات وآفاق

(١)

المشروع الوطنى فى مواجهة التحدى الاستيطانى

يواجه المشروع الوطنى الفلسطينى «تحديات وجودية» ناجمة عن تحولات داخلية فلسطينية وإقليمية ودولية، تتمثل فى استمرار الانقسام الفلسطينى ومحاولات تكريسه، وضعف وتدهور النظام العربى، عبر ضعف الدولة الوطنية فى العراق وسوريا واليمن،وليبيا وظهور فاعلين إقليميين كإيران وتركيا وإسرائيل، كذلك تغير البيئة الدولية بصعود «ترامب» والشعبويات اليمينية فى العديد من الأقطار الأوروبية واحتمالات تغير النظام الدولى الذى عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية، على ضوء التصريحات والقرارات التى صرح بها واتخذها الرئيس الأمريكى الجديد، فى مواجهة القضايا الدولية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والمنظمات الدولية والتجمعات السياسية والاقتصادية والمهاجرين والمسلمين.

١- التحدى الاستيطانى الإسرائيلى:

فى مقدمة هذه التحديات التى يواجهها المشروع الوطنى الفلسطينى يبرز على نحو خاص الاستعمار الإحلالى الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ذلك الاستعمار الزاحف بلا توقف منذ عقود طويلة مضت، وينبغى النظر لهذا الاستعمار ليس على أنه نتيجة لوجود إسرائيل، بل على أنه سبب لوجودها وامتداد له، فالاستعمار «الاستيطانى» الإحلالى فى أرض فلسطين هو عصب المشروع الصهيونى وذلك منذ بدايات تبلور هذا المشروع فى مؤتمر بازل

بسويسرا عام ١٨٩٦، فما أن وقع الاختيار على أرض فلسطين لإقامة الوطن القومى لليهود، حتى تسارع إنشاء المنظمات الصهيونية التى تدعم الاستيطان كالصندوق القومى اليهودى والوكالة اليهودية، وبدأت أولى هذه المستعمرات منذ نهاية القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرة حتى الآن.

وهذه العملية الاستعمارية تنطوى على عناصر ثلاثة مترابطة؛ الأول فيها الأرض أى أرض الشعب الفلسطينى، وثانيها هو المياه الفلسطينية، وثالثها هو المستعمرين اليهود القادمين من شتى أصدقاء المعمورة.

وتنخرط هذه العناصر الثلاثة فى إطار المشروع الصهيونى الذى اعتمد منذ البداية على القوة والعنف، باعتبارهما اللبنات التكوينية والأساسية لتحقيق الهدف الصهيونى فى السيطرة على هذه العناصر، وتغييب وجود الشعب الفلسطينى، وحمله على اللجوء والمنفى، بالإضافة إلى التواطؤ الغربى الاستعمارى مع الصهيونية من خلال وعد بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧، ذلك الوعد المشؤوم الذى حظى بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا والمجلس الأعلى للحلفاء وعصبة الأمم التى أقرت الانتداب البريطانى على فلسطين، وضرورة تنفيذ هذا الوعد.

المهم فى سياق الوضع الفلسطينى الراهن طبيعة وأهداف الاستعمار الإسرائيلى الإحلالى فى الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى عام ١٩٦٧، على أساس اعتبار أن هذه الأراضى هى التى استقر عليها المجتمع الدولى ومبادئ التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى والفلسطينى الإسرائيلى للدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية، والتى ذهبت كافة القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة صوب تأكيد وضرورة الدولة الفلسطينية واعتبارها أساس حل الدولتين المعترف به إقليميا ودوليا.

وبصرف النظر عن أن إسرائيل فى حد ذاتها تعتبر مستعمرة كبيرة تحولت إلى دولة، ومنذ قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن المستعمرات الإسرائيلية «المستوطنات» التى بدأت مع «إيجال ألون» فيما وراء الخط الأخضر، ووصل عدد هذه المستعمرات حتى عام ١٩٧٧ إلى ٥ آلاف مستوطن ومستعمر يهودى، وتصاعد هذا الرقم حتى بلغ الآن ما يتراوح بين ٧٥٠ ألف مستعمر أو ٦٥٠ ألف مستعمر على مدار هذه الأعوام الأربعين، فى الضفة الغربية والقدس ومحيطها فى الأولى حوالى ٤٠٠ ألف مستعمر وفى القدس ومحيطها ٣٥٠ ألف مستعمر ، ووفق التقدير الثانى ٤٠٠ ألف مستعمر فى الضفة الغربية و ٢٥٠ ألف مستعمر فى القدس ومحيطها، وهو ما يعنى أن عدد المستعمرين طيلة هذه الفترة قد تضاعف مقارنة بعام ١٩٧٧ إلى نحو ١٥٠ مرة وفقا للتقدير الأول، و ١٣٠ مرة وفق التقدير الثانى وذلك وفق متوسط التقديرات المختلفة لأعداد المستعمرين، بيد أن ذلك لا يعنى أن الاستعمار الإسرائيلى قد تصاعد بوتيرة واحدة طوال هذه المدة، بل بوتائر مختلفة وفق ظروف المد والجزر والحالة السياسية وتوازنات القوى عبر هذه السنوات، حيث شهدت أعوام أوسلو وما أعقبها تصاعدا غير مسبوق للحالة الاستعمارية الإسرائيلية؛ لتكريس الأمر الواقع الإسرائيلى، وتعيين الخطوط الحمراء من وجهة النظر الإسرائيلية، التى لا يمكن تجاهلها عند وضع خطوط التسوية والحل، كذلك فإن الاستعمار الإسرائيلى قد ارتفع فى عهد «نتنياهو» بنسبة ٥٥٪ عن المعدل السابق له.

تتوزع مستعمرات الضفة الغربية التى تشمل ٤٠٠ ألف مستعمر على ١٢٨ مستعمرة، تمتد من جنوب الضفة إلى شمالها، بينما يتوزع مستعمرو القدس ومحيطها على ٢٠ مستوطنة، وتنقسم مستعمرات الضفة الغربية إلى ١١ تجمعا استيطانيا أكبرها فى «غور الأردن» (تجمع بنيامين) ويضم حوالى ثلاث كتل

استعمارية «جوش عتسيون» جنوب بيت لحم و«معالية أدوميم» شرقى القدس، «وأرئيل» شمالى الضفة الغربية، وتتركز هذه الكتل الاستعمارية فى المنطقة (ج) التى تسيطر عليها إسرائيل من الناحية الأمنية والعسكرية، وهى المنطقة التى تمثل حوالى ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية.

وقد لجأت إسرائيل والسلطات الإسرائيلية فى مصادرة أراضى هذه المستعمرات وانتزاعها من أصحابها الفلسطينيين، إلى أساليب مختلفة، من بينها، انتزاع الأراضى بحجة الأغراض العسكرية والأمنية، ثم تحويلها بعد ذلك إلى مستعمرات، ومصادرة الأراضى الفلسطينية واعتبارها أراضى دولة، وكذلك من خلال التحايل والنصب والصفقات المشبوهة، وتعويق عملية البناء فى الأراضى الفلسطينية، من خلال الإجراءات المعقدة والمكلفة للحصول على تراخيص البناء للفلسطينيين، وذلك مقابل تسهيل هذه الإجراءات للمستعمرين الصهيونيين، بل ودعم الدولة للمستعمرات من خلال وسائل عديدة مالية وقانونية وحمائية.

حرصت السلطات الاستعمارية الإسرائيلية على ربط هذه المستعمرات بعضها بالبعض الآخر، من خلال بناء شبكة طرق التفافية مغلقة مخصصة للمستعمرين وربط هذه الشبكة بإسرائيل، وذلك بهدف ألا يرى المستعمرون الإسرائيليون فى ذهابهم ورواحهم وجوه الفلسطينيين، التى تذكرهم دائما بأنهم مغتصبو هذه الأراضى، والقصد من ذلك هو تغييب الشعب الفلسطينى افتراضيا بعد أن عجزت إسرائيل عن تغييبه واقعيا.

ويضاف إلى هذه الشبكة الاستعمارية من المستعمرات والطرق الالتفافية، جدار الفصل العنصرى، الذى يتلوى فى الأراضى الفلسطينية فيما وراء الخط الأخضر «كالثعبان» على حد تعبير أحد المحللين، وفق خصوبة الأراضى وموقعها الجغرافى وكثافتها السكانية، وهو الجدار الذى أصدرت بشأنه محكمة العدل الدولية الرأى الاستشارى المعروف بعدم شرعيته وبعدم قانونيته.

٢- استراتيجية الاستعمار الإحلالى وأهدافه:

تستند خطط الاستعمار الإحلالية الإسرائيلية إلى استراتيجية إسرائيلية يرتكز عليها بناء المستعمرات، المكون الأول فى هذه الاستراتيجية هو مقولة «أرض إسرائيل الكاملة» التى تشكل الضفة الغربية والقدس جزءا منها، وترتكز هذه المقولة على دعاوى دينية وتوراتيه يغذيها اليمين الدينى والقومى المتطرف والحاكم فى إسرائيل منذ مدة طويلة، كما أنها أى هذه الاستراتيجية ترتكز على اعتبارات أمنية وعسكرية فهذه المستعمرات تشغل مواقع وأمكنة استراتيجية مهمة، لأمن إسرائيل وسياستها الدفاعية، كما أنها تمثل امتداد واستمرارا للمشروع الصهيونى وتحديدا لأدواته وأساليبه تجاه الشعب الفلسطينى، خاصة مع سيطرة اليمين الدينى والقومى المتطرف على مقاليد السياسة الإسرائيلية، وتمكنه من السيطرة على الرأى العام الإسرائيلى، ودفعه نحو اليمين والتطرف وضعف تيار اليسار المعارض وفقدان مواقعه القيادية واحدا بعد الآخر، بالإضافة إلى ذلك ونتيجة له تقليص تأييد حل الدولتين بين الجمهور الإسرائيلى، وإعادة الاعتبار للاستعمار والمستعمرين فى الأراضى المحتلة.

على غرار مفهوم «العمل العبرى» الذى رافق الموجات الاستعمارية الأولى للمشروع الصهيونى والتى كانت تهدف إلى تحويل اليهود المهاجرين إلى أرض فلسطين من المهن التقليدية لليهود خلال عهد «الجيتو» اليهودى إلى العمل الجديد الذى يرتبط بتأهيل المهاجرين وفق متطلبات المشروع الصهيونى فى إقامة الدولة والمستعمرات، يهدف الاستعمار الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية إلى «عبرنة» الأرض الفلسطينية، أى تحويلها إلى أراضى عبرية يهودية، وإسكات التاريخ الفلسطينى للأرض الضارب بجذوره فى أرض فلسطين، ومن أجل ذلك فجميع هذه المستعمرات تحمل أسماء عبرية توراتيه لاستثمار الدعاوى التوراتيه،

وبعثها فى الواقع الفلسطينى، واستدعاء الميثولوجيا الدينية اليهودية، ومخاطبة نمط العقلية الدينية اليهودية المتشددة المستندة إلى التوراه والتلمود والحاخامات اليهود الأصوليين المتشددين دينيا، والوجه الآخر لهذه المسميات هو بلا شك تغييب الوجود الفلسطينى والعربى وتاريخ هذا الوجود.

أما على صعيد التسوية فإن تكثيف هذه المستعمرات والاستراتيجية الإسرائيلية التى تقف وراء ذلك، تهدف إلى فرض الأمر الواقع الإسرائيلى، والحؤول دون تجاوزه واستخدامه كورقة تفاوضية لتعيين معالم التسوية وخطوطها من وجهة النظر الإسرائيلية فى أى أفق لوضع هذه التسوية موضع التنفيذ.

وذلك يعنى وضع المفاوض الفلسطينى وجها لوجه أمام سيناريو التقاسم الوظيفى، كأمر واقع بدلا من تقاسم الأرض، أى توزيع الصلاحيات والأدوار بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بدلا من تقاسم الأراضى، وهى القسمة غير العادلة على أى نحو من الأنحاء، مع ما يعنيه ذلك من فرض التصور الإسرائيلى للتسوية والسلام، وتعيين محتواه وطبيعته، والحؤول دون قيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء والتواصل الجغرافى والاستمرار.

وبعبارة أخرى فإن امتداد وانتشار الاستعمار الإسرائيلى فى الضفة الغربية والقدس، يستهدف تصفية حل الدولتين المستقر إقليميا وعربيا دوليا، والإبقاء على ما تبقى من الأراضى الفلسطينية كجيوب معزولة غير متواصلة جغرافيا أو بشريا، محكومة ذاتيا بسلطة لا تملك مقومات السيادة والسيطرة، ولا يسعها إلى القيام بالأدوار والصلاحيات التى تعينها إسرائيل، وهو ما لم يتورع جون كيرى سكرتير الدولة الأمريكى للشؤون الخارجية السابق عن الإعلان عنه فى خطابه أمام مؤتمر باريس، واعتباره أخطر عقبة أمام حل الدولتين، وحمل إسرائيل مسؤولية التعثر فى المفاوضات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستعمار والمستعمرين يهدفان إلى إقصاء الفلسطينيين وإفقارهم، من خلال انتزاع ما تبقى لهم من الأراضى، وتهميشهم، والحؤول دون التواصل الجغرافى والبشرى بينهم، وشغل المكان والحيز العمرانى والجغرافى، تمهيدا للطرد والقبول بالأمر الواقع وحملهم على اليأس وفقدان الأمل.

أما فيما يتعلق بالقدس فإن الاستعمار فيها وفى محيطها، يهدف إلى عزل القدس من ناحيتها الجنوبية عن الضفة الغربية وتهويدها، وتحقيق أغلبية يهودية فى المدينة المقدسة، ومصادرة المطالب الفلسطينية والعربية بأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وتأكيد أنها العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، وذلك بهدف استكمال محاصرة وتصفية حل الدولتين وإجهاض وحمل المجتمع الدولى على القبول بذلك.

٣- المستعمرات الإسرائيلية فى القانون الدولى:

على صعيد القانون الدولى، بدءا من اتفاقية لاهاى ومرورا باتفاقية جنيف الرابعة وانتهاء بقرارات اليونسكو والأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ فى ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٦، وكذلك الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار العنصرى، فإن جميع هذه القرارات والاتفاقيات قد أقرت بعدم قانونية المستعمرات والأراضى المحتلة، وخرق إنشاء هذه المستعمرات لمضمون ومحتوى هذه الاتفاقيات والقرارات، ذلك المضمون الذى يحظر تغير المعالم الديموجرافية والجغرافية والثقافية للمناطق المحتلة، والتى يترتب عليها نقل السكان الأصليين الخاضعين للاحتلال وإحلال آخرين من الدولة المُستعِمَرة مكانهم، أو تعويق حريتهم فى التنقل وتنغيص حياتهم وتعطيلها، إلا فى الحدود الضيقة جدا والتى تمثل ضرورات عسكرية ملحة، وهو الأمر الذى لا تنخرط فيه الحالة الاستعمارية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن

بعض هذه الاتفاقيات تعتبر الاستعمار فى الأراضى المحتلة وإحلال المستعمرين محل السكان الأصليين، جرائم حرب يحاكم المسؤولون عن القيام بها، كذلك حددت بعض هذه الاتفاقيات «لاهاى وجنيف» واجبات الدولة المحتلة فى الحفاظ على الأقاليم، التى تخضع لاحتلالها، وحماية مصالح المواطنين الخاضعين للاحتلال؛ حتى يتقرر مصير هذه الأقاليم والمناطق بالتحرير والاستقلال.

والحال أن المستعمرات الإسرائيلية لا تحظى ولا تستند إلا إلى مشروعية القوة والقهر الاستعمارى، وهى المشروعية التى جرمتها وتجرمها كافة القوانين والأعراف الدولية.

والحال أن إسرائيل ومنذ نشأتها وحتى الآن لا تزال تحظى «باستثناء» من تطبيق القواعد والمبادئ الدولية المستقرة، وذلك بسبب غلبة منطق القوة على منطق الحق، وتواطؤ المجتمع الدولى معها وتضامنه مع ممارساتها وتخاذله عن الشروع فى إرغام إسرائيل على احترام إرادة المجتمع الدولى وتطبيق هذه المبادئ.

٤ – المواجهة والخيارات الممكنة:

قد يكون من المهم تشخيص الحالة الفلسطينية الراهنة وتشخيص الحالة الاستعمارية التى تخضع لها الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية والقدس، ولكن الأكثر أهمية يبدو فى الوقت الراهن بحث الكيفية والخيارات الممكنة أمام الشعب والقيادة الفلسطينية؛ لاستعادة زمام المبادأة وإعادة المشروع الوطنى الفلسطينى إلى طبيعته التحريرية والاستقلالية.

ومن البديهى أن هذه المهمة أى مهمة بحث الكيفيات والخيارات الممكنة، هى مهمة بطبيعتها صعبة وجماعية وليست خيارا فرديا أو تنظيرا، وأفكار نظرية بعيدة عن الواقع، وما يطرح هنا أو هناك لا يعدو أن يكون مجرد عناصر للمناقشة

والتفاعل، بهدف خلق حالة فلسطينية وعربية جديدة سياسية وفكرية قادرة على إدراك مخاطر الموقف الراهن، وقنوات ومسالك الخروج منه بأقل الخسائر الممكنة وبأكبر المكاسب الممكنة، عديدة ومتنوعة، هى الخيارات المطروحة على المشهد الفلسطينى الراهن، ولكن رغم تعددها وتنوعها، فإن ذلك لا يعنى أنها جميعا تقف على قدم المساواة والندية من حيث القابلية للتنفيذ والتطبيق والتحول إلى استراتيجيات وأدوات ووسائل فى الواقع العملى والميدانى.

ذلك أن بعض هذه الخيارات لا يتجاوز فى حقيقة الأمر الإطار النظرى والتنظيرى، مثل خيار الدولة ثنائية القومية أو خيار الدولة الديموقراطية العلمانية إذا ما اعتمد الخيار الأول أساس الحقوق الجماعية القومية للشعب الفلسطينى كمجموعة قومية وثقافية مختلفة أو إذا ما اعتمد الخيار الثانى أساس الحق الفردى فى المساواة والمواطنة فى إطار الدولة الواحدة الديموقراطية.

وفى حالة هذين الخيارين فإن العقبة الرئيسية تتمثل فى رفض إسرائيل لهما جملة وتفصيلا، إذا ما استثنينا بعض دعاة هذه الخيارين، وهم قلة تعد على أصابع اليدين، فإسرائيل التى تبحث عن الاعتراف بها من قبل الشعب الفلسطينى وقيادته كدولة يهودية أحادية الطابع، يصعب افتراض قبولها دولة تساوى بين حقوق مجموعتين قوميتين على الأرض الواحدة أو المساواة بين أعضائهما من زاوية الحقوق والمواطنة، وقد حاصر التطرف الصهيونى واليمينى والدينى أصحاب هذه الخيارات منذ نشأة الدولة، كما أنه وفى المقابل تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن خيار الدولة الديموقراطية العلمانية، الذى تبنته فى النصف الثانى من الستينيات، لصالح إقامة سلطة وطنية على أى جزء من أرض فلسطين، يتم تحريره، وتبنى البرنامج المرحلى، تجاوبا مع ظروف التسوية آنذاك.

من ناحية أخرى فإن كلا من هذين الخيارين كانا بحاجة إلى التأسيس فى الواقع

العملى، أى التهيئة والإعداد والتنسيق وبناء المرتكزات المادية والسياسية والعملية لكلا الاتجاهين، وفى كل من الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، ومن ثم فإن العقود التى استغرقها البحث فى التسوية والاستعداد لها والاستجابة التدريجية لمتطلباتها، قد عصفت بإمكانيات القبول بهذه الخيارات عمليا، وذلك فضلا عن تجذر وتشعب المصالح الكبيرة والمتشابكة المرتبطة بالتسوية وحل الدولتين، وعدم تهيؤ العقول والنفوس المتجذرة والمتمحورة حول الكينونة والدولة والسيادة، وارتباط ذلك بالهوية الوطنية لكل من الجانبين، ومن ثم فإن الطرح المتأخر لكل من هذين الخيارين يبدو فى اللحظة الراهنة مفارقا للواقع، الذى نشأ حول فكرة الدولة المستقلة لكل جانب على حدة طيلة هذه العقود.

وفى نفس الوقت فإن كلا من هذين الخيارين يفتقد إلى قرارات دولية ومبادئ دولية قانونية تجوزه أو تشرعه كحل ممكن، ويفتقد لمرجعية دولية وتراضى دولى وعربى، كما هو الحال بالنسبة لحل الدولتين.

وبالرغم من أن حل الدولتين يتعرض للتصفية والتآكل بسبب كثافة الاستيطان وانتشاره فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، واكتفاء المجتمع الدولى كما الدول العربية بالاستنكار والشجب والإدانة، فإن هذا الحل يبدو هو الخيار الممكن ولكن برؤية جديدة تفتح أمامه الطريق.

وبما أن خيار حل السلطة الفلسطينية، هو الآخر، لم يعد حلا؛ لأنه يشبه «هدم المعبد» على رءوس من فيه، ويوقع الضرر بالفلسطينيين شعبا وقيادة، ويحملهم المسئولية عما آلت إليه الأوضاع، فإن حل الدولتين يبقى هو الممكن بشرط ترافقه مع ظروف داخلية ودولية جديدة تبعث فيه الحياة.

أول هذه الشروط تبنى خيار المقاومة بجميع أشكالها فى مواجهة إسرائيل والمستعمرين، بل واستهداف المستعمرين مثلهم فى ذلك كمثل جنود الجيش

الإسرائيلى؛ ذلك أن الاحتلال الإسرائيلى فى الوقت الراهن وكذلك الاستعمار الإحلالى فى الأراضى المحتلة أصبحا احتلالا واستعمارا دون ثمن أى مجانى دون مقابل، فلا الاحتلال يدفع تكلفته ولا الاستعمار أيضا، والحل أن المقاومة تفتح الباب لتراجع الاحتلال والاستعمار عندما يرى أولئك وهؤلاء أن ثمة ثمنا يتعين دفعه، وفى إبان الانتفاضة الثانية واستهداف المستوطنين أو بعضهم، غادر الكثيرون من المستعمرين مستعمراتهم، خوفا وبحثا عن الأمن، كما أن الرأى العام الإسرائيلى نظر إلى هؤلاء المستوطنين كما لو كانوا عبئا عليه، بسبب المحاباة الحكومية للمستوطنين ودعمهم ماليا وأمنيا، وقد تغيرت هذه النظرة بسيطرة اليمين الدينى والقومى المتطرف وافتقاد حل الدولتين لتعاطف الإسرائيليين.

من ناحية أخرى فإن المجتمع الدولى مطالب هو الآخر بنظرة أكثر إنصافا وأكثر حسما، فهو مطالب بالانتقال من مواقع الشجب والإدانة والاستنكار إلى موقع البحث فى كيفية ردع إسرائيل عن الاستعمار والمستعمرات، وحملها على وقف النشاط الاستعمارى بل وتفكيك المستعمرات والكتل الاستعمارية الكبرى والتوقف عن شرعنة الاستعمار فى الأراضى الفلسطينية، والخطوة الأولى فى هذا الاتجاه هى تطبيق نصوص اتفاقية جنيف الرابعة التى تمنح الدول السامية الموقعة على هذه الاتفاقية حق الدعوة إلى اجتماع لهذه الدول، للنظر فى بحث الانتهاكات الجسيمة الواقعة فى الأراضى المحتلة واتخاذ ما يلزم من قرارات وتوصيات.

من ناحية أخرى فإن القوى الكبرى والمجتمع الدولى ضالعان بما فيه الكفاية فى نشأة المسألة الفلسطينية، ويقع على عاتقها إنصاف الشعب الفلسطينى وتحمل مسئولية الممارسات الإسرائيلية التى لا تتم إلا بتشجيع منها، وذلك يعنى ضرورة البحث فى كيفية فرض حل الدولتين وإنهاء الاستثناء الإسرائيلى من تطبيق قواعد وقرارات القانون الدولى وإرادة المجتمع الدولى بل وقيام المجتمع الدولى بتبنى

خيار المقاطعة الرسمية لإسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية عليها على غرار ما تم بشأن نظام جنوب أفريقيا العنصرى والتى انتهت بانهيار ذلك النظام.

إذا ما تضافرت جهود الشعب الفلسطينى وقيادته فى استعادة الطابع التحررى للمشروع الوطنى الفلسطينى، والعودة الذكية للمقاومة على ضوء استراتيجية جديدة مع الجهود الدولية للانتقال إلى حيز الفعل بدلا من البقاء فى حيز الاستنكار قد يفتح الباب مجددا لحل الدولتين.

دون ذلك سيظل الباب مفتوحا لحل الدولة الواحدة كما تم التلميح إلى ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى جمع بين «ترامب» و «نتنياهو» أى الدولة الإسرائيلية العنصرية الواحدة المسيطرة على الأرض والشعب الفلسطينى وليس خيار الدولة الديموقراطية التى يحظى فيها اليهود والفلسطينيون بحقوق متساوية وهو الحل الذى يرفضه الشعب الفلسطينى لأنه يكرس سياسة الفصل العنصرى وتغييب الحق الفلسطينى فى الدولة والتحرر من الاحتلال، ومن ثم فإن وحدة الموقف الفلسطينى وإقامة المصالحة بين فتح وحماس، يبدو أن حجر الزاوية فى أية استراتيجية وطنية فلسطينية لمواجهة هذا الموقف وهو ما يستلزم مراجعة حماس لمواقفها والعدول عن الانقلاب والانخراط فى المصالحة، وربما تعكس وثيقة «حماس» الصادرة مؤخرا شيئا من هذا وإن كان على استحياء.

(٢)

وثيقة حماس: الانتقال المتأخر والمتعثر إلى السياسة

تثير الوثيقة التى أصدرتها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» فى الأول من مايو عام ٢٠١٧، لتحديد سياساتها ومبادئها فى الفترة القادمة، الكثير من الجدل والنقاش، لأن الغموض والالتباس أحاط بالكثير من البنود الاثنين والأربعين المتضمنة فيها، بيد أن هذا الغموض وهذا الالتباس لا ينبغى أن يحولا دون دراستها وتأملها على نحو دقيق؛ لأن التوقيت الراهن والظروف الدقيقة التى تمر بها القضية الفلسطينية، لا تمنحنا رفاهية الرفض السهل أو القبول السهل، بل يتوجب أن يكون القبول مؤسسا على حجج وأسباب قوية تبرره، وكذلك الرفض.

كان الرئيس الفلسطينى الراحل «ياسر عرفات» رحمه الله، يجيب فى كثير من الأحيان بـ «لعم» التى تجمع بين نعم « وبين «لا» فى كلمة واحدة، وكان ذلك تعبيرا دقيقا عن خصوصية الحالة الفلسطينية، ولأنها لا تحتمل الرفض أو القبول المطلق بل الإجابات التى تجمع بين هذا وذاك.

وأيا كان الأمر فلا شك أن هذه الوثيقة تستحق الاهتمام والتدقيق فى ظروف إصدارها ونصوصها لعل ذلك يفتح ثغرة للفهم وكيفية التعامل معها.

وتتأسس معالجتنا لهذه الوثيقة على ضوء عدد من النقاط نجملها فيما يلى.

١ - ما قبل الوثيقة:

عندما تصدر وثيقة عن أية حركة سياسية أو حزب سياسى بشكل عام، وليس

فقط حركة حماس فإن هذه الوثيقة تفترض وجود عدد من العمليات التى سبقت إصدارها تتعلق بالنقاش والتفاعل بين القادة والقاعدة وتبادل الآراء.

من ناحية أخرى فإن هذه العمليات التى تتعلق بالجدل والنقاش والتفاعل والآراء تصدر عن إحساس عميق بالأزمة وضرورة تجاوزها من خلال تقييم عام لأداء هذه الحركة طيلة هذه الأعوام، ومعرفة أين أخطأت وأين أصابت وهل حققت بعض أهدافها أم أنه تعثر تحقيق هذه الأهداف؟ وإذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة بالسلب أى أن الحركة أخطأت وأن أهدافها تعثرت وأن أداءها شابه القصور وفاقم الوضع، فإن منطق الأمور يفضى إلى تقصى أسباب ذلك وطرح تصور جديد يمكنه أن ينقذ ما يمكن إنقاذه.

وهكذا فإن الإحساس العميق بالأزمة والحاجة لتجاوزها قد يفترضان أن ما سبق من وثائق لم يعد كافيا وخاصة «الميثاق» أى ميثاق حركة حماس الصادر عقب نشأتها ببضعة أشهر عام ١٩٨٨.

وبرغم الغموض والسرية التى أحاطت بظروف إصدار هذه الوثيقة والتى قيل أن التفكير فى إصدارها بدأ قبل ما يقرب من السنوات الأربع، فإنه فى مقدور المراقب أن يلخص هذه الظروف فى عزلة الحركة وفشلها فى تحقيق أهدافها خلال هذه الأعوام العشر التى سيطرت فيهما على قطاع غزة، أو خلال الأعوام الثلاثين التى انقضت على الإعلان عن وجودها، فالحصار على غزة قائم وذهبت كل التنبؤات حول مصير غزة بعد الانسحاب الإسرائيلى وسيطرة حماس على مقدراتها أدراج الرياح، فالأوضاع الاقتصادية متدنية والبطالة تفوق نسبتها أى معدل معقول ومتعارف عليه كما أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة دمرت البنية التحتية للقطاع، ناهيك عن سيطرة حماس الإيديولوجية والسياسية على غزة وتضييق نطاق الحريات.

من ناحية أخرى فإن رهانات حماس الإقليمية تتعرض للتداعى والتآكل ولم تعد بفاعليتها الأولى، حيث خسرت حماس الدعم الإيرانى اللوجيستى والمالى خاصة الدعم العسكرى وذلك بعد الموقف الإيديولوجى الذى تبنته حماس إزاء الأوضاع فى سوريا تحت ضغط الجناح العسكرى للحركة وهو الموقف الذى إلى أفضى إلى ابتعاد حماس عن إيران أو ابتعاد إيران عنها وفى الحالين فقدت حماس أحد مصادر دعمها السياسى والمادى.

ينسحب الأمر ذاته على تركيا التى ترفع لواء الدفاع عن الإخوان وحماس، حيث أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وصرحت أكثر من مرة بأن هذه العودة مرهونة بفك الحصار عن غزة وهو ما تبين لحماس عدم جديته، لم يترتب على ذلك فك الارتباط بين تركيا وحماس بل عدم التعويل على التصريحات التركية وأن تركيا كغيرها من الدول تضع مصالحها الوطنية فى المقام الأول ومع ذلك فإن الدور التركى القطرى فى إصدار هذه الوثيقة يبدو أنه كان حاسما.

أما فيما يتعلق بمصر، فقد عولت حركة حماس على العمق الإخوانى الاستراتيجى فى مصر بعد وصول الإخوان إلى الحكم والاستمرار فيه لمدة عام، إذ سرعان ما انهار نظام الإخوان تحت الضغوط الشعبية التى أيدتها القوات المسلحة المصرية فى الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣ والتى توجت بخريطة الطريق فى ٣ يوليو من نفس العام، وهكذا فقدت حماس بين عشية وضحاها تأييد الإخوان وواجهت مشكلات فى علاقاتها بمصر بسبب ارتباطها التنظيمى بالإخوان وبسبب الأنفاق وتسلل إرهابيى الجماعات الإرهابية إلى سيناء.

أما على الصعيد الدولى فإن سلوك حركة حماس وميثاقها ورفضها لشروط الرباعية واعتبارها فى العديد من الدوائر حركة إرهابية، فيضيف حلقة هامة فى العزلة التى تعانيها الحركة خاصة بعد صعود «ترامب» وعزمه إدماج «الإخوان

المسلمين» ضمن المنظمات الإرهابية وتشديد الحرب والحصار ضد داعش والمنظمات الأخرى الإرهابية فى العراق وسوريا، وتخشى حماس الدفع بإدراجها ضمن هذه التنظيمات ومن ثم تحدوها الرغبة فى التخلص من هذه الحمولة الداعشية.

وبالرغم من غموض وصمت خطاب حماس عن الحديث عن هذه الظروف وإعلام الرأى العام بها، فإنه يمكن افتراض أن الظروف التى سبق الإشارة إليها هى التى استند إليها صدور هذه الوثيقة وتمثل الخلفية التى صدرت عنها.

٢- التوقيت:

ونعنى به توقيت صدور هذه الوثيقة، وينصرف التوقيت هنا إلى معنيين الأول توقيت التفكير فى إصدار هذه الوثيقة والذى يبدو أنه بدأ عقب انهيار حكم الإخوان فى مصر والعدوان الإسرائيلى على غزة فى عام ٢٠١٤ والتضحيات التى انتهى إليها وتكلفها الشعب الفلسطينى فى غزة والدمار الذى لحق بالبنية التحتية، وذلك يعنى أن التفكير فى إصدار مثل هذه الوثيقة يعود إلى أربع سنوات مضت وهو ما قيل فعلا فى تصريحات لبعض قادة حماس عن الوقت الذى استغرقه التفكير فى إصدار هذه الوثيقة، فى حين أن إعدادها استغرق عامين وفقا لتصريحات خالد مشعل.

أما المعنى الثانى للتوقيت فهو توقيت صدور الوثيقة ذاتها حيث صدرت فى الأول من مايو عام ٢٠١٧ يوم الاثنين أى سبقت زيارة الرئيس الفلسطينى محمود عباس إلى واشنطن يوم الأربعاء ٣ مايو والتى كانت مقررة سلفا.

وذلك يعنى دون لبس أن الوثيقة وتوقيت الإفصاح الرسمى عن مضمونها يحمل رسائل عديدة، إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والغربية عموما بأن حماس حاضرة فى المشهد أو أنه لا يمكن تجاوز هذا الحضور خاصة

مع التصريحات المهمة والغامضة حول «صفقة القرن» وعزم الإدارة الأمريكية الجديدة على تسوية الصراع بين إسرائيل وفلسطين فى غضون ستة أشهر، والرسالة المعنية أن حماس تذكر مجددا بحضورها وفاعليتها وقدرتها على التكيف واستيعاب المتغيرات أو أنها يمكن أن تمثل بديلا ملائما لمنظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية.

أما الرسالة الأخرى فهى موجهة للسلطة الفلسطينية ورئيسها أثناء زيارته لواشنطن وهذه الرسالة غامضة ولا يمكن الجزم بما إذا كانت لدعم الرئيس فى مباحثاته أم أنها انتقاص من تمثيليته أمام الإدارة الأمريكية، لأنه لو كان المقصود بالرسالة دعم الرئيس لكان إخراج هذه الوثيقة من الممكن أن يتم بصورة مختلفة عن تلك الصورة التى خرجت بها.

٣- الأسئلة الغائبة:

لا يمكن الجزم بتحديد طبيعة التوازنات التى أفضت إلى صدور هذه الوثيقة، أقصد بالطبع التوازنات الداخلية فى الهيكل القيادى لحركة حماس، والسؤال الأول يتعلق ما إذا كانت هذه الوثيقة انتصار للجناح السياسى والاعتدال بما فى الحركة على الجناح العسكرى المتمثل فى كتائب القسام« أما السؤال الثانى فهو لماذا حرصت حركة حماس على صدور هذه الوثيقة من خلال هيئة مكتب حماس السياسى المنتهية ولا يته بقيادة خالد مشعل، ولم تنتظر استئناف المكتب الجديد لمهام ولايته، هل ذلك لتتويج ولاية خالد مشعل ونسبة هذا التغيير إليه للتقليل من أخطاء إدارته لصراعات وممارسات حماس فى فترة ممارسة مهامه ويحسب له بدء هذه المرحلة وتلك الصفحة الجديدة من حياة حركة حماس.

٤- الوثيقة والميثاق:

حفل ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس «بأمراض النشأة الأولى منذ عام

١٩٨٨ وفى مقدمتها الاستغراق فى المثال الإيديولوجى والدينى والولع بالمفردات الدينية ذات الحمولة العاطفية والإيديولوجية (أنظر ميثاق الحركة المادة١) كما أن الميثاق يتحدث عن اغتصاب اليهود لفلسطين» فى المادة الخامسة عشرة منه الفقرة الأولى)، أما فى المادة الثانية من الميثاق المذكور فإن «حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمى».

وهكذا فإن الميثاق حفل بلغة أيديولوجية دينية واضحة لا لبس فيها وفى تشخيصه للصراع سقط فى فخ معاداة السامية حيث خلط بين اليهود والصهيونية وكأنهما مترادفان ولم يميز بين الاثنين، كما أن الميثاق أكد وشدد على ارتباط الحركة بالإخوان وأنها جزء لا يتجزأ منهم.

فى حين أن الوثيقة الجديدة لحركة حماس عرفت نفسها بأنها «حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية» رغم أنها لم تقطع مع الإسلام أو الإسلام السياسى بشكل خاص، حيث أنها فى نفس البند رقم (١) الذى عرفت فيه نفسها، ذكرت الوثيقة أن «مرجعيتها الإسلام فى منطلقاتها وأهدافها ووسائلها» وذلك بالطبع فى مواجهة المشروع الصهيونى».

فى مواجهة تهمة العداء للسامية التى سقط فيها ميثاق الحركة نصت الوثيقة الجديدة لحماس فى البند السادس عشر على «أن الصراع مع المشروع الصهيونى ليس صراعا مع اليهود بسبب ديانتهم، وحماس لا تخوض صراعا ضد اليهود لكونهم يهودا وإنما تخوض صراعا ضد الصهاينة المحتلين المعتدين» كما ردت حماس الكرة إلى ملعب الصهيونية التى تستخدم شعارات اليهود واليهودية (البند ١٦) من الوثيقة.

واستمرارا لذات الروح والمنهجية حرصت الوثيقة الجديدة لحماس على

تعريف القضية الفلسطينية بأن «جوهرها قضية أرض محتلة وشعب مهجر وأن حق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين... هو حق طبيعى فردى وجماعى» البند الثانى عشر من الوثيقة.

وذلك يعنى أن حماس تحاول نزع الطابع الدينى عن الصراع والقضية الفلسطينية وربطها بحقوق الإنسان والقانون الدولى والاحتلال والتحرر والعودة وهى مفردات تتميز بطابع وضعى علمانى وحديث وتنتمى للفضاء الدولى والحضارى الراهن.

حرصت وثيقة حماس الجديدة على تقليل المكون الدينى والمكون الإيديولوجى إلى أقصى حد ممكن وتعظيم المكون السياسى والحقوقى المفهوم للعالم وذلك فى العديد من البنود التى اشتملت عليها الوثيقة ولكنها أبقت على المرجعية الإسلامية باعتبارها شاملة لجوانب الحياة المختلفة وهو أمر طبيعى بالنسبة لحركة مشبعة بالدين والإيديولوجيا من زاوية نشأة قيادتها الروحية أو نشأتها هى ذاتها.

الابتعاد عن الإخوان المسلمين:

إذا كان ميثاق حركة حماس حرص على تأكيد ارتباط الحركة بالإخوان المسلمين وتنظيمهم العالمى، حيث تم ذكر الإخوان (٦) مرات فى مواضع متفرقة منه، فإن الوثيقة الجديدة أسقطت الإشارة إلى الإخوان ووضعت الحركة فى إطار كونها حركة مقاومة وطنية فلسطينية إسلامية البند (١) من الوثيقة، وهى إشارة تعنى أن ارتباط الحركة بالإخوان أصبح عبئا عليها بسبب ما آل إليه وضع الإخوان إقليميا ودوليا، والتأكيد على الصلة بالإخوان فى التصريحات قد يكون تغطية على هذا المنحى.

تميزت وثيقة حماس الجديدة بتشخيص مختلف جذريا عن تشخيص الميثاق

للصراع فى فلسطين، إذ تمت صياغة هذا التشخيص بطريقة مفهومة وبمفردات تنتمى إلى الفضاء الحديث (البنود ١٤ و١٦).

أما البند الأبرز فى الوثيقة الجديدة والأكثر إثارة للجدل فهو البند (٢٠) من الوثيقة، والذى نص على أن الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس فى حدود ١٩٦٧ وذات سيادة «مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التى أخرجوا منها، هى صيغة توافقية وطنية مشتركة» فى حين أن الميثاق أشار إلى أن حركة حماس «تعمل على رفع راية الله على كل شبر من أرض فلسطين»

وهذا البند العشرون من الوثيقة الجديدة ورغم أنه أبرز بنودها وأكثرها إثارة للجدل، فإنه ملتبس وغامض ولا يمكن فهم الإشارة للدولة الفلسطينية فى حدود ١٩٦٧ دون قراءة الفقرة السابقة عليه فى ذات البند «لا تنازل عن أى جزء من أرض فلسطين مهما كانت الأسباب والظروف ومهما طال الاحتلال، وترفض أى بديل عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا من نهرها إلى بحرها« وأن الإشارة للدولة فى حدود ٦٧ لا تعنى الاعتراف بالكيان الصهيونى ولا التنازل عن أى من الحقوق الفلسطينية» ومصدر هذا التناقض فى هذا البند رقم (٢٠) ربما يمكن تفسيره بالمراوحة والتردد اللذان يراودان العقل الحمساوى بين النزول إلى الواقع وعالم السياسة الذى لا يفهم إلا توازنات القوى القائمة على الأرض وبين عالم المثال الدينى والإيديولوجى الطوباوى الذى يتمسك بالحل المثالى ففى حين أن العقل السياسى العملى يسوغ التعامل مع الواقع يجنح العقل الإيديولوجى نحو تجاهل الواقع دون تملك إمكانيات تغييره.

من ناحية أخرى فمن المحتمل أن هذا البند بالذات يمثل حلا وسطا بين الرؤى المختلفة فى إطار حركة حماس ذاتها أى بين المتشددين والمعتدلين إن صحت هذه التسمية فى الحالة الحمساوية، أولئك الذين يريدون الدولة فى حدود ١٩٦٧ والآخرين الذين يطمحون إلى التحرير الكامل لفلسطين.

وأخيرا وليس آخرا فإن الهبوط من عالم المثل إلى الواقع قد يتميز بهذا التردد وتلك المعاناه وذلك المخاض الصعب، فالتمسك بالأفكار والمبادئ يبدو فى بعض الأحيان ولعديد من الناس أهون من قبول الواقع وتحدياته.

ورغم ذلك فإن التناقضات الكامنة فى بنية هذا البند لا تقتصر على ذلك بل تمتد لتشمل الكيفية التى يمكن أن تقام بها الدولة والتى سوف يلعب التفاوض والتوافق مع إسرائيل دورا مهما فيها كيف يمكن التفاوض مع إسرائيل حول الدولة الفلسطينية ونحن نزمع القضاء عليها وعدم الاعتراف بها؟

٥- تأثيرات الوثيقة الإيجابية من منظور حماس:

الربط بين الوثيقة الجديدة لحركة حماس والمعنونه «وثيقة المبادئ والسياسات العامة» وبين تأثيرها الإيجابى المتوقع على حركة «حماس» يبدو سابقا لأوانه أو من المبكر الحديث عنه، ذلك أن هذه الإيجابيات المتوقعة من الوثيقة من منظور حماس لن تتم بشكل ميكانيكى أو حتمى، بمعنى أنه ما أن تصدر الوثيقة حتى تحدث إيجابياتها، لأن هذه التأثيرات المتوقعة سيتوقف حدوثها على طبيعة التفاعل والجدل والحوار حول هذه الوثيقة من قبل الدوائر السياسية المستهدفة إن على الصعيد الداخلى الفلسطينى أو الصعيد العربى والإقليمى أو الصعيد الدولى.

ولا شك أن محصلة هذا التفاعل بين مضمون الوثيقة وحول البنود التى تضمنتها وبين مختلف الأطراف المعنية سيحتكم بادئ ذى بدء إلى انعكاس البنود التى تضمنتها على سلوك ومواقف حركة حماس من الناحية العملية وقدرتها على الالتزام بما ورد فى هذه البنود وإحداث تطابق بين نصوصها وبين الواقع والممارسة لأنه من السهل صياغة خطاب لا يعدو أن يكون مجرد كلمات وألفاظ وجمل رنانة توحى بالتغيير والمرونة بينما المواقف العملية تظل كما هى، فصياغة

مثل هذا الخطاب جديرة بتلاميذ المدارس ولكنها فى السياسة ولدى الساسة تتوقف فاعلية الخطاب ومصداقيته وأمانة صانعيه على الاقتراب الحثيث من المبادئ والسياسات التى يتضمنها.

ومن المؤكد أن هذا الأمر لن يقدر له الحدوث إلا بعد الشد والجذب والأخذ والرد من خلال الحوار والنقاش وربما الضغوط، أولا لاستيضاح الغامض والملتبس من هذه البنود وثانيا تحرى الدقة فى المواقف المترتبة عليها وتبين مراميها وأغراضها والاتجاه الذى تنشده وتتخذه فى التطبيق العملى، مع التسليم بشكل عام وليس فى حالة وثيقة حماس تحديدا- بالفجوة التى من الممكن أن تبقى بين النص والواقع ومدى اتساعها أو تضييقها، ذلك أن النص قد يمتاز بالسهولة فى الصياغة لأنه مجرد كلمات بينما يزخر الواقع المعاش بتعقيدات لا متناهية وكيفيات متناقضة واتجاهات متعارضة، وجدية الخطاب ومهارة صانعيه تكمن بالتحديد فى القدرة على التعامل مع كل هذه التناقضات واختيار الأساليب والكيفيات التى تتيح الخروج بأفضل النتائج فى الواقع المعاش.

وبالرغم من ذلك فإنه يمكن الحديث عن الإيجابيات بطريقة حذرة ومشروطة وعامة إلى أن تتضح طبيعة هذه التأثيرات فى المدى المنظور، وبادئ ذى بدء فإن إصدار وثيقة «المبادئ والسياسات العامة» لحماس هو أول هذه الإيجابيات لأنه يعنى أمرين أساسيين، أولهما الإقرار الضمنى من حماس بقصور الميثاق أى ميثاق الحركة الصادر فى عام ١٩٨٨ الذى يقصر عن التعامل مع المعطيات الجديدة الراهنة فى المشهد الإقليمى والدولى والعربى والداخلى، مهما قيل من قبل قياديى حماس عن أهمية الميثاق، أما الأمر الثانى فإن صدور هذه الوثيقة يعتبر من وجهة النظر الحمساوية مؤشرا فى قدرة الحركة على التوقف والمراجعة والمرونة النسبية.

التأثير الأول المتوقع يتعلق بعلاقة حماس مع مصر باعتبارها مركز الثقل فى

الإقليم وبالنسبة للقضية الفلسطينية والتى كان لها دورها فى إسقاط الإشارة إلى ارتباط حماس بالإخوان والتنظيم الدولى لهم، وتكاد تكون مصر هى المعنية الأولى بحذف هذه الإشارة من الوثيقة الجديدة، وترغب حماس من وراء ذلك فتح صفحة جديدة مع مصر وطى صفحة الماضى فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وتتوقع حماس من هذه الصفحة علاقات إيجابية خاصة فيما يتعلق بإمداد القطاع الذى تسيطر عليه حماس بالطاقة الكهربائية والإمدادات الغذائية وتخفيف غلق معبر رفح، وهو أمر متوقع حالا نظرا للتفاهمات المصرية مع حماس من خلال الزيارات التى قام بها مسؤولون من حماس لمصر خلال الفترة الأخيرة.

من ناحية أخرى فإن تأكيد حماس فى الوثيقة الجديدة فى البند السابع والثلاثين منها على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ورفض الدخول فى النزاعات والصراعات بينها وتبنى سياسة الانفتاح على مختلف الدول وهى إشارة تعنى ضمنا رفض حماس أن تلعب دورا بالوكالة فى إذكاء الصراعات الداخلية فى الدول العربية، وهذه الإشارة تستهدف مصر ودول الخليج العربى والأردن لأن رفض هذا الدور يعنى رفض التوظيف الإيرانى أو غيره لحماس فى مثل هذه النزاعات.

وفيما يتعلق بمصر تحديدا فإن تعاونا مصريا مع حماس لضبط تسلل الإرهابيين من كافة المنظمات الإرهابية إلى مصر يبدو ممكنا أكثر من أى وقت مضى.

تتوقع كذلك حماس أن هذه الوثيقة بتأكيدها هوية حركة حماس باعتبارها حركة مقاومة وطنية فلسطينية إسلامية وتشخيص رؤيتها للصراع مع إسرائيل أن ذلك قد يجنبها مصير داعش أو التخفيف من إدانتها كحركة إرهابية والإفلات من مصير الإخوان التى تزمع الإدارة الأمريكية الجديدة إدراجهم ضمن المنظمات الإرهابية.

أما على الصعيد الدولى والغربى تحديدا فإن تشخيص الصراع مع إسرائيل

باعتباره صراعا ضد الصهيونية والاحتلال وليس ضد اليهود كإتباع ديانة، فهو ينفى تهمة معاداة السامية وهى التهمة التى لحقت بها من جراء ميثاق الحركة، كما أن توظيف مفردات قانونية حديثة مثل حقوق الإنسان والقانون الدولى والدفاع الشرعى عن النفس (البند ٣٩) من الوثيقة يخفف من الطابع الدينى الإيديولوجى والحمولات الدينية ويسهل قبول هذا التشخيص من قبل بعض الدوائر الغربية.

وجه الصعوبة فى تحقق ذلك أن إسرائيل والدوائر الموالية لها فى الغرب لم تعد تقصر تهمة العداء للسامية على مناهضى اليهود بل أيضا على معاداة إسرائيل، ذلك أنها تطابق بينها وبين اليهود وتحتكر الحديث باسمهم.

ما ذهبنا إليه يصب فى إطار منظور حماس لهذه التأثيرات التى يمكنها أن تساعد فى تخفيف الحصار عن غزة وفتح بقية المعابر بينها وبين إسرائيل، بيد أن ذلك مرهون بشروط أخرى قد لا تستطيع حماس فى الظروف الراهنة التعامل معها مثل قبول استئناف العمل باتفاقية المعابر وغيره من الشروط.

٦- التعامل المصرى والفلسطينى والعربى مع الوثيقة:

تتضمن وثيقة حماس الجديدة أوجه مختلفة للغموض والالتباس والعديد من بنودها أبقت حماس ضمن أفق الإسلام السياسى ومنطلقاته وأهدافه ووسائله، كما أنها- أى بعض هذه البنود قد أخذت باليمين ما أعطته باليد اليسرى خاصة «البند العشرون» الذى تضمن الإشارة إلى دولة فلسطينية بعاصمتها القدس فى حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والنازحين حيث أن الفقرة الأولى من هذا البند ينفى جدية وصدقية الفقرة التى تليها حول هذه الدولة باعتبارها صيغة توافق وطنية مشتركة.

وفى نفس هذا السياق فإن الغموض والالتباس قائم فى بنية البنود المتعلقة بمرجعية حماس والتى هى الإسلام بمنطلقاته وأهدافه ووسائله رغم التأكيد على طبيعة الإسلام الوسطية واعتداله وقيم السماحة والتعايش مع مختلف الطوائف

ويتمثل الغموض فى تضارب المرجعيات على الصعيد الوطنى الفلسطينى والإبقاء على هذا التضارب وتجنب توحيد مرجعية النضال الفلسطينى الوطنى المشروع.

فى هذا الاتجاه حتى الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية فى البند (٢٩) من الوثيقة واعتبارها «إطار وطنى للشعب الفلسطينى من الداخل والخارج يجب المحافظة عليه مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديموقراطية» خلت من أداة التعريف ولم تعتبر المنظمة «الإطار الوطنى» وهو ما يذكرنا بغياب أداة التعريف فى القرار الأممى ٢٤٢ عند النص على انسحاب إسرائيل من «أراضى» وليس من «الأراضى» التى احتلت عام ١٩٦٧.

وبمقدورنا أن نتابع إلى أقصى مدى ممكن فى رصد وتشخيص مثل هذه التناقضات والالتباسات ومساحات الغموض التى انطوت عليها بنود هذه الوثيقة، ولكننا سنخص بالذكر تلك المشابهة التى أقامها بعض المحللين بين الإشارة إلى الدولة الفلسطينية فى حدود ١٩٦٧ وبين برنامج النقاط العشر التى تبنته منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٧٤، ذلك أن الفارق لا يمكن إغفاله أو تجاهله فبرنامج النقاط العشر تم اعتماده على ضوء الزخم العربى والفلسطينى بعد حرب أكتوبر والمقاومة والإنجازات الدبلوماسية والسياسية لمنظمة التحرير بعد الاعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى فى حين أن إشارة حماس للدولة الفلسطينية فى حدود ١٩٦٧ تأتى متأخرة كثيرا بعد أن تآكل حل الدولتين وبحث الإدارة الأمريكية وإسرائيل عن التراجع عنه ناهيك عن انهيار مقوماته على الأرض من خلال الاستيطان والمستوطنين وجدار الفصل العنصرى، والفارق ضخم بين توقيت برنامج النقاط العشر عام ١٩٧٤، وتوقيت تلك الإشارة من حماس للدولة الفلسطينية فى عام ٢٠١٧ توقيت يستغرق ثلاثة وأربعين عاما من عمر النضال الفلسطينى.

وبالرغم من كل ذلك فإن الوثيقة الجديدة لحماس تستحق التعامل الإيجابى والاشتباك السياسى معها، وأن الغموض والسلبيات والتناقضات التى أشرنا إليها آنفا لا تبرر ولا تسوغ تجاهلها أو إسقاطها من الحساب واعتبارها كأن لم تكن، ذلك أنه فى السياسة العملية على نحو خاص، لا نتعامل بالضرورة مع الأبيض والأسود وغالبا لا يتم الاختيار بين الحسن والأحسن أو بين الفاضل والأفضل ولكن فى الكثير من الحالات يكون الاختيار بين السيئ والأسوأ، أو بين السيئ والأقل سوءاً.

كذلك فإن البحث عن الاتساق والانسجام فى الخيارات يتسم بنزعة مثالية وليست واقعية فكما أن الواقع يزخر بالتناقضات فكذلك الاختيارات أيضا، ومن ثم فلا عجب أن يتضمن طرح حماس مثل هذه التناقضات وهذا ليس تبريرا لها وإنما أخذها كما هى دون تمنيات أو إسقاطات والتعامل معها من هذا المنظور.

يساعد على تبنى هذه النظرة أن إصدار حماس مثل هذه الوثيقة يعنى توفر مؤشر لقابلية حماس للاستجابة ولو المحدودة. للضغوط إن من قبل الخصوم أو الأصدقاء للقيام بتراجعات معينة وإن تمت على استحياء، وأيضا تعتبر الوثيقة مؤشر على براجماتية حركة حماس وتمتعها بمرونة جزئية أو نسبية أخذا فى الاعتبار طبيعة النسق الإيديولوجى المغلق الذى نشأت وتطورت فيه.

من ناحية أخرى فإن الوثيقة كشفت عن استعداد حماس ولو المحدود أيضا للتكيف مع المتغيرات والمعطيات الجديدة وقدرتها على التعامل معها، ورغم المدى الزمنى الذى استغرقه التفكير فى الوثيقة أو الإعداد لها، فإن ذلك يتعلق بجمود النسق الإيديولوجى الذى طوق الحركة ونشأتها منذ البداية.

الوثيقة غلب عليها المكون السياسى، وتميزت بالنزول النسبى من عالم المثل والإيديولوجيا إلى عالم الواقع والوقائع رغم تثاقل هذا الهبوط الذى يبدو كما لو

كان مشدودا بحبال سرية إلى أعلى.

واعتقادى وحدسى الشخصى أنه لولا بقية من خوف لدى حماس من ترسيخ التشابه بين هذه الوثيقة وبين منظمة التحرير الفلسطينية وسلوكها إزاء تعديل ميثاقها بعد أوسلو، لذهبت حماس مباشرة لتعديل ميثاقها، لأن كثيرين من أصدقاء حماس قبل خصومها لفتوا النظر إلى خطورة وخطأ بعض البنود التى تضمنها هذا الميثاق منذ البداية وانعكاساته السلبية على مسار الحركة وآفاق تطورها.

غير أن صدور هذه الوثيقة، يعنى عمليا وضع ميثاق الحركة جانبا حتى إشعار آخر مهما قال بعض قادتها عن أهمية الميثاق، فمن الآن فصاعدا ينبغى التعامل مع «حماس» الوثيقة الجديدة وليس مع «حماس» الميثاق.

وإذا كانت السياسة فى العديد من الأحيان تعنى التعامل والاختيار بين السيئ والأسوأ، فمصر وفلسطين ومختلف القوى الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها فتح لا تملك تجاهل هذا الاختيار، فحماس الميثاق هى الأسوأ وحماس الوثيقة الجديدة هى الأقل سوءا.

وفى النهاية لا يفوتنا أن نشير إلى أن رفض التعامل والاشتباك مع هذه الوثيقة يكاد يرقى إلى مرتبة الرفض الإيديولوجى والصعود من السياسة إلى الإيديولوجيا فى حين أن حركة حماس بدأت على الفور مساراً جديدا ألا وهو النزول من الإيديولوجية إلى السياسة.

وأخيرا وليس آخرا فإن المأخذ الرئيسى على هذه الوثيقة يتمثل فى أنها خلت من أية مراجعة نقدية لمسار حماس طيلة هذه العقود، وهى المراجعة التى تعتبر المعبر الحقيقى لتصويب الأخطاء والأداء والانتقال إلى مرحلة جديدة كما أن مثل هذه المراجعة حق للمواطن الفلسطينى والعربى فى معرفة الأخطاء والثغرات التى أفضت إلى المشهد الفلسطينى الراهن.

(٣)

موقف القوى الإقليمية من المصالحة الفلسطينية

في غضون عدة أيام من المفاوضات والمباحثات المكثفة، بين مصر وحركة حماس من ناحية، وبين مصر وحركتي فتح وحماس من ناحية أخرى، والتي انتهت بإعلان حماس حل «اللجنة الإدارية» أي الحكومة التي شكلتها لإدارة شؤون قطاع غزة وقبولها قدوم حكومة الوفاق الوطني لتسلم مهام إدارة قطاع غزة، في ١٧ سبتمبر عام ٢٠١٧، وتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في ١٢ أكتوبر عام ٢٠١٧، الذي يقضي بتسلم السلطة الفلسطينية، إدارة قطاع غزة بحلول الأول من ديسمبر عام ٢٠١٧، كحد أقصى وتسليم معبر رفح الحدودي إلى حكومة الوفاق الوطني في الأول من نوفمبر عام ٢٠١٧، ونشر ثلاثة آلاف من عناصر الشرطة الفلسطينية التابعة للسلطة في غزة، بدا وكأن سُحبْ الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني التي سيطرت على المشهد الفلسطيني طيلة ما يفوق العشرة أعوام، قد بدأت في المرور بسلام لتفسح الطريق لاستعادة الموقف الفلسطيني العقلاني، وإزاحة تراكمات هذه الحقبة السوداء في تاريخ القضية الفلسطينية.

وضعت مصر ثقلها في ضرورة إتمام هذه المصالحة تمهيدًا لإعادة ترتيب الأوراق للتعامل مع ما أصطلح على تسميته «بصفقة القرن» التي يعكف الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» وفريقه المعني بهذه القضية على إعدادها، تمهيدًا لتقديمها للأطراف المختلفة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي، ولا شك أن الدور المصري في إتمام المصالحة الفلسطينية جاء تتويجًا للجهود المصرية منذ عدة سنوات؛ لإحداث هذه النقلة النوعية في الموقف

الفلسطيني، واستنادًا إلى الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية، التي تضع في المقام الأول المصلحة الفلسطينية وتخليص القضية الفلسطينية من التجاذبات الإقليمية، واستخدامها لهذه القضية كمجرد ورقة تفاوضية لتعزيز وتدعيم الدور الإقليمي والنفوذ الإقليمي لبعض الأطراف الإقليمية.

ولا شك أن القضية الفلسطينية بحكم طبيعة نشأتها التاريخية والظروف والملابسات الإقليمية والدولية والعربية التي رافقت نشأتها قد حملت في بنيتها تأثير هذه المكونات الدولية والإقليمية والعربية ولم يكن في مقدورها أو مقدور أصحابها النأي عن تأثير هذه المكونات المختلفة، ليس فحسب بحكم النشأة التاريخية ولكن أيضًا لاعتبارات تتعلق بطبيعة القضية الفلسطينية ذاتها فهي فلسطينية عربية كما أنها قضية إسلامية تهم العالم الإسلامي ككل وكذلك الديانات الأخرى بصرف النظر عن المزاعم اليهودية بوجود الهيكل الثالث أو ما دون ذلك، وأخيرًا وليس آخرًا الطبيعة النوعية للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرير وطني من الاستعمار الصهيوني ومن الصهيونية والعنصرية الصهيونية المتأثرة بالميراث الاستيطاني العنصري الغربي في أوج انتشاره ومن ثم فهي تحظى بتعاطف الكثيرين من أجزاء العالم فرادى وجماعات وأحزاب ومنظمات مدنية تناهض العنصرية والنظرة الاستعلائية تجاه الشعب الفلسطيني.

وبرغم مضي المائة العام على نشأة هذه القضية، وبرغم الصعود والهبوط الذي رافق تطورها إن كان من المنظور الوطني الفلسطيني أو من المنظور العربي فإن التأثير الإقليمي والدولي لا يزال يوافق هذه القضية في كافة حالاتها إن سلمًا وإن حربًا، ويبدو ذلك أمرًا طبيعيًا خاصة في الآونة الراهنة التي تتميز بالعولمة وثورة الاتصال والشبكة الدولية للمعلومات وأنماط التفاعلات والمشهد الإقليمي الراهن بعدما عرف بثورات الربيع العربي وظهور مشروعات إقليمية مختلفة

وتراجع النظام العربي وتعرض بعض دوله للانهيار والتآكل إثر انفجار الحروب الأهلية وانتشار الجماعات الإرهابية وتصاعد العنف والكراهية الطائفية والدينية.

على ضوء ذلك فإن المصالحة الفلسطينية بدورها قد تتعرض لتأثير المواقف الإقليمية والقوى الإقليمية المختلفة، ذلك أن المصالحة بالضرورة تعزز مواقف بعض الأطراف وتقلص تأثير بعض الأطراف الأخرى التي تحاول الاستحواذ على القضية الفلسطينية لاعتبارات عديدة من بينها أن هذه القضية تمثل الطريق لقلب ووعي المواطن العربي ومن ثم فإنها توفر المعتدلية والمقبولية والصدقية للسياسات الإقليمية المتبعة إزاءها، كذلك إنها مصدر للشرعية الأخلاقية للعديد من السياسات الإقليمية، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لإيران ومشروعها الإقليمي في المنطقة أو تركيا ومشروعها الذي يستند إلى العثمانية الجديدة، «فإن الأمر بالنسبة لإسرائيل مختلف تمامًا فهي أي إسرائيل تستفيد من الانقسام في تعزيز مواقفها ونزع المصداقية والصدقية عن الجانب الفلسطيني والتلاعب بالتسوية تمهيدًا لفرض تصورها للسلام، وإنهاء الانقسام يضع إسرائيل والقوى الدولية التي تؤيدها في مواجهة واقع جديد قد يفرض عليها نمطًا جديدًا في التعامل معه إذا ما قدر للمصالحة أن تشق مجراها وأن تعالج التحديات التي تواجهها، خاصة وأن اتفاق المصالحة الفلسطينية الأخير الذي وقع في القاهرة وارتكز على اتفاق القاهرة وبنوده عام ٢٠١١ قد حظي بتأييد فلسطيني عربي ودولي واسع النطاق، حيث رحبت به جميع الفصائل والقوى الفلسطينية بدون استثناء والتي ستشارك في الاجتماع الذي دعت له القاهرة في ٢١ نوفمبر عام ٢٠١٧ للقوى والفصائل الفلسطينية التي وقعت على اتفاق القاهرة للوفاق الوطني في ٤ مايو عام ٢٠١١، كما أيدته الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي واتحاد الدول الإفريقية والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية الدولية والأمم المتحدة على لسان رئيس الهيئة الدولية، كذلك

يحظى الاتفاق بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره خطوة تمهد للصفقة المرتقبة التي تعدها الإدارة الأمريكية الحالية، وقد حث المبعوث الأمريكي الخاص «جيسون غرينبلات» خلال زيارته لإسرائيل في ٣٠ أغسطس الماضي «أن السلطة الفلسطينية يجب أن تستعيد السيطرة على القطاع من أيدي حركة حماس» ولم تكن هذه التصريحات إلا جزءا من السياسة الأمريكية تجاه الحل خاصة وأنه قد سبقها تصريحات مماثلة من المبعوث الأمريكي خلال مؤتمر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية في شهر سبتمبر عام ٢٠١٧.

١- الموقف الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية:

يكتسب الموقف الإسرائيلي من المصالحة أهمية خاصة وحاسمة مقارنة بمواقف الأطراف الإقليمية الأخرى التي سنعالجها في ثنايا هذه الدراسة، لأسباب عديدة من بينها أن إسرائيل هي الطرف الرئيسي في معادلة الحرب والسلام والتسوية والمفاوضات للصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو الصراع العربي الإسرائيلي نظرا لموازين القوى الراهنة والتي تجعل إسرائيل المركز المهيمن على طبيعة هذه المعادلة السابقة وتفاعلاتها كما أنها المعنية بالدرجة الأولى بمستقبل القضية الفلسطينية والصراع مع الفلسطينيين وإن بدت غير مهتمة بذلك، ذلك أن التسوية مع الشعب الفلسطيني هي مفتاح استقرار إسرائيل وأمنها الداخلي والخارجي وإن كانت تأمل أن يتم ذلك وفق مفهومها للسلام وتصورها للدولة الفلسطينية الذي لم يخرج حتى الآن عن حدود «الكانتونات» المعزولة المحاصرة بالاستيطان من كل جانب، وتبدو هذه الأهمية -أي أهمية الموقف الإسرائيلي مضاعفة إزاء المصالحة الفلسطينية- خاصة إذا ما كان طريق التفاوض والتسوية السلمية هو الطريق الذي اختاره المجتمع الدولي والدول العربية للحل، إذ يترتب على ذلك ضرورة أن تقبل إسرائيل بحل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وفضلًا عن أهمية الموقف الإسرائيلي المشار إليها، فإن هذا الموقف الإسرائيلي إزاء القضية الفلسطينية عامة، يفقد بسبب بدء هذه المصالحة وتعزيز إمكانية نجاحها العديد من الأوراق والمسوغات التي يستند إليها الموقف الإسرائيلي في رفض التسوية وتعزيز الموقف المناهض لقيام دولة فلسطينية، حيث سمح الانقسام لإسرائيل بالاستفراد بكل من الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية وغزة وحماس على حدة، والاستمرار في استنفاذ خياراتهما بالتفاوض في حالة السلطة والمقاومة في حالة حماس ووصول كلا هذين الخيارين إلى الصفر من زاوية المحصلة النهائية في الممارسة العملية، حيث دعمت إسرائيل الاستيطان بطرق متسارعة في الضفة والقدس وسارت بخطى متسارعة في تهويد الأقصى والمدينة المقدسة كما أن الانقسام هيأ لها الفرصة لشن الحروب والاعتداءات على غزة وحماس وتجريب أنواع الأسلحة المختلفة مثل القبة الحديدية والطائرات المقاتلة بلا طيار والقنابل الذكية التي بمقدورها أن تهدم بدقة عمارة دون غيرها من المباني المجاورة.

أما على الصعيد السياسي فقد استثمرت إسرائيل الانقسام للقول بأنه لا وجود لشريك فلسطيني في عملية «السلام» وأن رئيس السلطة الفلسطينية لا يمثل كل الفلسطينيين تحت الاحتلال كما أنها تمكنت من خلال إعلامها وصلاتها بالدوائر الإعلامية الأمريكية والغربية وعبر جهازها الدبلوماسي من إلحاق الأذى بالموقف الفلسطيني من السلام وكيف يفتقد هذا الموقف إلى المصداقية والتمثيلية وكيف أنه يدعم التطرف ويعزز الكراهية.

ومن المؤكد أن إسرائيل كانت تؤمل من ثم استمرار الانقسام الفلسطيني والإبقاء على الانفصال بين الضفة الغربية وغزة لأنها باختصار كانت أكثر الأطراف استفادة إن لم تكن الطرف الوحيد المستفيد من استمراره وترسيخه.

والحال أن إعلان المصالحة وتتابع خطواتها وتنفيذ بنودها قد خلق موقفًا

جديدًا لإسرائيل، تواجه بموجبه إسرائيل موقفًا نادرًا، فلا هي قادرة على رفضه علانية وبشكل قاطع كما فعل ذلك نتنياهو إزاء اتفاق المصالحة عام ٢٠١٤ حين قرر عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية، ولا هي قادرة على تأييده بلا تحفظات كما فعل المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الإقليمية الإسلامية والإفريقية، بل اتخذت موقفًا يراوح بين هذا وذاك، خاصة وأن ثمة العديد من العوامل التي تقف وراء هذا الموقف الإسرائيلي وتخفف من حدته وميله إلى الرفض المطلق أو التأييد المعلن، فعلى الصعيد الإسرائيلي توجد قوى ومؤسسات تؤيد هذه المصالحة في مقدمتها المؤسسة الأمنية الجيش والمخابرات، والأول بصفة خاصة يعني بالعلاقات اليومية مع الفلسطينيين ويشجع المشروعات المشتركة الاقتصادية في الضفة وكذلك فإنه يدير سياسة تساهل اقتصادي مع غزة رغم سيطرة حماس عليها، كما أن العديد من الساسة ورجال الأمن السابقين دعوا إلى الرد بحكمة واعتدال على المصالحة الفلسطينية ومساعدة الحكومة الفلسطينية الجديدة التي ستنبثق عنها.

من ناحية أخري فإن الدور المصري الهام في إرساء وتنفيذ ورعاية اتفاق المصالحة واضح بما فيه الكفاية، ولم يتوقف هذا الدور عند التوقيع على اتفاق المصالحة، بل سيرافق عملية المصالحة في كافة محطاتها بل أن مصر ستضمن المضي في إجراءات المصالحة، ولن يتوقف دورها في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهذا الموقف المصري مدعوم أمريكيا صراحة وضمنا، وفضلا عن ذلك فإن المصالحة تحظي بضوء أخضر أمريكي كما عبر عن ذلك مبعوث الولايات المتحدة للمنطقة «جيسون غرينبلات»، والأهم من ذلك أن إتمام المصالحة تبدو كما لو كان خطوة ضرورية لإنجاز «الصفقة الأمريكية» المأمولة للتسوية.

ومن ثم فإنه يصعب على إسرائيل اتخاذ موقف رافض للمصالحة قد يغضب

القيادة المصرية ويحرجها ويضع مشكلات في طريق العلاقات المصرية الإسرائيلية التي يجمع المراقبون على أنها في حالة أفضل من وقت سابق، كما أن إسرائيل لا تستطيع المغامرة بموقف من المصالحة يغضب الحليف الأمريكي الذي يحضر «الصفقة» القادمة، خاصة وأن الحليف الأمريكي تبني الموقف الإسرائيلي مؤخرا إزاء الاتفاق النووي الإيراني بدرجات متفاوتة ويبدو هذا الموقف كما لو كان نجاحا للحملة التي قادتها إسرائيل ضد الاتفاق النووي الإيراني.

لكل هذه الاعتبارات، الداخلي منها والخارجي سواء تعلق بدور مصر أو الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في إنجاز المصالحة، فإن الموقف الإسرائيلي تجلي في مساحة رمادية نوعا ما لا هي رفض مطلق ولا هي تأييد علني وإنما مكانة وسط بين هذين النقيضين.

وبناء على ذلك فن السياسة الإسرائيلية تجاه المصالحة أرادت أن تقدم الموقف الإسرائيلي من خلال الغطاء الدولي أي موقف اللجنة الرباعية الدولية، حيث طالب نتنياهو حماس بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ونزع سلاح حماس وقطع علاقاتها بإيران ونبذ العنف، وهو الموقف الذي اعتبره الكثير من المحللين موقفا دبلوماسيا منضبطا يختلف تماما عن موقفه عام ٢٠١٤، بعبارة أخري فإن الاختيار الإسرائيلي وجد أنه من الأنسب الاختباء وراء الموقف الدولي باعتبار أن ذلك هو أفضل الاختيارات الممكنة في اللحظة الراهنة والذي يدعم صورة إسرائيل وامتثالها لرغبات المجتمع الدولي وسعيها للسلام واستمرار علاقاتها بمصر وأمريكا بمعدلاتها الراهنة، أما الباقي فيكمن في انتظار أن يسفر مسار المصالحة عن تعقيدات يمكنها أن تفجر الموقف بين طرفي المصالحة على غرار ما حدث في الاتفاقات الإحدى عشر التي وقعت من قبل، وأن تصطدم المصالحة بالتحدي الأمني في غزة وإدماج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات

وغيرها من المشكلات وتكون إسرائيل بذلك قد وقفت بين القبول المؤقت للمصالحة وبين الرغبة في وأدها من جانب الفلسطينيين أنفسهم أو من الدول الأخرى.

وذلك لا يقلل بالطبع من الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية أو المجلس الوزاري المصغر، حيث عارض المصالحة «نفتالى بنيت» رئيس حزب المستوطنين ووزيرة القضاء إييلت شكيد وانضم إليها زئيف ألكن، كما ساند ليبرمان نتنياهو في موقفه من المصالحة استنادا إلى أنها ستفشل كما في المرات السابقة.

وقد ترجمت إسرائيل موقفها من المصالحة في خطوات عملية فالحكومة الإسرائيلية تجنبت من ناحية إعادة إنتاج موقفها من اتفاق المصالحة عام ٢٠١٤ حينما خيرت السلطة الفلسطينية بين السلام مع إسرائيل والسلام مع حماس، ومن ناحية ثانية سمحت للوفد الفلسطيني المصاحب لرئيس الوزراء الفلسطيني ومعاونيه البالغ عددهم ٣٥٠ فردا بالانتقال إلى غزة وكذلك بعض الإعلاميين كما أنها أمنت انتقال هؤلاء جميعا.

٢- الموقف الإيراني من المصالحة:

يمكن القول أن توقيع اتفاق المصالحة برعاية مصر بمقدوره أن يقلص استثمار إيران للورقة والقضية الفلسطينية في صراع القوى الإقليمية الراهن في المنطقة ويعزز الدور المصري الإقليمي والعربي بعد فترة «الفراغ» الذي عاني منه النظام العربي إزاء القضية الفلسطينية، وهو الفراغ الذي حاولت إيران شغله من خلال استثمار القضية الفلسطينية، ورغم ذلك فإنه لا يمكن الجزم بأن المصالحة بمقدورها أن تنهي الحضور الإيراني في القضية الفلسطينية.

فمن ناحية يمكن لإيران أن تستحدث طرق وأبواب جديدة للتأثير وممارسة

النفوذ إزاء القضية الفلسطينية من خلال الدعم المالي والتسليحي والسياسي للمقاومة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، كما أن حماس من ناحية أخري لا ترغب في هذا التوقيت أن يبدو اتفاق المصالحة كما لو كان ذريعة لقطع العلاقات مع إيران أو استجابة للشرط الإسرائيلي المعلن، ومن ثم فإن حماس تفضل الإبقاء على الخطوط مفتوحة للتواصل مع إيران تحسبا لأي تغيير مفاجئ في المعادلة التي أسفر عنها اتفاق المصالحة.

وربما من أجل ذلك حرصت حركة حماس وبعد أسبوع من إعلان المصالحة بين حماس وفتح في القاهرة على إرسال وفد بقيادة صالح العاروري إلى طهران، كما صرح يحيي السنوار «بأنه واهم من يتصور أننا سنقطع علاقاتنا بإيران، فطهران كانت الداعم الأكبر لكتائب القسام والقوة التي تمتلكها اليوم جاء الجزء الأكبر منها من إيران »وأضاف« أن الحركة أدخلت إلى القطاع خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ ما يفوق ما دخل من السلاح خلال عشر سنوات».

وتدل هذه التصريحات على أن حماس تبقي على الباب مفتوحًا أمام العلاقات الإيرانية مع الحركة الإسلامية وتأكيد أن الحركة لن تستجيب للمطالب الإسرائيلية والأمريكية أو الدول العربية المطالبة بذلك، قد لا يمكن التعرف على حدود التغيير في علاقة حماس بإيران في الوقت الحالي، حيث ستحرص كل الأطراف إيران وحماس على أن تبدو علاقاتهما كما هي بعد المصالحة، ولكن المستقبل قد يتكفل بذلك في حالة اتجاه المصالحة للنجاح والطريقة التي ستوظف بها في التسوية السياسية أو الصفقة المقبلة والتفاعلات المرتبطة بها والتوازنات الجديدة التي قد تسفر عنها في الساحة الإقليمية والعربية.

وربما يكون من المفيد في هذا السياق وضع الموقف الإيراني من المصالحة في المنظور الأوسع لرؤية إيران للقضية الفلسطينية وتوضيح ذلك يقتضي التمييز بين مستويين من الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية فالمستوي الأول المستوي

الشعبي من الوعي لدى الإيرانيين عامة حيث يعبر عن تعاطف شعبي واضح مع القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتي الآن وهذا التعاطف الشعبي كان قائمًا قبل الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ ولكن تزايد بعدها مع الثورة الإسلامية ومنذ ذلك التاريخ ومع توالي تراجع النظام العربي عن دعم القضية الفلسطينية، سارع النظام الإيراني إلى ملء الفراغ ومحاولة الإمساك بالقضية الفلسطينية من خلال «أسلمة» القضية وإضفاء طابع ديني عليها ووضعها في إطار الصراع الديني بدلاً من أن تكون قضية العربة المركزية والقومية الأولي، وهذا التعاطف الشعبي الإيراني والعداء لإسرائيل لا يمكن تجاهله أو إنكاره لأن أحد مصادر السخط على الشاه كانت علاقاته بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

أما المستوي الثاني فهو المستوي الجيوسياسي الذي ينخرط فيه هذا التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية والذي يوظف لتحقيق المصالح السياسية والاستراتيجية لإيران والتي لم تتبدل منذ الشاه وحتى الآن بل بقيت ثابتة إذا ما استثنينا الطابع والغطاء الأيديولوجيين وتغير الأساليب والتكتيكات؛ وذلك أن التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية يتم توظيفه لتعزيز المشروع الإقليمي لإيران في الهيمنة والسيطرة – في الخليج وفي العالم العربي من أفغانستان وحتى سوريا ولبنان على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ولتحقيق هذه المصالح فإن إيران استندت إلى قاعدة التوازن في القوى بين العرب وإسرائيل بحيث لا يتمكن العرب من إحداث نقلة نوعية في القضية الفلسطينية إن حربا وإن سلما؛ لأنه من شأن ذلك توجه العرب لتحجيم نفوذ إيران الإقليمي، ومن ناحية أخري فإن تفوق إسرائيل الساحق على العرب وحل القضية الفلسطينية على طريقتها من شأنه أن يقوي إسرائيل ويطلق يدها في المنطقة وتتفرغ لمقاومة النفوذ الإيراني بهدف تقليل امتداده وانتشاره.

من ناحية أخري فإن إيران كثفت جهودها في مرحلة لاحقة لتقويض عملية التسوية خاصة عملية أوسلو من خلال دعم الحركات الإسلامية المناوئة لهذه العملية، والهدف هو تعرية النظم العربية وكشف قصورها عن تحقيق إنجاز حقيقي للشعب الفلسطيني، ومن ثم تبرير وتسويغ حمل إيران للقضية الفلسطينية باعتبارها المناضل الأوحد في سبيلها وتعزيز شرعية احتكارها لهذه القضية باعتبارها مفتاح القبول الشعبي والعربي والإسلامى.

ومن ثم فإن الموقف الإيراني من المصالحة لن يكون متسرعاً أو متشنجًا، وإنما يغلب عليه الطابع الدبلوماسي على غرار ما صرح به وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف «نحن مستعدون لنبذ كل الخلافات في سبيل دعم فلسطين والشعب الفلسطيني ووحدة الأمة الإسلامية».

وفي هذا السياق، أي سياق حرص حماس وإيران على الإبقاء على علاقاتهما بعد المصالحة، حرصت حماس على إعادة تقييم موقفها من الأزمة السورية، حيث أعلن قائدها في غزة يحيي السنوار في ٢٩ أغسطس ٢٠١٧ أن حركته لا تمانع في تحسين علاقتها مع نظام بشار الأسد، كما اتجهت حماس للتعاون والتنسيق مع حزب الله في لبنان.

باختصار فإن علاقة حماس وإيران في مرحلة ما بعد الاتفاق لن تواجه تغيرا كبيرًا في المدي القصير نظرًا لحاجة كل طرف إلى الطرف الآخر لأسباب تتعلق في حالة حماس بالاحتفاظ بمصدر الدعم والتسليح إن في مواجهة إسرائيل أو حدوث تغير مفاجئ في المشهد الفلسطيني، بينما أن إيران ستحتفظ بعلاقاتها بحماس لتعزيز نفوذها في حركات الإسلام السياسي ودعم مشروعها الإقليمي، أما فيما عدا ذلك فالأمر يتوقف على المحصلة النهائية للوحدة الوطنية والتسوية وتوازنات القوى الجديدة التي قد تسفر عنها.

الموقف التركي من المصالحة الفلسطينية:

صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بأن بلاده تثمن المصالحة الوطنية الفلسطينية، وذلك في ١٤ أكتوبر عام ٢٠١٧ لوكالة الأناضول التركية للأنباء و«أننا أبلغنا كافة الجهات المعنية بضرورة وحدة الصف الفلسطيني أمام إسرائيل في عملية السلام، كما شدد وزير الخارجية التركي على «أهمية تطبيق اتفاق المصالحة بسرعة على أرض الواقع» وتسريع إحياء عملية السلام.

ولا شك أن الموقف التركي يختلف عن الموقف الإيراني، لأن الأول ينخرط في الإجماع الدولي والعربي حول حل الدولتين دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية بجوار دولة إسرائيل وعلى حدود عام ١٩٦٧.

وهذا الموقف لم يعتريه أي تغير منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا باستثناء محاولات تركيا لفك الحصار عن غزة وحادث السفينة «مرمرة» والتي ترتب على إثرها مطالبة تركيا باعتذار إسرائيل وتعويض الضحايا، ثم بعد ذلك استئناف العلاقات مع إسرائيل بعد الاعتذار.

تتبني تركيا موقف أكثر براجماتية من إيران تجاه التسوية وتحتفظ بعلاقات جيدة مع حماس والسلطة الفلسطينية وإسرائيل كما تضطلع تركيا بدور كبير في تنفيذ مشاريع إعادة إعمار غزة دون اشتراطات سياسية على حركة حماس أو الأطراف الفلسطينية الأخرى.

ومن المتوقع احتفاظ حماس بعلاقات طيبة مع تركيا رغم محاولة فك الارتباط مع «الإخوان المسلمين» الذين تحتضنهم تركيا وقطر.

ويرتكز موقف تركيا من القضية الفلسطينية عمومًا إلى مشروعها الإقليمي وإحياء نفوذها العثماني في الدائرة العربية والإقليمية وتمثل القضية الفلسطينية

مـدخل إلى المقبوليـة والمصـداقية الشـعبية للسياسـات التركيـة، بالإضـافة إلى العلاقات الدينية والتاريخية والثقافية التي تربط تركيا بفلسـطين والبلـدان العربيـة وقد حاولت تركيا عبر العديد من القنوات التأثير في مجريات الأمور بشأن القضية الفلسطينية استنادًا إلى منظور الحل الدولي والعربي المعتمد والمقبول والمتمحور حول حل الدولتين ويعزز من التواجـد التركـي طبيعـة إسـلامها السـني، وخلافًـا للتوتر المتلاحق في علاقات إيـران بـالمجتمع الـدولي والـذي تظهـر فيـه القضـية الفلسطينية كأداة لابتزاز خصوم إيران فإن الموقف التركي على العكـس لا يحمـل الفلسطينيين أية تبعات أو فـواتير يجـب دفعهـا بسـبب طبيعـة العلاقـات التركيـة الدولية وسياستها الخارجية.

باختصار فإن الموقف التركي من المصالحة الفلسطينية يبدو مؤيدًا لأنها تصب في النهاية في المنظور التركي الذي تري مـن خلالـه الحـل، وهـو المنظـور الـذي يتوافق مع الموقف الدولي عمومًا بصرف النظر عن حدود هذه الدور الذي تفرضه الأطـراف الأكثـر تـأثيرًا في المشـهد خاصـة الموقـف الأمريكـي والإسـرائيلي والأوروبي، خاصة وأن تركيـا عضـوًا في حلـف النـاتو «وتربطهـا علاقـات قويـة واستراتيجية بأعضائه، رغم الخلاف حـول سـلطة وصـلاحيات الـرئيس التركـي «أردوغان».

خلاصة القول أن القوى الإقليمية الفاعلة في المشهد الراهن في الشرق الأوسط والتي تمتلك مشروعات إقليمية لتقاسم النفوذ والهيمنـة في المنطقـة، عـلى ضـوء تفاعلات وتشابكات الموقف الراهن، تميز موقفها بالقبول الحذر وترقب ورصـد التفاعلات والنتائج وتبين اتجاه الأحداث والمواقف إزاء التسـوية والمفاوضـات وما يمكن أن ينجم عنها من تحالفات وتوازنـات جديـدة، وعندئـذ لكـل حـادث حديث.

(٤)

القدس: استيطان وإحلال وطمس هوية المدينة العربية

١- نظرة تاريخية:

تنفرد مدينة القدس -دونا عن سائر المدن- بمكانة روحية ودينية ورمزية رافقت تاريخها عبر العهود والعصور المختلفة، وتكاد أبنيتها ومساجدها وكنائسها وآثارها الدينية والتاريخية تنطق بهذا التاريخ الممتد والحافل، حيث تتعلق أنظار المسلمين والمسيحيين واليهود بالمدينة المقدسة، وتمثل لكل هؤلاء رمزا دينيا وتاريخيا وسياسيا على درجة فائقة الأهمية -ذلك بصرف النظر مؤقتا عن مصداقية الدعاوى اليهودية والصهيونية، فالقدس بالنسبة للمسلمين فى العالم هى أولى القبلتين وثالث الحرمين وتضم الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى وغيره من الأماكن المقدسة الإسلامية، وهى -أى القدس- بالنسبة للمسيحيين على اختلاف طوائفهم تشغل مكانة هامة، فهى المكان الذى هبط به السيد المسيح ونشر فيه رسالته، وتشمل مجموعة الكنائس والمعابد والأديرة المقدسة المرتبطة بالرسالة المسيحية، أما بالنسبة لليهود فهى موطن الهيكل الذى بناه سليمان ورمز مجدهم الغابر أثناء مملكة داوود وفق الرؤية اليهودية والصهيونية لتاريخ اليهود فى فلسطين قبل الميلاد، على أن مكانة القدس الروحية والدينية تفوق بكثير مجرد الآثار والأبنية والمعالم الدينية التى تزخر بها المدينة المقدسة، والتى يحج إليها المسلمون والمسيحيون واليهود، حيث تمتد هذه المكانة لما هو أبعد من ذلك، أى إلى أعماق الروح الإنسانية التى شهدت فى المدينة المقدسة مولد المثل

الأخلاقيـة السـامية، والقـيم الروحيـة الرفيعـة، المتمثلـة فى الإخـاء والمسـاواة والتسامح بين بنى الإنسان، إذ يضم ترابها رفـات القديسـين والشـهداء والأبطـال وأهل العلم والفقه والحكمة، منها انطلقـت دعـوة المسـيحية للسـلام والمحبـة، وفيها وضع عمـر بـن الخطـاب رضـى الله عنـه عنـدما فتحهـا المسـلمون العهـد العمرى، وهى وثيقة الأمان المعروفة بهذا الاسم والتى كتبهـا عمـر بـن الخطـاب للبطريرك صفرونيوس عام ١٥ هجرية – ٦٣٦ ميلادية، وفيهـا أعطـى المسـلمون الطوائف غير الإسلامية بالمدينة الأمـان عـلى أرواحهـم وممتلكـاتهم وكنائسـهم ونظمهم القضائية سواء كانوا يهوداً أو مسيحيين، وسبقت هـذه الوثيقـة التاريخيـة ظهور القانون العام ومواثيق حقوق الإنسان والأقليات بعدة قرون.

بيد أم مطالعة أولية لتاريخ القدس أو بيـت المقـدس وبصـفة خاصـة قسـماته البارزة تظهر بجلاء أن المدينة المقدسة كان مقدرا لهـا عبـر التـاريخ- أى تـاريخ القدس الذى يقدر فى بعض الدراسات بثمانية وثلاثين قرنا –أن تدفع ثمن تفردهـا وخصوصيتها تارة بسبب موقعها الجغرافى المتميز منذ إنشائها على يـد اليبوسـيين بزعامة ملكهم «سالم اليبوسى» وعرفت المدينـة باسـمها الكنعـانى «أور سـالم» أو مدينة السلام وأسماها العهد القديم «أورشليم» وتارة أخـرى بسـبب الصـراعات بين القبائل الكنعانية والعبرانية وفراعنة مصـر وملـوك بابـل وأشـور حـول المـاء والكلأ والسيطرة والنفوذ وتارة ثالثة بسبب مكانتها الدينية والروحية، ونتيجة لهذه الأسباب منفردة أو مجتمعة عرفت القدس الحصار عدة مرات وعرفت العديد من الغزاة والفاتحين بل تعرضت للدمار عدة مـرات ومـر عليهـا البـابليون والفـرس والإغريق والرومان والمسلمون والصليبيون. وهكذا لم تعـرف مدينـة السـلام إلا القليل من السلام! (أنظر: القدس: التاريخ والحاضـر، تحريـر د.محمـد إبـراهيم منصور، مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط، ١٩٩٧).

إلا أن أخطر حلقات الغزو والحصار للمدينة المقدسة هى الحلقـة الصـهيونية

اليهودية التى لا تزال ترزح تحت نيرها والتـى بـدأت منـذ بدايـة القـرن العشـرين والسنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والتى شهدت ميلاد الحركة الصـهيونية وذلك بسبب علاقات التحالف المعلنة والمضمرة بين هـذه الحركـة وبـين نظـام القوى السائد فى أوائل القرن وقصور حركة التحرر العربية لظروف شتى عن بلـوغ أهدافها المشروعة فى بناء الاستقلال وتحرير فلسطين والقدس.

ونظرًا لمكانة القدس الدينية العالمية، فقد حـرص قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بإفراد مكانة خاصة للمدينة المقدسة، حيث نص هذا القرار على إقامة دولة يهودية وأخرى عربية وأن تحظى المدينة بوضعية دولية خاصـة تحـت بنـد Corpus Sepratum ولم تعتـرف الجمعيـة العامـة ولا مجلـس الأمـن بشرعية وقانونية القرارات التى اتخذتها إسرائيل بشأن المدينة المقدسـة لا قبـل عـام ١٩٦٧ ولا بعد ذلك التاريخ واعتبرت الآثار الناجمة عن هذه القرارات باطلة ولاغية.

٢- المنظور اليهودى الصهيونى للقدس والسيادة عليها:

يثير التعريف بالموقف اليهودى الصهيونى مـن السـيادة عـلى القـدس، بعـض المشكلات ذات الطبيعـة المنهجيـة الإشـكالية، والتـى يحسـن –قبـل بـدء هـذه المعالجة- إبرازها وتشخيصها، على نحو يسمح بإزاحة اللبس والغمـوض الـذى يحيط بهذه المسألة ويمكننا من تحديد موضوع هذه الدراسة بطريقة عملية وبناءة

وأولى هذه المشـكلات المنهجيـة التـى يثيرهـا التعريـف بـالموقف اليهـودى والصهيونى، من السيادة على مدينـة القـدس، هـى صـعوبة عـزل موقـف الحركـة الصهيونية التى قدمت نفسها منذ البدء كحركة اليهود القومية، عن موقـف القـوى الاستعمارية الغربية الأوروبية آنذاك، وتطلعها للسيطرة على العالم غيـر الأوروبـى بما فى ذلك العالم العربى والمشرق العربى وفلسطين والقـدس فى القلـب منـه، أو بعبارة أخرى صراع الغرب- الشرق فى طـور المرحلـة الاسـتعمارية التـى بـدأت

عندما تمكنت أوروبا من تصفية حروبها الدينية واستوعبت النظام الجديد الذى خلقته الثورة الفرنسية، كما أنه ومن ناحية أخرى فإن الحركة الصهيونية التى ظهرت فى أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر قدمت نفسها لساسة أوروبا وأباطرتها وقياصرتها كحل للمشكلة اليهودية فى أوروبا، وكامتداد للحضارة الغربية فى العالم العربى، وخاطبت الذاكرة الغربية التى تحتفظ بمخزون الحروب الصليبية ورغبة التخلص من اليهود، بالذات فقرائهم الذين كان بمقدورهم الانضمام للحركة الثورية والراديكالية التى كانت تزخر بها أوروبا فى ذلك الوقت.

وتبدو أهمية هذه المشكلة على نحو خاص، إذا ما سلمنا وتذكرنا أن «المشكلة اليهودية» كانت نتاجا أوروبيا وليس عربيا، أى ظهرت فى السياق الحضارى الأوروبى، بسبب ظروف وملابسات خاصة بتطور الدول الأوروبية الاقتصادى والسياسى والدينى والثقافى، وقد رتب ذلك أن الضمير الأوروبى والغربى كان مثقلا إزاء اليهود، وعلى استعداد نفسى لمساعدتهم فى البحث عن «وطن قومى» لهم بعيدا عن أوروبا، وهكذا نشأت الأحداث والتداعيات التى أفضت إلى ما نحن عليه الآن فى المشرق العربى وفلسطين.

وفى مقابل ذلك لم يعرف العرب «مشكلة يهودية ما» لا فى العصور الوسطى أو الحديثة ويشهد بعض الكتاب اليهود أنفسهم بما لاقوه عبر التاريخ العربى من معاملة متميزة ومنصفة فى القدس والأندلس وغيرها من الحواضر الإسلامية العربية.

وترتيبا على ذلك فإن معالجة الموقف اليهودى والصهيونى من السيادة على القدس، بمعزل عن التاريخ السياسى والحضارى لعلاقة الغرب بالعالم العربى والمشرق العربى على وجه خاص، تفرضه ضرورات ذات طابع عملى براجماتى وليست ذات طابع منهجى نظرى.

أما ثانى هذه المشكلات فتتعلق بشرعية التمييز بين الموقف اليهودى والموقف الصهيونى من القدس والسيادة عليها، بل أيضا شرعية التفرقة بين

اليهودية والصهيونية بشكل عام، وهو مبحث طويل ومعقد يتجاوز موضوع هذه الدراسة، ذلك أننا نرجح أن السيادة على القدس من منظور يهودى صهيونى ينصرف فى الواقع إلى الصهيونية وكيفية وطريقة تكييفها واستثمارها للديانة اليهودية، أو أسلوب قراءتها للديانة اليهودية والتقاليد اليهودية، وبعبارة أخرى الصهيونية من حيث كونها تركيبا وتأليفا بين العناصر والبنية السياسية للحركة الصهيونية وبين نظرة انتقائية لبنية الديانة اليهودية.

ويعزز من ذلك أن الصهيونية كحركة قومية وسياسية لليهود، وكفكرة علمانية لاقت منذ البدء معارضة الدوائر والأوساط الدينية اليهودية الأرثوذكسية حيث طرحت الصهيونية فكرة العودة السياسية لليهود إلى أرض المعياد فى حين أن هذه الأوساط الدينية الأرثوذكسية كانت تتمسك بفكرة العودة الدينية وبين هاتين العودتين خلاف فلسفى وأخلاقى عميق الجذور، فالعودة التى تقترحها الصهيونية هى عودة تتم عن طريق الإنسان والبشر وبواسطة مجموعة من الصهيونيين العلمانيين التى قطعت علاقتها بجذورها الدينية اليهودية ومن ثم رأت الأوساط الدينية اليهودية أن الصهيونية نوع من الهرطقة والتحريف لليهودية، أما العودة الدينية فهى فكرة ميتافيزيقية دينية يتم تحققها عن طريق الرب ولا دخل للإنسان بها حيث يمكن تجسيدها حينما يتفانى اليهود فى تطبيق واعتناق الشريعة اليهودية، وهكذا فإن الصهيونية تكاد تكون نسخة مشؤومة من القومية والكولونيالية التى شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر وتستخدم فى الوقت ذاته قراءة انتقائية وقبلية للعهد القديم للتغطية على حقيقة أهدافها السياسية وهذا التعارض بين الحجة العلمانية القومية الصهيونية والحجة الثيولوجية اليهودية انتابه فى مجرى التطبيق العملى للصهيونية فى فلسطين تحت الانتداب قبل نشأة الدولة اليهودية وبعدما تغيرات عميقة لأسباب مختلفة بعضها ينتمى للضرورات العملية التى صاحبت نشأة الدولة وبعضها الآخر ينتمى للتطور فى هذه النظرة للصهيونية وذلك إذا ما استثنينا الطائفة اليهودية المعروفة

بـ«ناطورى كارتا» أو حماة الأسوار.

يضاف إلى ذلك أن الموقف من الصهيونية لم يقتصر منذ البدء على اليهود الأرثوذوكس الرافضين والمعارضين لها بل شمل أيضا بعض الأوساط الدينية اليهودية التى قبلت بفكرة الصهيونية باعتبارها خطوة على طريق العودة الدينية حتى لو تمت على أيدى هؤلاء الصهيونيين العلمانيين فهى خطوة تقرب الخلاص وتحقيق الوعد، وهذه الأوساط هى نواة التيار الدينى الصهيونى الذى تطور فى الممارسة العملية واتخذ تجليات تنظيمية وحزبية فى إطار النظام السياسى الإسرائيلى كحزب «المفدال» أى الحزب الدينى القومى وغيره من الأحزاب الدينية الصهيونية.

وأما ثالث هذه المشكلات فينصرف إلى التفرقة بين الموقف اليهودى والصهيونى من القدس قبل نشأة إسرائيل أى قبل عام ١٩٤٨ وبين الموقف اليهودى والصهيونى من السيادة على القدس بدءا من تمكن إسرائيل من احتلال القدس الغربية أو القدس الجديدة خلال حرب عام ١٩٤٨، ذلك أن هذا الموقف قبل عام ١٩٤٨ وإعلان الدولة كان مجرد تصور نظرى سياسى حول كيفية تدعيم الوجود اليهودى فى مدينة القدس العربية ضمن الخطة الصهيونية لإقامة الدولة هذا فى حين أن السيادة تتعلق بالممارسة العملية للصلاحيات الإدارية والتشريعية والقانونية فى القدس ولم يكن من الممكن الحديث عن السيادة قبل نشأة إسرائيل كدولة واحتلالها للقدس الغربية فى عام ١٩٤٨ واحتلال شطرها الشرقى أى القدس الشرقية خلال عدوان عام ١٩٦٧.

٣- الذكرى الخمسون لاحتلال القدس الشرقية:

في عام ٢٠١٧ حلت الذكرى الخمسون للعدوان الإسرائيلى فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل للأراضى العربية، واحتلالها على نحو خاص القدس الشرقية، المدينة المقدسة للمسلمين والمسيحيين على حد سواء والتى تمثل -أو كانت تمثل- للشعب الفلسطينى المركز الروحى والثقافى والسياسى

والاقتصادى قبل ضمها عقب العدوان، تحت المسمى الإسرائيلى «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية»، وتحت هذا المسمى الذى يفتقد إلى الشرعية والقانونية، وفق كافة القرارات الدولية، تعرضت المدينة المقدسة لخطط إسرائيلية من كل نوع، خطط استيطانية تحركت فى ثلاث دوائر، دائرة داخلية تتضمن توسيع القدس الشرقية من ٦كم٢ إلى ٧٣ كم٢ من أراضى الضفة الغربية ضمن حدود بلدية القدس التوسعية، ودائرة أخرى وسطى عرفت باسم «القدس الكبرى وتشمل ٣٣٠ كم٢ من الضفة الغربية، والدائرة الخارجية وتشمل ٦٦٥ كم٢ وتعرف بالقدس «المتروبوليتانية» وارتفع عدد المستوطنين فى الدائرة الأولى من الصفر عام ١٩٦٧ إلى ٨٠ ألف مستوطن، وفى الدوائر الأخرى إلى نحو ٦٠ ألف مستوطن، وهذا الاستيطان الكثيف فى القدس والتوسع الاستعمارى فى محيطها يمثل خطة تهويد كاملة، بل وخطة عنصرية تحفل بالعديد من أوجه التمييز واللا مساواة القائمة على الرؤية العنصرية الإسرائيلية.

٤- الأوجه المختلفة للخطة العنصرية إزاء القدس

من أهم مظاهر هذه الخطة العنصرية فرض قيود مشددة على رخص البناء للفلسطينيين، وهدم المنازل ومصادرة الأراضى، وتعديل قوانين الجنسية والإقامة، بحيث يحظر جمع شمل العائلات، وحرمان آلاف الفلسطينيين من الإقامة والسماح للسلطات الإسرائيلية بالتدخل فى حياة الفلسطينيين الخاصة وفرض رقابة عليهم أقرب إلى التجسس لمعرفة من يقيم فعلا فى المدينة المقدسة ومن لا يقيم؛ لتطبيق القواعد الجديدة التى يقرها ما عرف بقانون «مركز الحياة» الذى صدر فى عام ١٩٩٥، والذى ينص صراحة على ضرورة أن يقدم راغبو الإقامة الدائمة وحاملو البطاقات الدائمة ما يثبت دوريا أنهم يقيمون ضمن حدود بلدية القدس وأن يقدموا من الأوراق ما يثبت ذلك عمليا. (انظر: دعاء حمودة وآخرين ما وراء الحيز المكانى، دراسات فلسطينية العدد ١٠٨-٢٠١٧.)

والهدف من وراء تطبيق هذه الاستراتيجيات الاستيطانية ومحاورها المختلفة وكذلك تعديلات قوانين الجنسية والإقامة وتشديد شروط تجديدها والفحص الدورى للمستندات بالإضافة إلى هدم البيوت ومصادرات الأراضى الفلسطينية، هو بلا شك حمل المقدسيين على الهجرة والإقامة فى مدن أخرى فى الضفة الغربية أو فى محيط القدس، أو الإقامة فى إحياء عشوائية ومكتظة بالسكان وذلك لتحقيق أكثرية يهودية وإضفاء الطابع اليهودى على المدينة وطمس معالمها العربية والفلسطينية وتغييب طابع المدينة التاريخى والإسلامى والمسيحى.

وتستثمر هذه الخطط الإسرائيلية مخصصات مالية كبيرة باعتبارها هدفا قوميا إسرائيليا، تجمع عليه كافة التكتلات السياسية والأحزاب الدينية والعلمانية والقومية فى إسرائيل، كما ترتكز على العنف البنيوى والوجود الطاغى للمؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية فى حياة الفلسطينيين والمقدسيين، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء جدار الفصل العنصرى الإسرائيلى والذى تحدد خط سير البناء فيه منذ عام ٢٠٠٢ بناءا على التصور الإسرائيلى لشكل الحل النهائى مع الفلسطينيين، وعلى ضوء توفر خصوبة الأراضى ومصادر المياه، والمواقع الاستراتيجية والكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبرى، حيث باتت مدينة القدس التى أصبحت داخل الجدار معزولة عن بقية الضفة الغربية ولا يتم الدخول إليها إلا عبر بوابات التفتيش وموافقات إسرائيلية على الدخول بشروط خاصة.

وقد حالت المشروعات الاستيطانية دون التواصل بين أحياء القدس الشرقية، وبينها وبين الضفة الغربية، وأصبحت القدس الشرقية تكاد تكون على هامش المجتمع الفلسطينى، بعد أن كانت مركزه الروحى والثقافى والسياسى والاقتصادى، وكذلك يهدد الجدار العنصرى آلاف الفلسطينيين بسحب هوياتهم بسبب وجودهم خارج الجدار، بل تشير بعض التقارير من القدس إلى أن الجدار العنصرى قسم أحد المنازل إلى جزءين الأول يقع فى حدود القدس والثانى فى

الضفة الغربية، غرف النوم فى القدس بينما الصالة فى الضفة الغربية (أنظر الحياة ٢١ مايو ٢٠١٧)، وبطبيعة الحال لا يقف الأمر عند حدود هذا التقسيم الشاذ، وإنما يمتد إلى حياة هؤلاء المواطنين وصعوبات تتعلق بتقديم الخدمات وإثبات الإقامة والحصول على بطاقتها والمعاناة الإدارية وأعباء اللجوء إلى القضاء والذى انتهى فى بعض الحالات إلى مغادرة بعض العائلات للقدس وفقا للحكم الذى أصدره.

تندرج كل هذه العمليات الاستيطانية والقانونية والأمنية فى إطار تحقيق سياسة «الإزاحة الديموجرافية» للفلسطينيين المقدسيين؛ بهدف تفريغ القدس من سكانها وحشرهم فى إطار «جيتوات» معزولة عن المدينة ومكتظة بالسكان، وتنفيذ مخطط التهويد وتغييب الطابع العربى للمدينة، وتفكيك البنية الثقافية والتقاليد الاجتماعية ومرجعيات الحماية التقليدية لدى المجتمع الفلسطينى المقدسى كالعشيرة والعائلة الممتدة، بل وتفكيك الأسر والعائلات الفلسطينية على ضوء صعوبة الحصول على الإقامة لمتزوجين من أبناء الضفة الغربية من أهالى القدس وصعوبة جمع شمل هذه العائلات فى إطار قوانين الجنسية والإقامة المعدلة.

بالرغم من أن قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على التوصية أخلاقيا التى قدمتها اللجنة المكلفة بدراسة الوضع فى فلسطين، لم يكن قرارا اللاأخلاقية أو عادلا على أى نحو من الأنحاء لأنه أقر حقوقا لا يمتلكها لمنظمات وعصابات صهيونية لا تستحقها، فإن هذا القرار الذى رفضه العرب فى حينه، قد خصص لمدينة المقدسة وضعا خاصا دوليا تدار بواسطته شؤون المدينة المقدسة وكذلك آثارها ومزاراتها الدينية والتاريخية بمشاركة ممثلين عن الطوائف المختلفة التى تعيش فى المدينة، وبمقتضى هذا النظام الدولى، تظل المدينة المقدسة مستقلة ولا تخضع لا للدولة العربية ولا للدولة اليهودية اللتان تحدث عنهما هذا القرار، وإن كانت إسرائيل قد قبلت هذا القرار فإن موافقتها عليه لم تكن فى الواقع سوى موافقة تكتيكية ومؤقتة للحصول على وثيقة دولية وقانونية يرتكز إليه

وجودها، وما يؤكد ذلك هو سيطرة إسرائيل فى نهاية الحرب التى نشبت بينها وبين الدول العربية على ما يفوق نسبة ٥٤٪ التى خصصها القرار المذكور للدولة اليهودية، حيث احتلت وسيطرت بالقوة على ما يقرب من ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، كما أن إسرائيل والقوات اليهودية المشكلة من «البلماخ» و«الهجاناه» استولت على ما يقرب من ٨٤.١٣٪ من القدس بحدودها البلدية والانتدابية والتى أصبحت تعرف فيما بعد بالقدس الغربية، واستمر هذا الوضع طيلة الفترة من ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية أى ذلك الجزء المتبقى من المدينة المقدسة فى حوزة الجانب العربى والفلسطينى.

٥- أرض السفارة الأمريكية فى القدس ملكية فلسطينية:

ومن المفارقات التى يمكن رصدها فى هذه الآونة التى تردد فيها عزم الإدارة الأمريكية الجديدة نقل سفارتها إلى القدس وهو ما تم تأجيله لمدة شهور أخرى، إن الأرض التى خصصت للسفارة الأمريكية فى القدس هى أصلا ملكية فلسطينية لمواطنين فلسطينيين والأوقاف الفلسطينية، وقد استغرق إعداد هذه الدراسة مدة ٦ أعوام تحت إشراف الأستاذ وليد الخالدى (أنظر وليد الخالدى: أرض السفارة الأمريكية، دراسات فلسطينية العدد ١١٠ لعام ٢٠١٧).

وقد ساهم فى هذه الدراسة ٤٠ شخصا، توصلوا إلى أدلة تثبت الملكية الفلسطينية لهذه الأرض من خلال الاستعانة بمحفوظات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين فى نيويورك ومكتب السجلات العامة فى لندن ووزارة الخارجية الأمريكية وبلدية القدس وسجل ملكية الأراضى وورثة الملاك الأصليين.

لم يعترف المجتمع الدولى بضم إسرائيل للقدس الشرقية ولم يعترف بسيادتها على القدس الغربية باستثناء دولتين هما كوستاريكا والسلفادور والولايات المتحدة لم تعترف حتى الآن بسيادة إسرائيل في القدس الغربية، وربما يوضح ذلك

إلى حد كبير المأزق الذى تواجهه السياسة الإسرائيلية فى القدس، فرغم المضى قدما فى تدعيم وتعزيز أسطورة العاصمة الموحدة والعاصمة الأبدية وأن المدينة المقدسة لن تقسم مرة أخرى فإن المجتمع الدولى لا يزال يحتفظ بموقفه المتمثل فى عدم الاعتراف بالإجراءات والقرارات والقوانين الإسرائيلية المتعلقة بالقدس رغم عجزه عن وضع إرادته موضع التنفيذ واستتباعها بإجراءات تكفل ردع إسرائيل عن الاستمرار فى مخططاتها إزاء القدس.

٦- مواجهة الموقف الإسرائيلى:

تحظى إسرائيل حتى إشعار آخر «باستثنائية» و«تفرد» لم تحظى به دولة أخرى فى العصر الحديث تمكنها من تجاهل تطبيق القرارات الدولية والاستخفاف بقواعد القانون الدولى والقانون الإنسانى الدولى يعزز من هذه الاستثنائية تواطؤ المجتمع الدولى وازدواجية معاييره خاصة من قبل القوى الغربية الكبرى، كما يدعم هذه الاستثنائية الخلل فى ميزان القوى لصالح إسرائيل:

ومع ذلك فإن هذه القرارات الدولية يمكنها أن تستثمر على نحو آخر من قبل الفلسطينيين والدول العربية، ويتمثل ذلك فى خوض معركة أخلاقية ضد إسرائيل وكشف طبيعتها العنصرية ضد العرب والشعب الفلسطينى وفضح لا أخلاقيتها بل وتنكرها الدائم للقيم الإنسانية المشتركة ومبادئ حق تقرير المصير للشعوب، وهذه معركة رغم أنها تبدو حجة الضعيف إلا أنها وبالرغم من طابعها السلمى قد تبدو أكثر ضراوة وتأثيرا من القوة السافرة ذاتها، لأنها معركة تخاطب الضمير العالمى والإنسانى والرأى العام العالمى المتعاطف مع القضية الفلسطينية وحتى الآن فشلنا جزئيا فى هذه المعركة لأننا ربما لم نخضها أصلا، ذلك إنها بحاجة لإعداد وتخطيط وكوادر واستراتيجية قومية لخوضها وفضلا عن ذلك فهى بحاجة لموارد ومخصصات مالية، لقد خسر النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا هذه المعركة وسقط

عبر الحصار والمقاطعة وافتضاح أمره بحيث أصبح من العار أن تؤيده الـدول حتـى تلك التى ساندته من قبل، قد تختلف الحالة الإسرائيلية فى الدرجة وليس فى النوع مع الحالة الجنوب أفريقية ومع هذا فإن هذا الاختلاف لن تتضح أبعـاده إلا مـن خـلال الممارسة، ولا يمكننا الركون إلى هذا الاختلاف للتقاعس عن أداء هذه المهمة.

من ناحية أخرى فإنه فى مواجهة مخطط تهويد القدس وتفريغهـا يعتبـر صـمود المقدسـيين أكبـر عـائق فى وجـه هـذا المخطـط تمسـكهم بإقـامتهم ومنـازلهم ووجودهم هو حجر الزاوية فى أية مواجهة مستقبلية حول القدس.

بيد أن هذا الصمود بحاجة لظهير عربى رسمى وشعبى لتعزيزه ودعمـه واسـتمراره من خلال دعم الأنظمة والمجتمع المدنى للشعب الفلسطينى، دعـم مـادى وسياسـى ومعنوى لتمكين المقدسيين من البقاء ومواجهة المخطط الصهيونى وتنظـيم شـبكات للتضامن مع المقدسيين والشعب الفلسطينى مع منظمات مناهضة العولمة ومنظمـات حقوق الإنسان واستخدام التقنيات الحديثة فى التواصل مع المجتمع المـدنى العـالمى وبلورة خطاب عربى فلسطينى حديث وعصرى يتركز حول المساواة ومناهضة التمييز والعنصرية وهو ما تفتقده القضية الفلسطينية، حيث إن الخطاب الإسرائيلى هـو السـائد والمسيطر على قطاعات كبيرة من الرأى العام من خلال الوجود اليهـودى والصـهيونى فى صميم نسيج المجتمعات الغربية الثقافى والعلمى والاستراتيجى.

لن تتمكن إسرائيل ورغم الأمر الواقـع المفـروض مـن التنكـر لحـق الشـعب الفلسطينى فى القدس الشرقية كعاصمة لدولته ولا تـزال الـدول العربيـة مجتمعـة وحتى الآن تصر على المبادرة العربية ببنودها حـول الدولـة الفلسـطينية والقـدس واللاجئين ورغم الانهيار فى المشهد العربى الراهن ورغم الضغوط التى مورسـت على العديد من الأطراف العربية لتعديل هذه المبادرة إلا أنها باقيـة كمـا هـى وأيـة تسوية لابد أن تأخذ فى اعتبارها تلك المبادرة كحد أدنى لا يمكن التنازل عنه.

الفصل الثالث:

- -

تطور علاقات إسرائيل الدولية

(١)

تطور علاقات إسرائيل الآسيوية

يمكن قياس فاعلية الدولة وحضورها فى المحافل الدولية والمجتمع الدولى، بقوتها العسكرية وقدرتها على بلورة تصور لأمنها الوطنى ووضعه موضع التنفيذ والتطبيق، أو بقوة بنائها الاقتصادى وعلاقاتها التجارية وطاقتها التصديرية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وكذلك بقدرة الدولة على نسج علاقات دولية مؤثرة وفعالة، وإقامة تحالفات جديدة تعزز مكانتها السياسية والدولية، وترتبط هذه الفاعلية بمدى كفاءة أجهزة الدولة المعنية بالتخطيط الاستراتيجى والسياسى وقدرتها على رصد وتحليل المتغيرات الجديدة فى الساحة الدولية، وتشخيص الوضع الدولى واستثماره فى إطار تعزيز المصلحة الوطنية بكافة الأدوات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية ليس باعتبارها مجالات منفصلة، وإنما تكمل بعضها بعضاً وتصب فى اتجاه تحقيق الهدف المشترك للدولة.

وإذا صح اعتماد هذه المقياس لفاعلية الدولة فإن العديد من التقارير العربية والدولية، وكذلك الأبحاث والدراسات، تشير بوضوح إلى تفوق الكيان الإسرائيلى فى المجال الاقتصادى ومؤشراته النوعية كالقدرة على التصدير فى مجال البرمجيات وغيره ومستوى الدخل الفردى، وكذلك فى إطار التطور العلمى والتكنولوجى ومؤشراته المختلفة، كالأبحاث والمؤتمرات وبراءات الاختراع وميزانيات التطوير وانفتاح الجماعة العلمية الإسرائيلية على الخارج.

فى هذا السياق يجئ تطور علاقات إسرائيل الدولية وخاصة فى آسيا والهند والصين على نحو خاص، وكذلك أفريقيا ودول حوض النيل كمقياس للفاعلية الإسرائيلية والصهيونية فى تعزيز علاقات الكيان الصهيونى الدولية والإقليمية وقدرته على فتح أفق لعلاقات جديدة ونوعية تضفى على هذا الكيان مزيداً من شرعية الأمر الواقع وتحرره من قيود الارتباط الأحادى بالولايات المتحدة الأمريكية والتبعية السياسية الممكنة من جراء الاقتصار فى علاقاتها على قطب واحد أو أوحد، وتوسع فى الوقت ذاته هامش المناورة السياسية والدبلوماسية أمامه وتمنحه أوراقاً للضغط على العالم العربى، وتمكنه من كسر أطواق العزلة التى تمكنت الدبلوماسية المصرية والعربية من بنائها حول إسرائيل طوال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات.

بيد أنه إذا أمكن بناء تفسير للتفوق الإسرائيلى العسكرى والاقتصادى والتكنولوجى على ضوء المثلث المعروف المتمثل فى تحالف إسرائيل والغرب والولايات المتحدة على نحو خاص، والمساعدات والمنح والقروض التى تتلقاها، وامتدادات إسرائيل اليهودية والصهيونية فى الخارج، الجاليات اليهودية واللوبيات اليهودية فى الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أوروبا الغربية وأخيراً وليس آخراً التماس المباشر والاقتراب المباشر أيضاً من دوائر ومراكز البحث العلمى والتكنولوجى فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها وانتفاء القيود الغربية على ولوج إسرائيل للتكنولوجيات المتقدمة فى الدفاع وغيره من المجالات، فإنه من الصعوبة بمكان تفسير تطور علاقات إسرائيل الدولية فى آسيا وأفريقيا والهند والصين على نحو خاص، إلا على ضوء تقاعس النظام العربى والدول المؤثرة فيه عن القيام بمهمته فى حصار ومقاطعة إسرائيل وكشف طبيعتها العنصرية والعدوانية بل وتخليه عن هذه المواجهة الدبلوماسية الضرورية والمهمة فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى إن فى حالة السلم وإن فى حالة الحرب.

غير أن النظام العربى لم يعد كما كان عليه الحال فى هذه الحقبة التى سلفت الإشارة إليها؛ حيث افتقد إلى الفاعلية والتأثير وتعرضت قاعدة العمل العربى المشترك والتضامن العربى لهزات عنيفة، وتعرضت الدول العربية لتأثيرات كبيرة وضخمة من جراء نمو أدوار الفاعلين الإقليميين كتركيا وإيران وإسرائيل، ودخل العالم العربى منذ بداية العقد الثانى من الألفية الثالثة فى مسلسل يبدو أن لا نهاية له، من الإرهاب والانتفاضات.

وتعرضت الدول الوطنية فى سوريا والعراق وليبيا واليمن لهزات عنيفة، وتغير جدول الأعمال بطريقة ملفتة للنظر، عنوانها إنقاذ الدولة الوطنية وإعادة البناء والتركيز على الاعتبارات الداخلية، وحسم معركة وجود الدولة الوطنية فى مواجهة الإرهاب والعنف، الذى لم يعد احتكارا للدولة بل شاركتها فيه جماعات وفاعلين أقل من الدولة من الإرهابيين والمتشددين والعقائديين الطائفيين، ولم تفلح الحدود الجغرافية والسياسية التى كانت قائمة فى منع تدفق الإرهابيين من كل حدب وصوب، وكذلك تدفق الأموال والسلاح لتمويل هذه الجماعات، وتملكها عتادا وعدة متجددين طوال هذه السنوات العجاف، ولم تعد هذه الدول والأنظمة قادرة على حماية مواطنيها، وتوفير ملاذات آمنة لهم فتدفقوا فى موجات نزوح وهجرة إلى الشواطئ الأوروبية فى مشهد غير مسبوق فى تاريخ الهجرات فى المنطقة برمتها.

وقد أفضى كل ذلك إلى توارى القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى إلى خلفية المشهد العربى، وأصبح لكل دولة عربية «شأن يغنيها» عن الاهتمام بهذه القضية فى حين أن الدبلوماسية الإسرائيلية تستثمر هذا الفراغ الذى خلقه تعثر النظام العربى والتحديات التى يواجهها إقليميا وداخليا.

وتكاد تكون مصر هى الدولة الوحيدة «الناجية» من آثار هذه العواصف

والاحتجاجات التى أفضت إلى زعزعة أركان الدولة العربية الوطنية وعصفت بالاستقرار القائم قبلها، وفرضت أجندة جديدة على المنطقة العربية وفتحت الباب للإرهاب والجماعات الإرهابية تحت مسمى «الإسلام السياسى» ودولة الخلافة.

فمصر انتبهت مبكرا لهذا المخطط وخبرت عواقبه إبان العام الواحد الذى سيطر فيه الإخوان المسلمون وحلفاؤهم من التيارات الإسلامية على مقدرات البلاد، ووضعت نهاية لهذه السيطرة فى الثلاثين بين يونيو عام ٢٠١٣ وتمكنت من استعادة كيان الدولة وهيبتها ومواجهة الإرهاب والسير قدما فى مضمار التنمية وتجديد البنية التحتية وخطة انطلاق الاقتصاد المصرى.

ومن الملفت للنظر حقا ذلك النجاح الكبير الذى حققته مصر فى مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المصرية، حيث تمكنت مصر من القيام بنقلة نوعية وكيفية فى علاقاتها الدولية الآسيوية والأفريقية والأوروبية، على قاعدة التوازن والتعدد والانفتاح على مختلف التكتلات الإقليمية والدولية، واستثمرت مصر فى ذلك التقاليد العريقة للدبلوماسية المصرية والثقل المعنوى والحضارى الذى تتمتع به مصر، وتمكنت مصر من استعادة مواقعها التقليدية فى أفريقيا ودول حوض النيل من خلال العديد من الخطوات والأساليب مثل الحوار والتفاوض وزيارات القمة بين الرؤساء وإنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية فى عام ٢٠١٤ مع أفريقيا والعالم الإسلامى، وتبادلت مصر زيارات القمة مع الصين والهند وغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية والأوروبية الغربية.

وتمكنت مصر من تأكيد حضورها فى المشهد الدولى وفى الدوائر التى كانت مؤثرة فيها فى العقود السابقة وهذا الحضور يعزز مكانة القضية الفلسطينية والمطالب العربية، فثمة علاقة جدلية بين تطلع مصر لتحقيق مصالحها القومية وأمنها القومى وبين الأمن القومى العربى واستعادة القضية الفلسطينية لمكانتها فى الساحة الدولية، ودفع الجهود التى ترمى إلى تحقيق السلام فى حدوده المقبولة

دوليا وإقليميا وعربيا والمستقرة منذ عدة عقود.

ولا تزال مصر تسير فى طريق بناء النموذج الذى كانت قادرة دوما على بنائه؛ إن فى الداخل أو فى الخارج من زاوية التنمية والتعاون والشراكة مع مختلف الأقاليم والتكتلات التى بمقدورها تعزيز المصالح المصرية والمصالح المشتركة.

ولا شك أن حضور مصر فى المشهد الدولى من شأنه أن يعزز المطالب العربية فى السلام والاستقرار ومحاربة الإرهاب كما أن تنويع علاقات مصر الدولية يصب فى النهاية لمصلحة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ويحجم التغلغل الإسرائيلى فى آسيا وغيرها من المناطق والأقاليم ومن المهم فى هذا السياق معرفة وتفهم الكيفية والأساليب التى تمكنت بها إسرائيل من مخاطبة الدول الكبرى فى آسيا والخطاب الإسرائيلى الموجه لهذه الدول، فهذه المعرفة تفتح الطريق لابتكار أساليب وبلورة وصياغة خطاب موجه لهذه البلدان.

إسرائيل وآسيا:

حققت إسرائيل اختراقات استراتيجية مهمة على صعيد القارة الآسيوية، حيث نجحت فى إقامة علاقات مع العديد من دول القارة، أبرزها تركيا واليابان وتايلاند وبورما وكمبوديا والصين والهند، وذلك عبر استراتيجية الطرق المتواصل على أبواب آسيا، التى كانت فيما يبدو محكمة الإغلاق فى وجه إسرائيل؛ بسبب التعاطف الآسيوى مع القضية الفلسطينية والعلاقات التاريخية التى ربطت العرب بآسيا عبر حركة التضامن الإفريقى الآسيوى وحركة عدم الانحياز.

ولم تستند إنجازات إسرائيل فى هذا المضمار على مجرد انتظار فتح أبواب آسيا أو التعويل على المتغيرات الدولية، وإنما تبنت استراتيجية نشطة؛ منذ أن اصطدمت بجدار الرفض الآسيوى وخاصة من قبل الصين والهند فى عقد الخمسينيات عندما كان موسى شاريت رئيساً لوزراء إسرائيل.

خطاب إسرائيل الدعائى الموجه للهند:

ارتكز الخطاب الإسرائيلى الموجه للهند من أجل تحقيق الأهداف الإسـرائيلية حول عدد مـن العناصـر المترابطـة التـى بمقـدورها التـأثير عـلى مواقـف النخبـة والحكومة والرأى العام، أول هذه العناصـر يتمثـل فى زعـم إسـرائيل بأنهـا دولـة آسيوية وأنها جزء لا يتجزأ من القارة الآسـيوية، وفـق مـا قالـه موسـى شـاريت فى الخمسينيات، ومن هذا الموقع الجغرافى فـإن إسـرائيل وضـعت نفسـها فى حالـة جوار جغرافى وحسن جوار يرتب إمكانية تبادل المصالح والمنافع كما هو العرف فى العلاقات الإقليمية، ويعنى ذلك أن إسـرائيل ليسـت غريبـة عـلى المنطقـة وأن علاقتها بالغرب لا تقلل من انتمائها الآسيوى ولا تعرقله، مـن ناحيـة أخـرى فقـد زعمت فى خطابها الموجه للهنـد بأنهـا تمثـل «بيـت خبـرة» فى مقاومـة الإرهـاب الإسلامى والفلسطينى فى الأراضى المحتلة وإسرائيل، ويمكنها أن تقـدم خبرتهـا للهند لمواجهة تداعيات النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير، وتقليص موجات الإرهاب والتمرد التى يقودها إسلاميون متشددون مـن كشـمير، وبـذلك تسـتغل إسرائيل مشكلات الهند فى كشمير ومع باكستان لخلق مصـالح مهمـة للهنـد مـع إسرائيل عبر إقامة العلاقات والتعاون بين البلدين.

على صعيد آخر فإن إسرائيل تزعم أنهـا البلـد الـديموقراطى الوحيـد فى منطقـة الشرق الأوسط، كما أن الهند مـن أكبـر وأعـرق الـديموقراطيات فى شـبه القـارة الهندية والبلدان الآسيوية، وذلك أحد أوجه الشبه والتماثـل بـين البلـدين ويبـرر تعاون الديموقراطيات فى مواجهة الإرهاب والدول الاستبدادية.

وتعلم إسرائيل فى هذا السياق، المشكلات التى تواجهها الهند فى مجال تطـوير نظمها الدفاعية والتسليحية، وتأكيد أمنها الإقليمى، حيث تعـانى الهنـد مـن قـدم أنظمة التسلح السوفيتية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السـابق، وحاجتهـا لتجديد هذه النظم وتطويرها، وصعوبة الحصول عـلى تكنولوجيـات متقدمـة مـن

الولايات المتحدة الأمريكية وتقدم إسرائيل نفسها فى هذا الإطار كحلقة وصل الهند بالتكنولوجيات المتقدمة فى مجال الدفاع والتسليح وتطوير نظم التسلح وأجهزة الإنذار المبكر من طراز «فالكون» المحمول جواً، وتحتل إسرائيل المرتبة الثالثة فى الدول التى تصدر السلاح إلى الهند.

ومن الواضح أن الخطاب الدعائى الإسرائيلى الموجه للهند يجمع بين إرضاء الطموح الهندى فى التفرد كأكبر ديموقراطية فى آسيا وبين المصلحة الوطنية الهندية فى الحصول على تكنولوجيا متقدمة فى مجال الدفاع ومعالجة قضايا الأمن القومى الهندى فى كشمير وشبه القارة الهندية، بيد أنه مهما كان الخطاب الإسرائيلى فإن استجابة الهند لهذا الخطاب وصياغة معالم سياسية هندية إزاء إسرائيل، اقترنت بظروف إقليمية ودولية اقتضت إعادة النظر فى موقف الهند إزاء إسرائيل، فثمة من ناحية مشهد التسوية الرسمية العربية والتى بدأتها مصر باتفاق كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩، واعتراف مصر بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وبعد ذلك وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية ضد العراق قبل العرب مجتمعين صيغة مؤتمر مدريد وإطار التفاوض الثنائى والتفاوض متعدد الأطراف بهدف التوصل لاتفاقيات سلام وفق القرار ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذلك انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فى شرق أوروبا والذى كان حليف الهند ومصدر تسليحها حتى ذلك الحين، وفى ذات الوقت فإن الولايات المتحدة الأمريكية والحديث عما أسمى النظام العالمى الجديد قد فرضا مزيداً من القيود على الانتشار النووى والتكنولوجيات المتقدمة؛ للحؤول دون تملك بعض القوى والدول لهما وانطبق ذلك على الهند التى كانت تطور مشروعها الوطنى لتحديث الدفاع وتعزيز أمنها الوطنى.

وكان الاعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات معها وتدعيم التعاون بين البلدين فى

المجال العسكرى والسياسى والاقتصادى والتكنولوجى مخرجاً واقعياً لتطوير وتحديث الدفاع الهندى وتعزيز المصلحة الوطنية الهندية وإعادة بناء الموقف التقليدى الهندى إزاء إسرائيل خاصة وأن الدول العربية ذاتها أو بعضها قامت بالفعل بتغيير موقفها إزاء إسرائيل، فالهند ليست ملكية أكثر من الملك، وأدركت الهند بحكم خبراتها وحساسياتها السياسية أن إسرائيل هى المدخل إلى التعاطف الغربى، وبوابة الحصول على مستلزمات تطوير أبحاث الدفاع الهندية.

على صعيد آخر فإن غياب أية مبادرات عربية موجهة للهند تنطوى على إحياء بعض الأطر المؤسسية للعلاقات التاريخية بالهند، أو خلق مؤسسات جديدة تدعم المصالح المشتركة العربية الهندية، أو تقدم الهند مزايا نسبية مقارنة بعلاقتها بإسرائيل، قد عزز من التوجه الهندى الجديد وساعد للهند على التحرر من تلك القيود المعنوية والرمزية والتقليدية التى كانت تحكم الموقف الهندى من إسرائيل.

إسرائيل وباكستان:

كان لتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية خاصة فى مجال الدفاع والتسليح والتكنولوجيا تأثيرات هامة على باكستان الجار النووى المسلم للهند، والطرف الآخر فى النزاع حول كشمير، حيث ارتأت باكستان أن التعاون الهندى الإسرائيلى خاصة فى مجال التجسس بالطائرات ذات التكنولوجيا المتقدمة فى جمع المعلومات، من شأنه أن يخل بالتوازن الإقليمى بين الهند وباكستان، وأن يعزز قدرات الدفاع الهندى فى مواجهة باكستان، لاسيما وأن الهند طالما زعمت مراراً أن التعاون مع إسرائيل عسكرياً موجه للباكستان؛ بمعنى أنه فى حالة قيام حرب بين البلدين فإن الهند ستحظى بدعم قوة عسكرية لا بأس بها ألا و هى قوة إسرائيل فى مواجهة ذلك لوحت باكستان بأن مصلحة إسرائيل معها تفوق بكثير مصلحتها مع الهند؛ لأن باكستان هى القوة النووية الإسلامية الوحيدة وبمقدورها

تسريب تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل لأطراف النزاع العربى مع إسـرائيل، وفى الوقت ذاته فإن إسرائيل حريصة على تحييد القوة النووية الباكستانية فى أى صـراع مستقبلى مع العرب والمسلمين.

ونتيجة لحسابات معقـدة أجرتهـا كـل مـن إسـرائيل وباكسـتان شـاركت فيهـا الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ضوء ظروف خاصة بالحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر، يمكن القول أن تفاهما استراتيجياً غير مكتوب بين إسرائيل وباكستان يجرى العمل به، يقضى بعدم التدخل فى المجال الجغرافى الحيوى للآخر، وعـدم الإخلال بموازين القوى فى الأقاليم التى توجد بهما إسرائيل وباكستان، فإسـرائيل لا تتدخل إلى جانب الأطـراف التـى تنـاوئ باكسـتان فى كشـمير وآسـيا الوسـطى وأفغانستان كما أن باكستان لن تتدخل إلى جانب الأطراف المتنازعة مع إسرائيل.

ولكل من البلدين مصلحة حيوية فى هذا التفاهم غيـر المكتـوب، أو «التفـاهم الاستراتيجى الصامت» كما أسماه البعض.

بيد أن ملف العلاقات بين باكستان وإسرائيل يخضـع لتنـازع تيـاران أساسـيان أولهما قومى ليبرالى يسلم بأن العرب قد خذلوا باكستان فى قضية كشمير وهو عـلى استعداد للاعتـراف بإسـرائيل اسـتناداً إلى هـذه القاعـدة، أمـا الثـانى وهـو التيـار الإسلامى السائد وهو وإن كان يقر بخذلان العرب لباكستان فى القضية الكشميرية إلا أنه يرى أن القضية الفلسطينية هى قضية باكستان الأولى ولا يرغب فى الاعتراف بإسرائيل.

وتستهدف باكستان من المناورة حول ملف علاقتها بإسرائيل أمـرين، وذلـك في الحد الأدنى المقبول باكستانيًّا، الأول تحييد المؤسسة العسـكرية الصـناعية في إسرائيل؛ حتى تقلص من دعمها التكنولوجي للهند، أما الثاني فهو تحييـد اللـوبي الموالي لإسرائيل في مؤسسة صنع القرار الأمريكي المتعلق بباكستان، خاصة بعـد

أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، والقرارات المهمة التي اتخذتها باكستان في إطار الحرب على الإرهاب؛ وذلك بهدف صوغ سياسة أمريكية في المنطقة تعترف بمصالح باكستان الحيوية وضرورات أمنها القومي في الإقليم .

إسرائيل والصين:

خضعت علاقة الصين بإسرائيل لميراث ومعادلات الحرب الباردة؛ حيث اعترفت إسرائيل بالصين الشعبية اعترافًا كاملاً وقانونيًّا عام ١٩٥٠، غير أن الصين لم تبادل إسرائيل هذا الاعتراف؛ حيث انخرطت الصين الشعبية في معسكر باندونج وعدم الانحياز، وتبادلت العلاقات الوثيقة بالدول العربية، لا سيما في الستينيات، وأيدت نضال الشعب الفلسطيني وكفاح الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، في عقد السبعينيات بدأت بوادر إيجابية في علاقات الصين بإسرائيل؛ حيث أيدت الصين مبادرة السادات ومعاهدة كامب ديفيد والحل السلمي للقضية الفلسطينية .

من ناحية أخرى كانت هذه الفترة تشهد تفاهمًا تدريجيًّا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عبر ما عرف بدبلوماسية «البينج بونج»، وتبنت الصين في أواخر السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسعت لتحسين علاقاتها بالدول الأخرى .

كانت محصلة هذه التطورات إيجابية على العلاقات بين الصين وإسرائيل، حيث قلصت هذه التطورات الحرج عن إسرائيل في معرض سعيها لتطوير علاقاتها بالصين، فالحليف الأول لإسرائيل، أي الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذ مسارًا مختلفًا في علاقته بالصين، ومن ناحية أخرى فإن توقيع معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية قد رفع الحرج عن الصين في نظرتها لإسرائيل، ومنذ ذلك الحين اتجهت العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى تجاوز مناخ الحرب الباردة واستكشاف آفاق المصالح الممكنة بين الجانبين .

وعبر عدة صفقات عسكرية في مجال الطيران والدبابات والصواريخ والأجهزة الإلكترونية المتنوعة، في أوائل الثمانينيات ومنتصف الثمانينيات، حدد كل من الجانبين أجندة المصالح والأولويات التي ينشد تحقيقها من خلال التعاون والتقارب الذي أفضى إلى إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين في ٢٤ يناير عام ١٩٩٤ .

فيما يتعلق بالصين؛ فإن وجهة تطور علاقاتها بإسرائيل قد اتخذت مسارًا مشابهًا لتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية، حيث بدأت هذه العلاقات في مجال التسلح والتكنولوجيا العسكرية وأنظمة التسليح المتقدمة الغربية، خاصة في مجال الطيران؛ لإعادة تشكيل موازين القوى بجنوب آسيا لصالح الصين في نزاعها مع تايوان والهند والمنافسة التقليدية مع اليابان، وأصبحت إسرائيل بالنسبة للصين هي بوابة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لتحديث الدفاع الصيني، بالإضافة إلى المجهود الوطني الصيني لتحديث وتطوير البنية الدفاعية الصينية .

يضاف إلى ذلك أن تقارب الصين وإسرائيل، من وجهة النظر الصينية، قد يمكِّن الدبلوماسية الصينية من الاستفادة على نحو أو آخر من وجود اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل في مؤسسات صنع القرار الأمريكي، خاصة في مجال حقوق الإنسان في الصين، وتعزيز موقف الصين إزاء تايوان، وتسهيل انخراط الصين في المجتمع الدولي وإنهاء عزلتها الدولية .

أما من ناحية إسرائيل فإن قراءة الخبرة التاريخية للصهيونية وإسرائيل طوال ما يفوق نصف القرن تشير إلى أن إسرائيل تسعى لتوطيد علاقاتها بالقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، حيث ركزت في البداية على المملكة المتحدة البريطانية، ثم توجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، واستنادًا إلى هذه الخبرة فإن إسرائيل ترى في الصين قطبًا عالميًّا مؤثرًا في القرن الحادي والعشرين، بحكم ثقله

الاقتصادي والجغرافي والعلمي والسكاني، وفضلاً عن ذلك فإن الصين تحظى بحق الفيتو في مجلس الأمن، وأن استثمار علاقتها بالصين والفرصة المتاحة لتطويرها سيكفل لإسرائيل دعمًا سياسيًّا ودوليًّا خصمًا من رصيد العرب خلال عقد الستينيات والخمسينيات، وسيترتب على ذلك تخفيف الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي سيعزز الموقف الإسرائيلي في مواجهة العرب، كما أن تطوير علاقة إسرائيل بالصين سيدفع بالأخيرة لمراجعة سياساتها العربية، وسيمكن إسرائيل من تقليص صفقات ونوعية الأسلحة التي قد تقدمها الصين للدول العربية.

تعتمد إسرائيل فى علاقاتها مع الغرب على مصادر داخلية فى بنية المجتمعات الغربية ونسيجها الداخلى، مصادر تتنوع بين الثقافة والحضور فى الدوائر الاستراتيجية والسياسية والعلمية وتحرص على تجديد وتغذية وتفعيل هذه المصادر بشكل مستمر واستثمارها إلى حدودها القصوى، غير أنه فى الحالة الآسيوية تعتمد إسرائيل على أدواتها الدبلوماسية والاستخباراتية والاقتصادية وقدرتها على تطوير خطاب يتوجه مباشرة لمصالح هذه الدول ويخلق فضاءاً مشتركا معها من تبادل المنافع والرؤى ولا شك أن العالم العربى ومصر خاصة تمتلك من هذه الأدوات الكثير، فهى تمتلك الرصيد التاريخى لهذه العلاقات والذى يمكن البناء عليه وتمتلك السوق الواسعة للتبادل التجارى وفرص الاستثمار، وتشاطر هذه البلدان التطلع المشترك لعالم متعدد الأقطاب يحكمه القانون الدولى وتشكل هذه العناصر مجالا واسعا لخلق فضاء عربى أسيوى من المصالح والتطلعات المشتركة تعزز الحضور العربى والمطالب العربية ومصر بادرت فى هذا الاتجاه وفتحت الأبواب مجدداً أمام الدبلوماسية العربية لتفعيل الحوار والشراكة مع هذه البلدان.

(٢)

تطور علاقات إسرائيل فى أفريقيا

١ - الحقبة الناصرية والدائرة الإفريقية:

كانت الدائرة الإفريقية أحد أهم دوائر الحركة العربية القومية في الحقبة الناصرية خلال عقد الخمسينيات والستينيات، وقد استلهم هذا التركيز على الدائرة الإفريقية عناصر مهمة في ميراث العلاقات المصرية بإفريقيا، فمن الناحية الجغرافية تقع غالبية الإقليم المصري في إفريقيا، وتربطه بدول هذه القارة علاقات تاريخية وثقافية عديدة منذ القدم، كما أن دول حوض النيل والبحيرات الكبرى تقع في إفريقيا، وارتباط مصر بالنيل ومنابعه يعد ارتباطًا حيويًّا ومصيريًّا، ويدخل في نسيج بنية أمنها القومي، ونهر النيل هو شريان الحياة فى مصر.

وفضلاً عن ذلك فإن إفريقيا المستعمرة كانت تتطلع إلى الاستقلال والتحرر من الاستعمار، وكانت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ تملك دعوى تحررية كونية، عبر إدراك قائدها الراحل الكبير عبد الناصر الترابط بين قضايا التحرر العربي والتحرر الكوني ووحدة قضية الاستقلال والكرامة للشعوب التي رزحت تحت نير الاستعمار .

هذه الدعوى الكونية لم تقف في الخطاب الناصري عند حدود الموقف النظري، بل عرفت طريقها إلى الواقع العملي والميداني، عبر الدعم الذي لاقته حركات التحرر في إفريقيا من مصر الثورة والمكاتب التي افتتحت لحركات التحرير في القاهرة للدفاع عن عدالة القضايا التي تدافع عنها، وتحولت القاهرة

خلال هذه العقود إلى ناطق باسم هذه الحركات ومؤيد لقضاياها العادلة .

ونتيجة لهذه الرؤية التي ارتبطت بواقع القارة الإفريقية وطموحها إلى الاستقلال والتحرر، اتخذت معظم دول القارة مواقف مناهضة لإسرائيل باستثناءات قليلة، ليبريا التي كانت ثالث دولة في العالم تعترف بإسرائيل وأول دولة إفريقية تعقد مع إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون، بل ولعبت الدول الإفريقية مع الدول العربية جنبًا إلى جنب دورًا بالغ الأهمية في إصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية عام ١٩٧٥ .

بيد أن هذا الميراث التضامني لدول وشعوب القارة الإفريقية مع النضال العربي ضد إسرائيل سياسيًّا ودبلوماسيًا، شهد عثرات كبيرة وممتدة عبر العقود الأخيرة، فقد وضعت إسرائيل نصب أعينها هذه الدائرة الإفريقية بدعوى أن دول وشعوب القارة عانت من الاضطهاد الاستعماري على غرار ما عاناه اليهود من اضطهاد النازي، وأنهم يخوضون حرب الاستقلال عن المستعمر كما خاض اليهود وإسرائيل حرب الاستقلال عام ١٩٤٨ ضد العرب والفلسطينيين .

٢- المد والجزر فى علاقات إسرائيل الإفريقية:

وعبر دورات ممتدة بين المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وفق الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية، سواء تلك التي تتعلق بالنظام الدولي، أو تلك التي تتعلق بالموقف العربي إزاء الصراع مع إسرائيل أو ما تعلق منها بالديناميكية الدبلوماسية والعربية، فإن واقع الحال أفضى إلى أن تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة إفريقية، وامتدت هذه العلاقات لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وعبر المراحل المختلفة لتطور العلاقات الإفريقية الإسرائيلية استكشف الجانبان طبيعة المصالح والرهانات المرتبطة بأفق تطور هذه العلاقات؛ حيث

أدركت العديد من دول القارة أن العلاقات مع إسرائيل يمكن أن تكون مفتاح التوجه للعالم الغربي وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظرًا للمكانة التي تحظى بها إسرائيل في أجندة الولايات المتحدة وعلاقات التحالف والشراكة الإستراتيجية والأمنية التي تربطهما، وقد يسهم ذلك في توجيه اهتمام القوة العظمى الأولى والوحيدة نحو قضايا ومشكلات القارة الإفريقية .

من ناحية أخرى، فإن إسرائيل والعلاقة معها، في نظر الكثير من دول القارة، تعتبر مستودع الخبرة الأمنية والعسكرية؛ بسبب تقدم صناعتها العسكرية وتفوق أساليبها الاستخباراتية، وحصول هذه الدول على التكنولوجيا العسكرية والتدريب والمعلومات من شأنه أن يعزز مواقع النظم الحاكمة في هذه الدول، خاصة مع تواتر الصراعات والنزاعات بينها .

في مقابل ذلك لم تستطع السياسة العربية أن تكون بمستوى هذا الإدراك وهذه المطالب الإفريقية؛ إذ لم يكن بمقدورها تلبية الحاجات الأمنية والدفاعية للدول الإفريقية؛ بسبب تخلف صناعتها العسكرية وتكنولوجيتها الحربية مقارنة بمثيلتها الإسرائيلية، أو بسب عزوفها عن ذلك لاعتبارات مختلفة فضلاً عن أنها تخلت عن إستراتيجية المواجهة، وجنحت إلى التسوية التفاوضية السلمية، وبالذات مصر، وساهمت بذلك في رفع الحرج عن الدول الإفريقية التي شرعت في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولم تتمكن السياسة العربية من بلورة سياسات ومؤسسات يمكنها أن تستثمر ميراث الخمسينيات والستينيات، ويخلق مصالح لدول القارة في استمرار مقاطعتها لإسرائيل وعزلها على المسرح الدولي .

هذا، ولم تقتصر الدبلوماسية الإسرائيلية في حركتها إزاء دول القارة على عودة العلاقات، أو إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية عبر المساعدات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية للعديد من دول القارة، بل تمكنت إسرائيل من

الانضمام لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي عام ١٩٩٩، وتحضر إسرائيل الاجتماعات السنوية، منذ عام ٢٠٠٠، الخاصة بمكتب التراث العالمي ولجنة التراث العالمي، وهما ضمن تنظيمات هذه الاتفاقية .

٣- الإخدود الإفريقى وعلاقات إسرائيل الأفريقية:

واستغلت إسرائيل موقعها في التنظيمات الخاصة بهذه الاتفاقية لكي تقدم في يونيو عام ٢٠٠٠، وأثناء انعقاد جلسات «لجنة التراث العالمي» في بودابست بالمجر، ما سماه مندوبها مشروع «الأخدود الإفريقي العظيم»، ودعوة الدول العربية والإفريقية للاجتماع ضمن مناقشة هذا المشروع، ويمتد الأخدود الإفريقي العظيم من تركيا شمالاً إلى جنوب إفريقيا ودول البحر الأحمر جميعًا ودول حوض النيل .

وتستهدف دعوة المندوب الإسرائيلي للدول الإفريقية والعربية ضمن هذا المشروع التداول بشأن إعلان بعض المواقع الثقافية والطبيعية على قائمة التراث العالمي، كأداة لتحقيق السلام، ويزعم أن هذا الأخدود وحدة ثقافية وطبيعية متكاملة يمكن للدول المعنية أن تتعاون مع إسرائيل لحماية التراث الطبيعي والثقافي فيه .

في الاجتماع المشار إليه، اقترحت مصر تنشيط التعاون العربي الإفريقي في مجال حماية التراث الثقافي والطبيعي في الإقليمين، وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح؛ وذلك بهدف إرجاء نظر اللجنة في مشروع المبادرة الإسرائيلية أو قطع الطريق عليها .

بيد أنه في ٣٠ سبتمبر من نفس العام، تمكنت إسرائيل من عقد الاجتماع الإقليمي الأول للخبراء من دول الأخدود الإفريقي العظيم، وذلك في مدينة «عين جدي» بوادي نهر الأردن، ودعيت إليه الدول العربية والإفريقية المعنية، وكان

حضورها محدودًا، وكانت كينيا من أكثر الدول حماسًا، واتُّفق على أن يكون الاجتماع الثاني في كينيا .

ولدى مناقشة الطلب الذي تقدمت به كينيا لدعم عقد هذا الاجتماع في يونيو عام ٢٠٠٣، تمكنت مصر من إحباط هذا الطلب وتأجيل النظر فيه إلى العام القادم .

جدير بالذكر أن الأخدود الإفريقي العظيم هو تكوين جيولوجي، عبارة عن فالق ضخم في القشرة الأرضية، يفصل بين الجزيرة العربية وإفريقيا، ويبلغ طوله حوالي ٧٠٠٠ كم، ويضم أكثر من عشرين دولة. ويكاد يماثل هذا المشروع – الذي تتبناه إسرائيل – مشروع السوق الشرق أوسطية من حيث أهدافه ومراميه؛ فهو يهدف إلى إدماج إسرائيل في نسيج المنطقة الثقافي والطبيعي والجيولوجي، وأن تصبح جزءًا لا يتجزأ من المنطقة، ليس فحسب في الوقت الراهن وبحكم الأمر الواقع، بل أيضًا على صعيد التاريخ والتكون الجيولوجي والجغرافي للمنطقة .

ويستهدف هذا المشروع، من وجهة النظر الإسرائيلية، استكمال مقومات الشرعية لإسرائيل، عبر شبكة العلاقات التي بنتها وتبنيها مع دول الإقليم الإفريقي والعربي، ومن ناحية أخرى إسكات التاريخ الفلسطيني، وطمس معالمه وشواهده التاريخية والأثرية، وإثبات أن إسرائيل مرتبطة ببنية هذه المنطقة الجيولوجية والجغرافية منذ الأزل، وأنها ليست عنصرًا طارئًا وعارضًا في حاضر وتاريخ المنطقة .

ولا شك أن هذا المشروع يقابله تنسيق عربي تتولاه مصر واللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة؛ بهدف إعداد الدول العربية والإفريقية لمواجهة المناورة الإسرائيلية، نأمل أن تُكلل بالنجاح .

٤ – أهداف السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا:

تعود السياسة الأفريقية الإسرائيلية إلى النصف الثانى من الخمسينيات، عندما تبلور ما عرف «بالاتجاه الإفريقى» لإسرائيل، برعاية «موشى شاريت» وزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك، والذى نادى بضرورة ملء الفراغ فى أفريقيا قبل أن يشغله خصوم إسرائيل من الدول العربية والإسلامية، وقد أعقب تبلور هذا الاتجاه، انعقاد مؤتمر «باندويخ» والدور الريادى الذى لعبته مصر بقيادة عبد الناصر مع الهند وأندونيسيا.

وفى السياق ذاته أكد بن جوريون مؤسس الدولة الإسرائيلية أن أفريقيا تمثل الأولوية فى علاقات إسرائيل الدولية، خاصة بعد إطلالة إسرائيل على البحر الأحمر من خلال ميناء إيلات ، والتى أصبحت منفذ إسرائيل على البحر الأحمر.

وقد استهدفت سياسة إسرائيل الأفريقية تحقيق العديد من الأهداف، فى مقدمتها تحطيم أسوار العزلة واختراق الطوق الذى فرضته الدول العربية على إسرائيل، بعد قيامها، اقتصادياً وسياسيا ودبلوماسيا، وخلق عمق إفريقى لإسرائيل يناقض السياسات العربية، ويقلص النفوذ العربى فى أفريقيا، يلى ذلك توسيع دائرة الاعتراف بإسرائيل وعدم الاقتصار على دعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وضرورة تنويع العلاقات الإسرائيلية فى المجال الدولى، يعقب ذلك ضرورة أن تتبوأ إسرائيل مكانة دولية مرموقة تدعم مشروعية وجودها وتحمى مصالحها وأمنها القومى، وتعزز العلاقات بالدوائر المرتبطة به، خاصة الدائرة الأفريقية، ويزيد من أهمية هذه الدائرة وجود منابع نهر النيل فيها من خلال دول الحوض الذى يمثل شريان الحياة الرئيسى فى مصر.

وكما أن الطبيعة لا تحب الفراغ، فكذلك السياسة، فما أن ينشأ فراغ فى إقليم، نتيجة انسحاب الطرف المنافس أو عكوفه عن الحضور، أيا كانت الأسباب،

فسرعان ما يتقدم الطرف الآخر المنافس لملء هذا الفـراغ، خاصـة وأنـه يمتلـك الأدوات والإمكانيات والوسائل اللازمة لذلك، وذلك فى تقديرى يمكن أن يكون أقل تقدير وتشخيص لحرص إسرائيل على التواجد والحضور فى الدائرة الإفريقية، وبالذات دائرة حوض النيل، حتى نتجنب استخدام مفهوم التآمر والمؤامرة؛ رغـم أننا لا نستبعده بالضرورة فى حالة الوجود الإسرائيلى فى أفريقيا.

فمـع انسـحاب مصـر مـن أفريقيـا وعـدم الرغبـة فى اسـتثمار ميـراث حقبـة الخمسينيات، وكذلك العديد من الدول العربية، تقدمت إسرائيل التى كـان لـديها تصور واضح منذ بداية إنشائها بضرورة نسـج علاقـات دوليـة متشـعبة فى أفريقيـا وآسيا، لشغل هذه المكانة لملء هذا الفراغ من خلال تشخيص احتياجات القـارة السمراء، للأمن والتسليح والتـدريب والتكنولوجيـا فى مجـال الطاقـة المتجـددة والرى والمشروعات الإنمائيـة، وامـتلاك إسـرائيل الخبـرات الملائمـة للجانـب الإفريقـى فى هـذا المجـال، مقابـل توسـيع السـوق أمـام المنتجـات الإسـرائيلية والصـادرات للمنتجـات الإسـرائيلية وفـتح أسـواق جديـدة وتـأمين حضـور استخباراتى، فى العديد من الدول الإفريقيـة ذات الصـلة، بمنـابع النيـل، وكسـب مواقع جديدة للدبلوماسية الإسرائيلية، تدفع العالم العربـى لليـأس مـن محاصـرة إسرائيل وفشل هذه السياسات فى تحقيق أهدافها.

فى تقرير صدر عام ٢٠٠٩ فى أكتوبر من ذات العام فى جنوب أفريقيـا، وجِّهـت لإسرائيل تهم التلاعب بمقدرات مصر المائية من مياه النيل وشدد هذا التقرير على دور إسرائيل فى دعم حركات التمـرد فى السـودان ومحاصـرته وعزلـه دبلوماسـيا وتمويل الحركات المتمردة ودعم انفصال الجنوب.

كمـا أشـار التقريـر إلى الـدور الاسـتخباراتى الـذى يلعبـه «الموسـاد» جهـاز المخابرات الإسرائيلى، من خلال مكتبـه فى نيروبـى وتسـليح عـدة نظـم إفريقيـة،

وتعميق أزمات بعض الدول فى الصومال وجنوب أفريقيا والسودان وغيرها.

وتعتبر الثروات المعدنية الطبيعية فى أفريقيا هدفا مهما للسياسة الإسرائيلية فى أفريقيا، فالقارة السمراء غنية بالماس واليورانيوم والمواد المشعة والكوبالت وغيره من المعادن كالذهب، والتى تحاول الشركات الإسرائيلية الاستحواذ على النصيب الأكبر فى استخراج هذه المعادن ومنافسة الأطراف الأخرى التى تنشط فى هذا المجال.

٥- السياسة الإسرائيلية بين الشعار والواقع:

تستخدم إسرائيل لتحقيق أهدافها الفعلية فى أفريقيا عناوين ذات طابع إنسانى عام وخيرى، إذ يعرب الإسرائيليون عن القلق إزاء قضايا الفقر والجوع ونقص المياه وسوء التغذية وانتشار الأوبئة فى القارة الإفريقية، وأن وجودهم فى القارة، يستهدف مساعدتها على القضاء على هذه المشكلات، وتعبيرا عن تعاطف إسرائيل مع أبناء القارة الأفريقية.

وتتزامن هذه العناوين الإنسانية والخيرية مع ترويج واسع لصورة العرب السلبية فى القارة والتى ارتبطت بتجارة العاج والرقيق، وهى الصورة التى كانت فى الطريق إلى التقلص والاختفاء مع انتشار الإسلام وزيادة عدد الجاليات المسلمة العربية وخاصة اللبنانية والسورية فى القارة الأفريقية، وتستند هذه الدعاية الإسرائيلية الموجهة لإفريقيا على أن كلا من إسرائيل والأفارقة يحدوهم ويجمعهم التطلع إلى التحرر والاستقلال، تحرر أفريقيا من الاستعمار واستقلال إسرائيل فى عام ١٩٤٨ وأنهم جميعا يواجهون خطر التطرف الإسلامى وانتشاره فى أفريقيا.

تخصص إسرائيل جزءا من ميزانيتها لتمويل أنشطة الوكالة الإسرائيلية للتنمية الدولية فى أفريقيا، لتدريب بعض أبناء الدول الإفريقية ورصد منح تعليمية لهم فى

الجامعات الإسرائيلية، وصقل مهارات بعض العسكريين الأفارقة من خلال التدريب ودعم القدرات، ويشير بعض المراقبين إلى أن الحضور الإسرائيلى فى أفريقيا تفوق على الحضور الفرنسى رغم علاقات فرنسا بالقارة.

واستمرارا لهذه الجهود جاءت زيارة ليبرمان عام ٢٠٠٩ لكل من أثيوبيا ونيجيريا وغانا وأوغندا وكينيا، وزيارة بنيامين نتنياهو لأربع من دول حوض النيل بدأها بأوغندا ثم كينيا وإثيوبيا وتنتهى فى رواندا، وذلك فى عام ٢٠١٦ وهى الزيارة التى وصفها نتنياهو بأنها «عودة إسرائيل إلى إفريقيا وعودة أفريقيا إلى إسرائيل» وهذه الزيارة لدول الحوض ليست مصادفة ولكنها على الأقل تحمل معنى رمزيا وتضامنا معنويا مع أثيوبيا فى موقفها إزاء مشروع سد النهضة فى ظل التوتر مع مصر آنذاك.

وتستند هذه الزيارة إلى الخطوط الرئيسية التى ارتكزت عليها السياسة الإسرائيلية إزاء أثيوبيا لتعزيز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين فى مقدمتها الزعم بوجود علاقات تاريخية بين إسرائيل وأثيوبيا ترجع لعشرات القرون الماضية إلى عصر «ملكة سبأ» التى جاءت إلى الملك النبى سليمان فى القدس، يلى ذلك طبيعة العلاقة الدينية بين البلدين فأثيوبيا من وجهة النظر الإسرائيلية جزيرة مسيحية فى وسط إسلامى تعارضه إسرائيل والتهديد مشترك للبلدين من هذا الخطر.

٦- حرمان القضية الفلسطينية من مصادر التأييد:

ولا شك أن هذه الأنشطة الإسرائيلية المختلفة فى أفريقيا وكذلك كافة أوجه التعاون الإسرائيلى مع العديد من الدول فى أفريقيا، وتبادل الزيارات لا تقتصر أهدافها على النواحى الاقتصادية والأمنية، بل تستهدف تحقيق إنجازات سياسية تتمثل فى محاصرة القضية الفلسطينية وحرمانها من الدعم الدولى فى المنظمات

الدولية ومصادر التأييد التقليدية التى بنتها السياسات المصرية والعربية فى وقت سابق، وحمل العرب الفلسطينين على قبول الأمر الواقع الإسرائيلى، واليأس من تغييره والقبول فى نهاية المطاف بالتصور الإسرائيلى للسلام، الذى يتنكر لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير فى دولته وعاصمتها القدس والقبول بالاستيطان الإسرائيلى، ومحاصرة التطلع العربى لسلام عادل يؤيده المجتمع الدولى وقرارات الشرعية الدولية، وهو الهدف الذى لا يفارق السياسة الإسرائيلية إن فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية.

٧- السياسة الإفريقية لمصر بعد الثلاثين من يونيو:

لقد استوعبت السياسة الخارجية المصرية بعد الثلاثين من يونيو هذه الحقائق جيداً، وعرفت مخاطر العزوف عن العمق الإفريقى لمصر التاريخى والممتد عبر الزمن، وحاولت إعادة صياغة توجهات مصر الإفريقية وإحياء الروابط التقليدية، التى استندت عليها العلاقات بين مصر وأفريقيا، ونشطت فى مجال تقديم الدعم والتدريب والمساعدة فى إقامة المشروعات التنموية فى العديد من دول القارة الإفريقية، وذلك من خلال الوكالة المصرية للتنمية، وكذلك الانخراط المصرى فى المنظمات الإفريقية المختلفة ومشاطرة أبناء القارة تطلعاتهم وطموحاتهم لاستثمار ثرواتهم وتنمية مشروعاتهم الضرورية، لسد احتياجاتهم والاعتراف بحقهم المشروع فى ذلك، على قاعدة لا ضرر ولا ضرار ومبادئ التعاون والحوار والتشاور والمساعدة المتبادلة خاصة فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا التى تتعلق بتعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل مع عدم الإضرار بدول المصب.

وفضلا عن ذلك فإن السياسة المصرية لا يغيب عنها قضية الشعب الفلسطينى وتعبئة التأييد الدولى لها فى كافة الدوائر الدبلوماسية، من خلال المنظمات الدولية والمحافل الدبلوماسية المختلفة، ولا شك أن هذا التوجه فى حالة استناده على إطار مؤسسى دائم ومبادئ سليمة متفق عليها كفيل بتعويض تلك الجفوة التى

تسللت إلى علاقات مصر والعرب الإفريقية وفتح صفحة جديدة نحو المستقبل.

مقترحات وتوصيات:

في مواجهة الحركة الدبلوماسية الإسرائيلية، التي تستهدف الدول الإفريقية، يمكن للسياسة العربية أن تعيد صوغ مواقفها إزاء القارة الإفريقية؛ وهذه العملية مرهونة بتضافر العديد من الإمكانيات والأجهزة المعنية، بيد أن أهم خطوة في إعادة هيكلة السياسة العربية تجاه إفريقيا هي النقد الذاتي البنَّاء لهذه السياسة، والوعي بمخاطر إنجازات الدبلوماسية الإسرائيلية على هذا الصعيد .

ويتمثل النقد الذاتي للسياسة العربية في هذا المجال في عدم قدرتها على استكشاف طبيعة وحدود التغير في جدول وأولويات الدول الإفريقية، وقصورها عن مواكبة التغير في المصالح والأدوات، وتعاملها مع منجزات الدبلوماسية العربية في حقبة الخمسينيات والستينيات باعتبارها معطيات ثابتة لا تتغير ولا تتأثر بما يستجد من أحداث.

وفضلاً عن ذلك فإن السياسة العربية إزاء إفريقيا تعاني من جمود الأطر المؤسسية التقليدية، والحذر من تجديد وتطوير هذه الأطر، وإعادة صوغ أهدافها وتحديثها .

ومن بين أهم الانتقادات التي يمكن أن توجه للسياسة العربية هو عدم قدرة النظام العربي على رسم سياسة عربية واحدة إزاء إسرائيل، وموقف عربي واضح يستند إلى إستراتيجية موحدة؛ حيث أصبح لدينا سياسات عربية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أفقد الموقف العربي المصداقية على الصعيد والإفريقي .

وأيًّا كان تفسير هذه التجزئة في الموقف العربي والسياسة العربية؛ فإن تقدير

المخاطر والتهديدات التي يتضمنها تطوير علاقات إفريقيا بإسرائيل يفضي إلى القول بأنها تهديد للأمن العربي، إن على الصعيد القطري أو الصعيد القومي، قد يتفاوت تأثير هذا الخطر من قطر إلى آخر، إلا أن ذلك لا يغير من طبيعته كتهديد في الحال والاستقبال.

في هذا السياق يمكن مناقشة المقترحات والتوصيات الآتية:

تفعيل المؤسسات والأطر المؤسسية التقليدية التي كانت تقف وراء علاقات العرب الإفريقية في السابق ومازالت قائمة ولكنها تبدو غير فعالة، وذلك مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، فالأولى بحاجة لإعادة صوغ رسالتها على ضوء المتغيرات الراهنة، أما الثانية فتستبعد الدول غير الإسلامية من عضويتها، وفي جميع الأحوال فإن تطور وتفعيل هذه الأطر يبدو ضرورة لا مفر منها في مواجهة القصور وجمود الفاعلية العربية على هذا الصعيد .

خلق وإنشاء أطر مؤسسية جديدة تستوعب الدول الإفريقية والعربية في إطار التغير العالمي الراهن؛ وتشجيع بناء جمعيات رجال الأعمال العرب والمصريين والأفارقة والتآخي بين المدن الإفريقية والعربية .

دعم التكتلات الإقليمية القائمة والمشاركة في عضويتها، وتعظيم العائد العربي من المشاركة فيها، وتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في هذه التجمعات .

التنسيق بين السياسات الخارجية العربية تجاه إفريقيا، عبر إنشاء مجموعة للتنسيق، أو مجموعة للربط بين هذه السياسات، وصوغ أهدافها على نحو يعظم العائد منها على صعيد القضايا العربية .

رسم معالم دور ثقافي جديد، عربي إسلامي، موجه للبلدان الإفريقية ، تشارك فيه -وعلى قدم المساواة- الهيئات الدينية والإسلامية والمسيحية، التي تعبر عن

المذاهب المختلفة، في إطار تنسيقي، يربط بين هذا الدور وبين السياسات العربية، ويمثل عمقًا ثقافيًّا وتاريخيًّا لها .

تبني إستراتيجية إعلامية مشتركة عربية موجهة لهذه الدول، حول طبيعة إسرائيل، كمجتمع استعماري عنصري، وفضح لا أخلاقية ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية .

(٣)

العلاقات الإسرائيلية ـ الروسية : تحولات وتناقضات

تتحدد العلاقات الإسرائيلية- الروسية على ضوء تداخل ومحصلة تفاعل عوامل عديدة، من بينها وعلى رأسها المصلحة الوطنية الروسية والمنظور السياسى والأيديولوجى، الذى تتحدد على ضوئه، وكذلك العناصر التى تنتمى للبيئة الداخلية، سواء فى الاتحاد السوفيتى السابق أو فى روسيا الاتحادية، وريثة الاتحاد السوفيتى. يلى ذلك الإطار الإقليمى، أو -إن شئنا- البيئة الإقليمية بتجاذباتها وتداخلاتها والإطار الدولى، الذى يتعلق بطبيعة النظام الدولى والعلاقات الدولية، وتتوقف طبيعة العلاقات الإسرائيلية- الروسية ومستواها على محصلة تفاعل هذه العوامل السابقة، وتأثيرها فى صياغة هذه العلاقات وأبعادها المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن هذه العناصر التى تساهم فى تشكيل هذه العلاقات لا تصب جميعها فى اتجاه واحد، أى استمرار هذه العلاقات، أو قطعها وتجميدها والاحتفاظ بالحدود الدنيا فيها؛ بل هى تتوزع فى كل هذه الاتجاهات. تتعرض العلاقات الإسرائيلية – الروسية لموجات من المد والجزر، والمراوحة بين الصعود والهبوط، على ضوء تصورات النخبة الحاكمة فى كلا البلدين للمصلحة الوطنية والقومية وتعريفها فى لحظة تاريخية وزمنية محددة. ومع ذلك فإن العلاقات بين روسيا وإسرائيل ليست مجرد علاقات بين دولتين عاديتين، لأن روسيا تتمتع بثقل كبير فى النظام الدولى، وهى وريثة الاتحاد السوفيتى وقوته النووية، ولم تتخل أبداً عن طموحها فى تبوء مكانة بين الأمم وفى النظام الدولى تتلاءم مع تاريخها الحديث والمعاصر. كما أن إسرائيل أيضا ليست دولة ككل

الدول، فهى دولة نشأت على أنقاض شعب آخر هو الشعب الفلسطينى، ولدت حليفة للإمبريالية الغربية والاستعمار الغربى فى إقليم الشرق الأوسط.

كان الاتحاد السوفيتى السابق، عندما نشأ عقب الثورة البلشفية عام ١٩١٧، يعانى من مشكلة يهودية، وهى جزء لا يتجزأ من «المشكلة اليهودية» التى عرفتها أوروبا، وكان ثمة حزب يهودى يسمى حزب «البوند» للعمال اليهود. وقام «ستالين» عندما تولى رئاسة الحزب الشيوعى السوفيتى بمحاولة معروفة لتهجير اليهود ونقلهم إلى أحد أقاليم سيبريا، ولم يكتب لتلك المحاولة النجاح حينئذ وإذا أضفنا إلى ذلك، وفق بعض الكتابات، أن عدداً لا بأس به من أعضاء الحزب الشيوعى السوڤيتى ولجنته المركزية كانوا يهوداً، وأن بعض الأفكار فى الحزب كانت ترى فى قيام إسرائيل نواة دولة اشتراكية استناداً إلى المزارع التعاونية المسماة صهيونياً «الكيبوتزات»، والتى رآها البعض فى الحزب الشيوعى شبيهة «بالسوفخوزات» و«الكولخوزات» إذا ما أضفنا كل ذلك، لفهمنا خلفية اعتراف الاتحاد السوفيتى بقرار التقسيم عام ١٩٤٧، واعترافه بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. نظر السوفيات إلى شعوب الشرق الأدنى باعتبارها شعوباً تسعى للتحرر من الاستعمار وتحقيق وحدتها القومية، ومع بداية الخمسينيات تشكلت بوادر حركة التحرر الوطنى العربية مع الانقلابات العسكرية ذات الطابع الوطنى المعادى للاستعمار الغربى، والتى تحولت فيما بعد إلى تطبيق بعض عناصر الاشتراكية ومناهضة الأحلاف الغربية والاستعمار الغربى.

تبلورت معالم القطبية الثنائية فى النظام الدولى ورأى الاتحاد السوفيتى آنذاك فى حركة التحرر الوطنى العربى حليفاً مهماً واستراتيجياً فى الشرق، يعزز مواقع الاشتراكية والاتحاد السوفيتى فى مواجهة الغرب الاستعمارى ويزعزع النظم الموالية للغرب فى المنطقة، لذلك لم يبخل الاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة

الشرقية آنذاك بالمساعدة الاقتصادية والمالية والعسكرية للبلدان العربية فى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة والحلف الغربى، وهكذا انتهج الاتحاد السوفياتى سياسة جديدة أفضت إلى بناء علاقات متعددة الأبعاد مع الدول العربية، وقلصت العلاقات مع إسرائيل إلى حدودها الدنيا حتى تم قطعها عام ١٩٥٣، وعام ١٩٥٦ مرة أخرى وعقب حرب وعدوان ١٩٦٧ مرة ثالثة، واستمر هذا الانقطاع فى العلاقات حتى عام ١٩٩١. بانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى، ووراثة روسيا الاتحادية له دخلت العلاقات الإسرائيلية – الروسية فى منعطف جديد.

خاصة فى عهد «يلتسين»، حيث انتشر النفوذ الصهيونى عبر «المؤتمر اليهودى الروسى» وصعدت نخبة جديدة، كان من بينها عدد كبير من اليهود أصبحوا نجوماً فى السياسة، فى المرحلة الانتقالية، التى شهدت الخصخصة والتوجه للانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الحصول على المساعدات الاقتصادية. ولعب السياسيون اليهود فى النخبة الجديدة والمليارديرات اليهود دوراً كبيراً وسيئًا فى نهب ثروات روسيا، وتحويل مبالغ طائلة إلى خارجها قدرها البعض بحوالى مائتى مليار دولار، وبيعت الشركات والمؤسسات الاقتصادية بثمن بخس، وظهر تحالف الفساد والمافيا والنشاط الصهيونى والاستخباراتى واضحاً، وطالب الحزب الشيوعى الروسى واليساريون الوطنيون الروس بضرورة وقف هذا النشاط، وإنهاء سيطرة اليهود على الاقتصاد والإعلام.

وتراجعت مكانة روسيا الدولية فى هذه الحقبة، واتجهت روسيا بعد «يلتسين» لمحاربة الفساد وتحجيم النفوذ الصهيونى بهدف استعادة مكانة روسيا وإصلاح أحوال الاقتصاد، وقادت روسيا حملة أفضت إلى هروب بعض المليارديرات اليهود إلى الخارج، والقبض على الملياردير اليهودى «خودرو كوفسكى» وتقديمه للمحاكمة، واتهمت إسرائيل الرئيس بوتين بمعاداة السامية وشنت ضده حملة عنيفة، على ضوء تصور الرئيس «بوتين» عبر ولاياته المختلفة كرئيس لروسيا

وكرئيس لوزرائها، المستند إلى روسيا القوية الراغبة فى استعادة مكانتها الدولية والحفاظ على الأمن القومى الروسى بأبعاده الآسيوية والأوروبية، وكذلك الرئيس «ميدفيديف» شهدت العلاقات الإسرائيلية – الروسية تطورات متوازنة وفى مجالات مختلفة يجمع بينها المصلحة الوطنية الروسية والمنافع المتبادلة.

نظمت العلاقات الإسرائيلية – الروسية فى المجال التجارى والاقتصادى الاتفاقية التى وقعت بين الطرفين فى ٢٧ أبريل / نيسان عام ١٩٩٤، والتى قضت بمنح الجانبين الروسى والإسرائيلى نظام الأفضلية القصوى فى التجارة، وتشكيل «اللجنة الإسرائيلية – الروسية المشتركة الخاصة بالتعاون التجارى والاقتصادى، وكذلك وقعت بين الجانبين اتفاقيات التعاون العلمى والتقنى والتعاون فى مجال القطاع الزراعى والصحة الطب، وإلغاء الضرائب المزدوجة والتعاون فى مجال النقل البحرى، واستناداً إلى هذه الاتفاقيات بلغ النمو السنوى للتبادل السلعى بين البلدين وحجم العلاقات التجارية الإسرائيلية –الروسية فى عام ٢٠٠٦ ١.٩ مليار دولار بدلاً من اثنى عشر مليون دولار فقط عام ١٩٩١. كذلك دخل التعاون الإسرائيلى – الروسى مجال الأبحاث الفضائية والمواصلات والتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والتكنولوجيات الزراعية والصناعية وقطاع الأعمال الخاصة بمعالجة الماس والمعادن، وشمل التعاون مجال الطاقة والنفط ومشتقاته.

وفى مجال أبحاث الفضاء قامت روسيا على ضوء مذكرة التفاهم بين وكالتى الفضاء فى كلا البلدين بإطلاق القمر الصناعى الإسرائيلى عن طريق الصاروخ الروسى «ريسورس – ٠١» فى عام ٢٠٠٠، وكذلك فى عامى ٢٠٠٣، ٢٠٠٦ تم إطلاق قمرين إسرائيليين آخرين عن طريق الصواريخ الروسية ترغب روسيا فى الحصول من إسرائيل على طائرات بدون طيار، والتعاون مع إسرائيل فى مجال

النانو تكنولوجى. ولكن هذا التعاون فى المجالات المختلفة بين إسرائيل وروسيا لم يؤثر حتى الآن فى التوجهات الاستراتيجية لروسيا، ولم يؤثر فى موقفها من الصراع العربى- الإسرائيلى، حيث تحتفظ روسيا بعلاقات استراتيجية وسياسية بكل من إيران وسوريا، وتتعاون مع الأولى فى مجال الطاقة النووية السلمية وتعارض ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وترى فى العقوبات المفروضة على إيران من قبل الغرب الطريق الوحيد لمعالجة الملف النووى الإيرانى. كما أن روسيا تزود سوريا بالسلاح والصواريخ لحماية المجال الجوى السورى، رغم علم روسيا بتزويد سوريا لحزب الله ببعض هذه الأسلحة، وهو الأمر الذى نبهت له إسرائيل مراراً وتكراراً، ولا تزال حتى الآن ترفض منح تفويض للغرب والناتو للتدخل فى سوريا على غرار القرار ١٩٧٣ الذى وافقت عليه روسيا لتدخل الناتو فى ليبيا.

لا تزال روسيا الاتحادية، على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى والتسوية، تدعم السلطة الفلسطينية وتتبنى حل الدولتين: دولة فلسطين ودولة إسرائيل واعتبار حدود عام ١٩٦٧ سقف التسوية المتوقعة. وروسيا عضو فى اللجنة الرباعية الدولية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة، صحيح أن الولايات المتحدة لها الكلمة الفصل فى اللجنة: إلا أن روسيا تطرح تصورات فى إطار اللجنة لتفعيل الحل لا تأخذ بها اللجنة الرباعية. يجمع بين روسيا وإسرائيل اهتمام كليهما بالإرهاب الدولى، والخوف من التيارات الإسلامية المتشددة والمتطرفة، فلكل من روسيا وإسرائيل «إرهابيوهما» من وجهة النظر الروسية والإسرائيلية. لدى روسيا المتطرفون الشيشانيون، الذين يطالبون بالانفصال عن روسيا الاتحادية والمدعومون من وجهة نظر بعض الكتابات من المملكة العربية السعودية، ولدى إسرائيل «إرهابيوها» أيضا وفق وجهة النظر الإسرائيلية المتمثلون فى «حماس» و«الجهاد» واللتين تعتقد إسرائيل

أنهما تتلقيان دعماً إيرانياً وسوريا. بيد أن وجهة النظر الروسية فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين والحركات الأصولية المتشددة تختلف إلى حد كبير عن وجهة النظر الإسرائيلية: فالأخيرة هى جزء لا يتجزأ من وجهة النظر الغربية والأمريكية تحديداً، والتى تلصق الإرهاب بالدين الإسلامى خاصة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وترتكز وجهة النظر هذه على نتائج الاستشراق الغربى أو جزء منه يرى فى المسلمين والمجتمعات الإسلامية بيئة منتجة للإرهاب كمعطى أنطولوجى، مرتبط ببنية الديانة الإسلامية والثقافة الإسلامية، كما تسترشد وجهة النظر الغربية والإسرائيلية بنظرية صراع الحضارات لـ «هانتنغتون»، والصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. أما روسيا الاتحادية فترى أن العلاقات مع العالم الإسلامى مكون مهم فى مضمون الأمن القومى الروسى، وأن الفكرة الوطنية الروسية الأساسية تتلخص فى الوعى بالشعب الروسى الواحد، مع عدم إهمال الجذور القومية والثقافية لكل شعوب روسيا وقومياتها.

يشكل المسلمون فى روسيا الاتحادية ما يقرب من عشرة بالمائة من السكان، أو ما يعادل خمسة عشر مليون نسمة، وتتشكل روسيا الاتحادية من عدد كبير من القوميات والإثنيات. ويعتقد المفكرون الروس أن الانتماء المزدوج شرط لابد منه لوجود دولة متعددة القوميات، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل مثالاً كلاسيكياً على ذلك: فالزنوج والمكسيكيون يعتبرون أنفسهم زنوجاً ومكسيكيين ولكنهم فى الوقت ذاته «أفارقة أمريكيون» و«مكسيكيون أمريكيون» والأمر نفسه بالنسبة للألمان والفرنسيين والإيطاليين والذين يعتبرون أنفسهم أمة واحدة، رغم الفوارق الثقافية الكبيرة وفضلاً عن ذلك فإن المفكرين الروس يعتبرون أن المسيحية الأرثوذكسية الروسية والإسلام لم يشهدا فى تاريخ علاقاتهما صداماً عنيفاً، وأنهما أكثر تسامياً فيما بينهما. بل يعتقد البعض أن الأرثوذكسية أقرب إلى الإسلام فى عدد من عناصرها من المسيحية الغربية. وأن الحضارة الأوراسية

الروسية قريبة من الحضارة الإسلامية. ورغم تنوع وتعدد أوجه التعاون الروسى- الإسرائيلى العلمى والاقتصادى والتقنى والتجارى، فإن العلاقات الإسرائيلية - الروسية لا تسير على وتيرة واحدة، فهى تشهد موجات من المد والجزر. الصعود والهبوط نظراً لتناقض وتضارب المصالح والسياسات والرؤى الاستراتيجية لكلا الطرفين لا تزال روسيا قوة كبرى، فى عالم ما بعد الاتحاد السوفيتى، تستند إلى مساحة مترامية الأطراف غنية بالموارد الطبيعية وتمتلك قوة نووية كبيرة، لم يقلل من تأثيرها تفكك الاتحاد السوفيتى أو الأزمة الاقتصادية التى أعقبت هذا التفكك إذ سرعان ما أعاد «بوتين» تعزيز القوة العسكرية الاستراتيجية لروسيا بتخصيص مبالغ مالية كبيرة لتحديث القوة العسكرية الروسية التقليدية والاستراتيجية، كما تستند روسيا إلى حضارة راسخة وثقافة مهمة أسهمت فى تطور العلوم والفنون على مستوى العالم، وروسيا كقوة كبيرة تحاول استعادة دورها ومكانتها بين الأمم ولها طموحات كبرى فى تعزيز أمنها القومى وتدعيم الاتحاد الروسى، ولعب دور أكبر على الساحة العالمية، بالذات الساحة الشرق أوسطية والعالم الإسلامى.

بينما إسرائيل لم تتخل عن دورها كحليف للغرب وانتقل ولاؤها من بريطانيا وفرنسا، وهما القوتان الاستعماريتان التقليديتان، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتستند على الدعم الأمريكى العسكرى والسياسى وتأثير الجاليات اليهودية واللوبيات اليهودية فى أمريكا وأوروبا، ولا تزال إسرائيل تقف ضد رغبة المجتمع الدولى فى تسوية الصراع بينها وبين الدول العربية، وتخرق بانتظام كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية ولا تتورع عن العدوان على لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ وتبقى إسرائيل حتى الآن القوة الاستعمارية الوحيدة فى العالم المعاصر، التى تقوم باحتلال الضفة الغربية والجولان السورى منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وتدعم تحالفها وانخراطها فى الأجندة الغربية والأمريكية على نحو يخل بالتوازنات الدولية ومصالح الشعوب المستضعفة وفى مقدمتها الشعب

الفلسطيني. ونتيجة هذا التضارب الإسرائيلى – الروسى فى المصالح والأهداف والتحالفات، فقد لعبت إسرائيل دوراً كبيراً فى دعم جورجيا بطائرات استطلاع بدون طيار. وتدريب فرق جورجية عسكرية على أيدى مدربين إسرائيليين، وهو الأمر الذى لم تغفره روسيا لإسرائيل. طالبت روسيا بوقف الدعم الإسرائيلى لجورجيا وغيرها من الدول، التى تمثل الحديقة الخلفية لموسكو وروسيا، وكانت تدور فى الفلك السوفيتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى وتسبب ذلك فى أزمة كبيرة فى العلاقات الإسرائيلية – الروسية، ففى الوقت الذى طالبت فيه روسيا بوقف دعم جورجيا، طالبت إسرائيل بوقف تزويد سوريا بصواريخ «س – ٣٠٠» الهجومية ووقف دعم روسيا لإيران فى برنامجها النووى بين روسيا والعالم العربى تشابهات بنائية حضارية وثقافية وسياسية فى الماضى والحاضر، فروسيا تستند إلى حضارة أوراسية راوحت كثيراً بين التوجه شرقاً والتوجه غرباً، واعتبار نفسها دولة شرقية تارة وأخرى غربية، وزاوجت بين التقليد والتحديث بين الأصيل والوافد. وهكذا فعل العالم العربى، الذى ظل لمدة قرنين –بل ولا يزال– يبحث عن الكيفية التى يزاوج بها بين التقليدى والحديث، بين الأصالة والاقتباس عن الغرب، بين الاندماج فى الحضارة العالمية المعاصرة والاحتفاظ بالجذور الحضارية التاريخية. من ناحية أخرى تربط العالم الإسلامى والعالم العربى بروسيا علاقات الجوار التاريخى، وعديدة هى الجمهوريات الإسلامية التى دخلت ضمن الفضاء السوفيتى قبل انهياره، بل وبقيت علاقات هذه الجمهوريات مع روسيا قوية بحكم المصالح والجوار والأمن القومى. كما أن روسيا الاتحادية تضم بين ظهرانيها أقلية مسلمة روسية كبيرة تنتمى إلى الأمة الروسية، رغم مطالبة بعضهم بالانفصال.

يرتبط الأمن القومى الروسى ببناء تصورات جديدة واستراتيجيات جديدة للتكيف مع واقع التعدد القومى والدينى داخل روسيا وعلى حدودها فى آسيا

الوسطى والقوقاز والشرق، وهو ما تعيه النخبة الروسية الحاكمة والدوائر الأكاديمية والبحثية. ويتبين لهذه النخبة شيئاً فشيئاً عدم صحة التوجه لإسرائيل كمفتاح لتوجه روسيا غرباً، وضرورة إعادة هيكلة السياسات الروسية على قاعدة التوازن بين التوجه للعالم العربى والإسلامى والعالم الغربى، خاصة أن روسيا لا تزال ترى فى الغرب بقايا عدو قديم عبر محاولة حصارها بالدرع الصاروخية الأوروبية وضم بعض البلدان التى كانت تدور فى فلك موسكو لحلف الأطلنطى، ومواقف الغرب إزاء صربيا والبوسنة والهرسك وغيرها من الملفات المطروحة للتفاوض بين روسيا والغرب وحلف الناتو. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتولى روسيا خلافته وظهور القطبية الأحادية وموجات العولمة تجد روسيا والعالم العربى أنفسهما فى واقع متشابه، واقع يطمح إلى تطبيق الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والإصلاح الاقتصادى ومحاربة الإرهاب ومحاولات التكيف مع العالم الجديد والمعطيات المتغيرة على الصعيد الدولى، فروسيا والعالم العربى يرفضان التدخل الغربى فى شئونهما، ويرفضان المساعدات الغربية المشروطة ويحاولان النهوض باقتصاداتهما، على ضوء فكرة السوق الاجتماعية وتحقيق أسس الاستقلال الوطنى واستقلال القرار الوطنى. هذه التشابهات البنائية بين روسيا والعالم العربى، القديم منها والحديث تعزز بالتأكيد من توقعات مختلف الأطراف تجاه بعضها البعض، فالعالم العربى يتوقع من روسيا أن تلعب دوراً مؤثراً فى استعادة الحق الفلسطينى فى الدولة والقدس والتسوية العادلة، خاصة أن روسيا أحد أعضاء اللجنة الرباعية، وأن تعزز روسيا تواجدها فى المحافل الدولية لدعم الحق العربى والفلسطينى، كما تتوقع روسيا من العالم العربى تدعيم التبادل التجارى مع روسيا وزيادة الاستثمارات العربية فيها بدلاً من تركزها فى الغرب، وأخيراً وليس آخراً، أن تلعب الدول العربية دوراً مؤثراً فى إنهاء النزاعات الانفصالية لبعض المسلمين فى الاتحاد الروسى

وتشجيعهم على الاندماج على قاعدة المساواة فى الحقوق السياسية والثقافية مع باقى القوميات وأصحاب الديانات الأخرى، التى تكون الاتحاد الروسى.

يتوقع العالم العربى أن تتعمق روابط روسيا مع الدول العربية، وأن يساهم الاتحاد الروسى فى تقوية مواقع العرب الدولية وتصحيح التوازن المختل مع إسرائيل. على صعيد التسلح والتقنية الدفاعية، كما تتوقع روسيا أن تتعزز مواقعها التجارية والاقتصادية والاستراتيجية فى العالم العربى. وإذا كانت التوقعات شيئاً والواقع شيئاً آخر والمسافة بينهما قد تكون كبيرة، فإن الإرادة السياسية والتفهم العميق للعلاقات والمصالح وبلورة رؤى عميقة للسياسات الخارجية من جانب الطرفين، عبر الحوار الاستراتيجى وبناء فضاءات استراتيجية للحوار، يعد الطريق الوحيد لتقليص الفجوة بين هذا وذاك.

بعد التدخل الروسي في سوريا لصالح الدولة السورية ووحدة أراضيها ، بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية وقطع الطريق على الإراهبيين من أصول روسية إسلامية، بدأت صفحة جديدة من العلاقات بين روسيا وإسرائيل تتميز بتضارب المصالح وتداخلها على نحو أكثر تعقيدًا ، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من سوريا والتفاهمات المفترضة أو الضمنية التي أفضت إليه ، فكلا البلدين روسيا وإسرائيل لديهم تصورات مختلفة بشأن مصالحهما ، حيث أن الوجود الروسي يهدف إلى حماية مصالح روسيا الاستراتيجية في دعم النظام والحلفاء في الساحة الروسية، بينما أن إسرائيل تريد تقليص النفوذ الإيراني وقوة حزب الله ونعزز حضورها في الصيغة التي قد ينتهي إليها الوضع في سوريا .

مصادرالدراسة

١- كريم مروة: الجذور التاريخية للعلاقات العربية – السوفيتية، مجلة شئون فلسطينية، العدد ٤٣ مركز الأبحاث فى منظمة التحرير، مارس ١٩٧٥.

٢- محمد فراج: الصراع بين اليسار والصهيونية فى روسيا، جسور، كتاب غير دورى، العدد الأول، فبراير ١٩٩٩، مركز جيل السبعينيات، القاهرة.

٣- روسيا والعالم الإسلامى ٠مناظرة) شئون الشرق الأوسط، العدد ٧٢، مايو ١٩٩٨، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

٤- حسين عطوى: أسباب تدهور العلاقات الروسية- الإسرائيلية، هل انتهت مرحلة الانكفاء الروسى دولياً؟ www.kobayat.org.feb.2005

٥- هشام منور: العلاقات الروسية الإسرائيلية جدل المصالح والمواقع، www.alukah.net/culture.

٦- عوديد عوران: العلاقات الروسية الإسرائيلية وفرص التقارب.http://Yafacenter.com

٧- نبذة عن العلاقات الروسية الإسرائيلية، http://arabic.rt.com/news.

٨- حسن حردان، أسباب تدهور العلاقات الروسية الإسرائيلية، http://tishreen.news.sy>

٩- د.محمود محارب: عملية صنع قرارات الأمن القومى فى إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات.

١٠- د. إيمان حمدى: معسكر السلام الصهيونى، معهد البحوث والدراسات

العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

١١- محمد عبدالله يونس: العقيدة العسكرية الإسرائيلية عقب ثـورات الربيـع العربى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣ .

12- jana thank Kaplan, u-the role of the military In Israel, www.jajz-ed.org.il/index.hlm

(٤)

خطة كيرى... هل تنجو من لعنه التسوية؟!

تعانى عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، خاصة فى جانبها المتعلق بالقضية الفلسطينية، من تعثر وفشل يلاحقانها كالقدر، منذ أوسلو فى عام ١٩٩٣، وهذه التسوية تنتقل من فشل لآخر، وما أن تتقدم خطوة حتى تعود إلى الوراء خطوتين، تشبه عملية التسوية إحدى الديانات الوثنية القديمة التى يتذكرها بعض مريديها بين الفينة والفينة، فيقومون بتأدية شعائرها وطقوسها بطريقة روتينية ومكررة، وفى الكثير من الأحيان مملة؛ وكأنهم لا يؤمنون بها فعلاً ولا يعتقدون فى جدواها، أو أنهم فقدوا الثقة فى مبادئها والأسس التى ترتكز إليها.

وفى كل مرة تقام شعائر وطقوس هذه التسوية ينقسم المراقبون، ليس فحسب العرب بل والأجانب أيضاً، ما بين متفائل ومتشائم بمصير تلك الجولة أو الجولات المتتالية من هذه التسوية؛ وغالباً ما يكون الصواب فى جانب المتشائمين باختصار لأنهم يعرفون معوقات هذه التسوية وأين مكمن الخلل فيها؟، ولماذا تدور تلك العملية فى حلقة مفرغة وشريرة؟ تعود بها فى كل مرة إلى نقطة الصفر أو المربع رقم واحد؛ رغم تراكم وبلورة معالم الحل للمشكلات القائمة، تلك المعوقات وهذا الخلل يتلخصان فى عبارة مختصرة ألا وهى اختلال موازين القوى لصالح الطرف الأقوى أى إسرائيل؛ ليس فحسب على الصعيد الفلسطينى الإسرائيلى، بل أيضاً على الصعيد العربى الإسرائيلى.

دخل جون كيرى وزير الخارجية الأمريكية على خط التسوية فى الولاية الثانية للرئيس أوباما، رغم أنه قد رأى بعينه وسمع بأذنيه فشل رئيسه فى إلزام إسرائيل بتجميد الاستيطان، وهو الشرط الذى كانت قد وضعته السلطة الفلسطينية لبدء المفاوضات بعد توقفها أعواماً ثلاثة؛ والحال أن وزير الخارجية الأمريكى ومعه الولايات المتحدة الأمريكية والسلطة الفلسطينية مدعومة بمنظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية قد قبلا الدخول فى مثل هذه المفاوضات قبل تحقق وقبول إسرائيل شرط استئنافها، وذلك بعد جولاته العديدة فى المنطقة التى تعيد إلى الأذهان جولات سلفه الأسبق كيسنجر منذ ما يفوقه الثلاثين عاماً.

يعتقد جون كيرى أن الوصول إلى «أى اتفاق حتى ولو كان ناقصاً خير من ألا يتم التوصل إلى اتفاق على الإطلاق»، بيد أن هذه الصياغة قد لا تفى بالهدف الحقيقى من التسوية ألا وهو تحقيق وتنفيذ السقف الدولى المقبول عربياً وفلسطينياً للتسوية؛ وهو حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية فى حدود عام ١٩٦٧ بجانب دولة إسرائيل وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والقدس، والحدود، وهى القضايا الأساسية التيي يتوجب حلها فى أية تسوية، من ناحية أخرى فإن أى اتفاق أفضل من لا اتفاق يتجاهل طبيعة القضية الفلسطينية والحدود الدنيا المقبولة فلسطينياً وعربياً للحل حتى يستطيع مثل هذا الاتفاق الصمود والحياة والقابلية للتنفيذ.

مفهوم جون كيرى للتسوية :

لم يستطع جون كيرى إحداث اختراق سياسى لإحياء العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، بسبب «اللاءات الإسرائيلية» المتكررة لإقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ ووقف الاستيطان وتقسيم القدس مقابل الاعتراف الفلسطينى بيهودية دولة إسرائيل، وبرغم ذلك فقد أعلن خطته أمام

المنتدى الاقتصادى العالمى الذى عقد فى ٢٥ مايو عام ٢٠١٣ فى البحر الميت، باعتبارها أحد مسارات ثلاث بجانب المسار السياسى والأمنى وأنها كفيلة بإحداث انفراجة «جدية وملموسة».

استوحى وزير الخارجية الأمريكى خطته من المفهوم الإسرائيلى للسلام خاصة السلام الاقتصادى «بمعناه المزدوج العمالى الذى طرحه بيريز فى مشروعه للشرق الأوسط الجديد، والليكودى الذى طرحه نتنياهو والذى يتركز على تحسين شروط حياة الفلسطينيين الاقتصادية والإبقاء على الاحتلال، وتجاهل المضمون التحررى للنضال الفلسطينى من الاحتلال الإسرائيلى، وقيام الدولة الفلسطينية.

والحال أن جون كيرى استبدل المسار التفاوضى السياسى بإجراءات اقتصادية هدفها تحسين الوضع الاقتصادى فى الأراضى المحتلة واعتبار ذلك حافزاً يشجع السلطة الفلسطينية على الجلوس إلى مائدة التفاوض، وتجاهل شروط المرجعية المعتمدة للمفاوضات ووقف الاستيطان.

وضع كيرى خطته فى إطار ما أسمى «بناء الثقة» لتهيئة أجواء التفاوض بين الطرفين، من خلال إزالة بعض الحواجز العسكرية وتسهيل حركة التنقل وتوسيع نطاق سيطرة السلطة خاصة فى المنطقة (ج) وفق اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وكذلك تطوير البنية التحتية وتخفيف قيود البناء والإفراج عن أسرى ما قبل أوسلو.

تتضمن هذه الخطة ضخ ٤ مليارات من الدولارات كاستثمارات فى الأراضى المحتلة، وهذه الاستثمارات ستدفع نحو زيادة الناتج المحلى الإجمالى الفلسطينى بنحو ٥٠٪ فى ثلاث سنوات، وتخفيض نسبة البطالة إلى الثلثين وتزيد من قيمة المرتبات بنحو ٤٠٪، بالإضافة إلى ذلك السماح للسلطة باستغلال الفوسفات من

البحر الميت وتطوير حقول الغاز أمام شواطئ غزة.

وقد تحفظت السلطة الفلسطينية على هذه التسهيلات الاقتصادية، واعتبرت أن ذلك ليس موضع الاهتمام الشعبى والرسمى، وأن المطلوب عملية سياسية جادة وفق أسس واضحة لإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى حدود ١٩٦٧، وانتقدت القوى والفصائل الفلسطينية هذه المحصلة التى انتهت إليها جولات كيرى المكوكية، وأنها تجاهلت جوهر القضية الفلسطينية.

ورغم انخفاض سقف خطة جون كيرى والتفافها على أسس ومرجعية وجوهر القضية الفلسطينية، فإن ما تضمنته هذه الخطة يتناقص مع الوقائع التى خلقها الاحتلال الإسرائيلى على الأرض؛ حيث أحكم الاحتلال السيطرة على المنطقة (ج) فى الضفة الغربية، وقام بنهب الموارد الطبيعية الفلسطينية، والهيمنة على مفاتيح الاقتصاد والمعابر والحدود والتجارة والتنقل عبر الجدار العنصرى والطرق الالتفافية والاستيطان وحصار غزة وعزل القدس.

إن خطة كيرى المستوحاة من مفهوم السلام الاقتصادى الإسرائيلى الذى يستهدف الإبقاء على الاحتلال واختزال القضية الفلسطينية فى إجراءات اقتصادية لتحسين شروط الحياة، فى ظل بقاء الاحتلال، تستهدف الضغط على القيادة الفلسطينية وهى الطرف الأضعف فى توازنات التسوية، وتتجنب الضغط على الطرف الأقوى فيها أى إسرائيل، خاصة بعد فشل أوباما وكيرى أمام تعنت حكومة اليمين الإسرائيلية، وثبت للمرة المائة أو ما يزيد عن ذلك عدم قدرة – وربما عدم رغبة- الولايات المتحدة الأمريكية فى ممارسة الضغط على إسرائيل، ورؤية حقيقة المطالب الفلسطينية باعتبارها مطالب تحرير وطنى وهوية وتحرر من الاحتلال، الذى يكاد أن يكون الاحتلال الأخير القائم فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين.

الظروف الإقليمية والدولية لجولة التسوية الحالية:

تجئ هذه الجولة من التسوية فى ظروف إقليمية ودولية تبدو لغير صالح الطرف الفلسطينى والعربى، وأن محصلة التغير فى البيئة الإقليمية والدولية تتجه لتعزيز التصلب الإسرائيلى إزاء حقوق الشعب الفلسطينى.

فمن ناحية، افضى المناخ الذى رافق الثورات العربية فى مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا إلى انصراف الاهتمام الدولى والإقليمى لحصاد هذه الثورات والتوازنات التى ستسفر عنها، وعلاقة هذه التوازنات بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى فى المنطقة، ومن ثم فالقضية الفلسطينية وفقاً لذلك تشهد تراجعاً فى الاهتمام الدولى والإقليمى.

ومن ناحية أخرى فإن الثورات العربية والنظم التى أفضت إلى إقامتها، لم تعزز مركز القضية الفلسطينية- ولو إلى حين- بل بدت هذه الثورات وكأنها وضعت أجندة جديدة أمام هذه النظم قوامها الأوضاع الداخلية ومواجهة التحديات خاصة الاقتصادية والمعيشية التى أطلقتها الثورات من عقالها، وبناء نظم جديدة فى طريقة التحول الديمقراطى، والحال أن الثورات لم تفضى إلى تغير طبيعة التوازنات القائمة بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل، بل على العكس من ذلك تبددت مخاوف إسرائيل من صعود الإخوان المسلمين وحلفائهم إلى السلطة، وتأكدت من حرص هؤلاء على معاهدة السلام والاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أو على الأقل التأكد من الإبقاء على المعاهدة مع إسرائيل على ما هى عليه، ودخول مصر بالتحديد فى مهمة البناء الداخلى التى تستغرق وقتاً يمكن إسرائيل من تعبئة مواردها لمواجهة كافة الأخطار المحتملة.

لقد طغى اهتمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية بمعالجة الملف النووى

الإيرانى، ونجح أوباما ووزير خارجيته فى عقد الاتفاق المعروف مع إيران، وتنشغل إدارتها الحالية بإعادة ترتيب الأوراق والأدوار فى الإقليم الشرق أوسطى، والامتناع عن التدخل العسكرى على النحو الذى ميز الإدارة السابقة «بوش»، واكتشف أوباما بعد رفض إسرائيل لتجميد الاستيطان أن نتيناهو يحظى بشعبية فى الكونجرس أكثر منه!

وربما من أجل ذلك كله اكتشف كيرى ومعه الإدارة الأمريكية أن الفرصة مؤاتية، لعقد اتفاق حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى يصب فى مصلحة إسرائيل، ويستثمر المناخ السائد عربياً وفلسطينياً ودولياً لتوفير غطاء سياسى لمثل هذا الاتفاق.

اعتقد العرب أن أوباما فى ولايته الثانية سوف يتحرر من ضغط اللوبى الصهيونى واليهودى والأصوات التى يستحوذ عليها فى الانتخابات، ومن ثم فسوف يكون أكبر قدرة للتعاطى مع ملف القضية الفلسطينية، فى حين أشارت الشواهد خاصة المتعلقة بخطة كيرى، إلى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الأقوى أى إسرائيل وليس إلى جانب الفلسطينيين والعرب.

باختصار فإن المعطيات الإقليمية والدولية دفعت فى اتجاه انحسار الزخم الذى حظت به القضية الفلسطينية، فى فترات سابقة، خاصة ما تعلق بهذه المعطيات من نشوء أجندة جديدة إقليمية وانشغال الفاعلين الإقليميين والدوليين بالأوضاع الداخلية ومعالجة آثار الموجات الثورية المتعاقبة، وكذلك تغير الأجندة الدولية وإعادة ترتيب الاهتمامات والأولويات والمصالح على الصعيد الدولى، واستفادة إسرائيل من هذه الأوضاع بدرجة نوعية أعلى من مكاسب القضية الفلسطينية والجانب العربى.

***

توازن القوى وتأثيره على مسار التسوية:

لم يشهد توازن القوى على صعيد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية أو صعيد العلاقات العربية الإسرائيلية تغيراً ذو شأن، يؤثر فى مواقف الأطراف المختلفة من التسوية، فلا تزال إسرائيل تمسك بأوراق «لعبة» التسوية وتسيطر عليها كافة، ولا تزال هى أى إسرائيل من بيده مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة؛ نظراً للذراع العسكرية الطويلة التى تمتلكها، والمدعومة تكنولوجيا بتفوق نوعى، والمدعومة على طول الخط من جانب القوى الدولية وبصفة خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الضامنة لأمن إسرائيل وتفوقها النوعى على العرب مجتمعين.

وتكشف المؤشرات المختلفة سواء تعلق الأمر بميزان القوى العسكرى أو مؤشرات البحث العلمى والتطوير وبراءات الاختراع ومؤشرات النمو الاقتصادى، إلى تفوق إسرائيل النوعى ودخولها فى عداد الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً سواء تعلق الأمر بالصناعات العسكرية أو بالصناعات المدنية ومنجزات الثورة العلمية الثالثة، وذلك مقارنة بالدول العربية.

وفضلاً عن ذلك فإن إسرائيل تحظى وتتمتع بتأثير امتداداتها الداخلية فى مراكز صنع القرار الاستراتيجى والسياسى فى العديد من دول العالم، وخاصة أمريكا وأوروبا عبر الجاليات اليهودية والمنظمات الصهيونية المختلفة، التى تمارس الحشد والتعبئة لصالح إسرائيل، إن فى أوساط الرأى العام الغربية أو أوساط دوائر المؤسسات الرسمية التمثيلية وغير التمثيلية.

على العكس من ذلك وبالرغم من وجود الملايين من المواطنين العرب فى نفس هذه الدول، لا يحظى هذا الوجود بالفاعلية التنظيمية والسياسية التى تحظى بها المؤسسات اليهودية والصهيونية، خاصة وأن الوجود العربى فى هذه البلدان لم يحظ بالاهتمام والتمويل والمساعدة من جانب الدول التى ينتمى إليها هؤلاء

المواطنون العرب.

المشهد الإسرائيلى:

تحظى إسرائيل بحكومة يمينية متشددة إزاء الحقوق الفلسطينية، وهى حكومة متجانسة – رغم بعض الفروق الطفيفة- إلى حد كبير وقد حددت هذه الحكومة موقفها من كافة القضايا التى تثيرها التسوية، فهى أى هذه الحكومة ترفض العودة إلى حدود ١٩٦٧، وترفض تقسيم القدس مجدداً وفق تصورها، وفضلاً عن ذلك فهى تريد شطب وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من معادلة التسوية، وفوق هذا وذلك فهى تنوى مساومة الفلسطينيين على كل بقعة فى أرض فلسطين، وفى الضفة الغربية تحديداً عبر الاستيطان والجدار العنصرى والطرق الالتفافية والحواجز والتحكم فى المعابر والنقاط والانتقال، وما دون ذلك من الأمور التى تتعلق بإحكام قبضة الاحتلال والسيطرة على الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بعد أن نجحت إسرائيل فى حمل الفلسطينيين على الاعتراف بوجودها فى أراضى ١٩٤٨.

تحظى هذه الحكومة بتراضى شعبى من قبل اليمين القومى واليمين الدينى واليمين المتطرف والوسط كما أن الرأى العام الإسرائيلى يبدو وكأنه يسابق الحكومة فى اتجاهاتها اليمينية، ومن ثم فالمشهد الإسرائيلى يتميز بانحسار اهتمام الرأى العام الإسرائيلى بمصير الفلسطينيين، وضعف حركة السلام وتقلص نفوذ حزب العمل وتآكل قواعده، كل ذلك يصب فى خانة التشدد تجاه الحقوق الفلسطينية وتراجع الاهتمام بتسوية عادلة، حتى لو كان الثمن عزلة إسرائيل الدولية وسوء صورتها لدى الرأى العام الغربى.

يضاف إلى ما تقدم استقرار الأمن الإسرائيلى طيلة السنوات السبع الماضية، ووصول المقاومة إلى حدها الأدنى الذى يمكن لإسرائيل أن تتعايش معه، ومن ثم

فإن الاحتلال الإسرائيلى تتراجع تكلفته؛ فهذا احتلال بلا ثمن يدفعه الإسرائيليون من أمنهم أو أرواح جنودهم، حيث نجحت إسرائيل فى أن تجعل كل الخيارات المطروحة فلسطينياً تصل إلى نقطة الصفر، ومن ثم فالدافع لدى إسرائيل للتسوية ضعيفاً، إن لم يكن مفقودا، فهى تسيطر على الأرض دون ثمن، وتتجه أكثر إلى الاستيطان ومصادرة الأراضى الفلسطينية دون عائق، يجعلها تفكر فى الأمر، باستثناء بعض المقاومات السلمية والرمزية والتى بحاجة لدعم ومضاعفتها لكى تكون فعالة ومؤثرة.

على صعيد آخر تحظى إسرائيل بطبقة سياسية قادرة على قراءة الخرائط الواقعية للتحولات الإقليمية والدولية، ودلالات هذه التحولات، بل والاستفادة منها على نحو يعزز قدراتها وهيمنتها، وتلتف هذه الطبقة السياسية حول الثوابت التى تراها إسرائيل وجوديه؛ إن فى حالة السلم وإن فى حالة الحرب، من بينها رؤية للسلام والتسوية تتمحور حول السلام من اجل السلام وليس من أجل الأرض، والنظر للقضية الفلسطينية كقضية معيشية تستلزم تحسين الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين مع بقاء السيطرة الإسرائيلية.

المشهد الفلسطينى:

هذا فى حين أن المشهد الفلسطينى يتميز ومنذ عام ٢٠٠٧ بل وما قبله بانقسام مفتوح على مصراعيه بين فتح وحماس، ويبدو أن كل طرف بما لديه قانع وفرح، ولقد أضعف هذا الانقسام جميع الأطراف؛ الطرف الذى يرفع لواء المقاومة، والطرف الذى يرفع لواء المفاوضة، فمن يقاوم لا يحظى بدعم الطرف المفاوض، ومن يفاوض لا يحظى بدعم الطرف المقاوم، وهكذا انتهى المشهد الفلسطينى إلى انفصال جغرافى وأيديولوجى واستراتيجى، أى سلطتين أحداها فى رام الله والضفة الغربية وثانيتهما فى غزة، إحداهما حركة علمانية وطنية وثانيتها حركة دينية، أولهما تستعين بالتفاوض ولا شئ غيره، بينما الثانية ترفض التفاوض

وترفع شعار المقاومة المسلحة، ولكنها فى الواقع العملى انصرفت إلى تعزيز سيطرتها على قطاع غزة وبناء قوتها العسكرية وتعزيز تحالفاتها الإقليمية فى انتظار ما سوف تأتى به الأيام.

وقد امتد هذا الانقسام الجغرافى والإيديولوجى والاستراتيجى ليطال الطبقة السياسية الفلسطينية، وانعكس الانقسام على أدائها وخياراتها، فلم تتمكن من الحؤول دون الإجحاف بحقوق الشعب الفلسطينى أو من إدارة كفاح الفلسطينيين، واستثمار تضحياتهم على النحو الأمثل؛ إن فى الداخل وإن فى الخارج.

وهذه الطبقة السياسية الفلسطينية لم تحسن إدارة عملية التفاوض حيث قدمت تنازلات مبدئية وأيديولوجية لا يمكن التراجع عنها، فى حين قدمت إسرائيل «تنازلات» – إن صح تسميتها كذلك- سرعان ما تراجعت عنها دون أن يلحق بها الضرر، كما أنها أى الطبقة السياسية الفلسطينية لم تحسن استثمار المقاومة وترشيدها ضمن المعدلات والمستويات المتناسبة مع هدف المقاومة ألا وهو إجبار الاحتلال على دفع الثمن ورفع تكلفته.

وفى نفس الوقت تفتقد هذه الطبقة السياسية للجدارة التى تؤهلها لتنفيذ أى اتفاق بسبب انقسامها وفقدانها لظهير شعبى واسع، خاصة إذا ما كان هذا الاتفاق دون الحد الأدنى المقبول فلسطينياً وعربياً.

باختصار لم تتمكن الطبقة السياسية الفلسطينية من وضع أقدام الفلسطينيين فى طريق الاستقلال الذاتى والاعتماد على النفس، ومن ثم ارتهن وجود السلطة والقضية بالمنح والمعونات الواردة من الدول المانحة، والتى تستطيع قطعها فى أى وقت، لولا الخوف من الفوضى وانفلات الأمور وتأثير ذلك على الأمن الإسرائيلى.

يضاف إلى ما تقـدم آثـار الانقسـام الفلسـطينى عـلى الـدعم العربـى السياسـى والمعنوى والمادى، لم تعد تحظى القضية الفلسطينية بذات الدعم الموحد العربى الذى كانت تتمتع به القضية الفلسطينية.

وازداد هذا الأمر سوءاً بانـدلاع الثـورات العربيـة وتصـدر الأجنـدة الداخليـة المشهد فى كافة الأقطار التى نشبت بها الثورات، وعدم تـأثير هـذه الثـورات عـلى وضع القضية الفلسطينية بالشـكل الـذى كـان يأملـه المتعـاطفون والمراقبـون فى البدايات، رغم تمتع القضية الفلسطينية بظهير شعبى أكبر بعـد الثـورات ولم تفقـد القضية الفلسطينية هذا الأمر حتى فى ظل الديكتاتوريات السابقة.

مصير خطة كيرى وجولة التسوية الحالية :

يتراوح مصير خطة كيرى للتسوية بين دوافع النجـاح التـى تحـيط بهـا ودوافـع الفشـل التـى يمكنهـا أن تعرقلهـا، ويتوقـف الأمـر عـلى محصـلة هـذه العوامـل المتشابكة والمتداخلة.

فى مقدمة عوامل النجاح لهذه الخطة ربما يكون ضعف حركة حماس وافتقادهـا للظهير الإخوانى المصرى، ومن ثم ضعف المعارضة التـى يمكـن أن تقودهـا فى مواجهة ما يسفر عنه التفاوض، خاصة مع اضطراب الأوضاع فى سـوريا ووقـوف حماس مع المعارضة وفقدانها لدعم سوريا، وربما ضعف الدعم الإيرانـى، بيـد أن هذا الدافع لا يمكن التعويل عليه فى حالة التوصل لاتفاق لا يحـوز رضـا وتوافـق الفلسطينيين فى مجملهم؛ حيث ثمة حركات وفصائل أخرى قـد تبـادر إلى رفـض الاتفاق خاصة إذا ما تضمن تنازلات واضـحة فيمـا يتعلـق بـاللاجئين والحـدود والقدس.

والحال أن ضعف حمـاس قـد يـرى باعتبـاره عـاملاً يـدفع القيـادة الفلسـطينية للسلطة والمنظمة لتوقيع اتفاق تتمكن من احتواء نتائج معارضته.

من ناحية أخرى فإنه على الجانب الإسرائيلى فإن الفرصة قد تبدو مؤاتية لانتزاع تنازلات فلسطينية جديدة فى ظل قيادة فلسطينية أقل تشدداً، ووضع فلسطينى يتميز بعمق الانقسام، وعدم القدرة على تجاوزه عبر تعطيل مسار المصالحة وعدم تفعيل مبادئها المتفق عليها.

يضاف إلى ذلك توفر بيئة إقليمية أفضل نتيجة تعثر مسارات الإصلاح والثورة والتغيير، وانهيار محور الممانعة وضعفه وتعزيز مواقع محور الاعتدال فى الساحة العربية واستعداد أمريكى غربى لاستثمار حالة الضعف والفوضى والصراعات التى تشهدها المنطقة لتكوين خريطة جديدة تتوافق مع تركيبة المصالح الغربية الإسرائيلية فى المنطقة.

يعزز من هذه العوامل إدراك الإسرائيليين لمخاطر الديموجرافيا الفلسطينية على مستقبل الهوية اليهودية للدولة، وأن مستقبل إسرائيل مرهون بتحولها إلى «دولة طبيعية» وأن الطريق الوحيد لذلك هو إقرار تسوية تنهى حالة الصراع.

فى مقابل هذه العوامل التى قد تدفع فى اتجاه إنجاح التسوية، توجد مجموعة أخرى من العناصر التى تعمل فى اتجاه مضاد، أى إفشال هذه الحلقة من التسوية، فى مقدمة هذه العناصر عدم قدرة الجانب الفلسطينى على تقديم تنازلات أخرى إضافية، وصعوبة ترويج ذلك فى الوقت الحاضر، فى نفس الوقت فإن الإسرائيليين بدورهم غير مهيئين لتقديم تنازلات للفلسطينيين، فالحكومة متطرفة وكذلك المجتمع الإسرائيلى أيضاً.

يضاف إلى ذلك عدم رغبة الطرف الأمريكى فى الضغط على إسرائيل، أو عدم قدرته – لتقديم تنازلات للشعب الفلسطينى، وكذلك عدم استقرار البيئة الإقليمية العربية والإسلامية التى تتسم بعدم اليقين وعدم السيطرة على تفاعلاتها، وهو الأمر الذى قد تفقد معه أية تسوية معناها وجدواها مع أى تغير فى هذه البيئة، كما وأن

الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية تقوم أساساً على «إدارة الأزمة» والصراع وليس حلهما، وتغيير المعطيات على الأرض عبر الاستيطان والمصادرة والتهويد.

يتوقف مصير خطة كيرى على محصلة عناصر النجاح والفشل المحيطة بها، والكيفية التى سيتم العمل بها لتعظيم آثار هذه العناصر وتغليب بعضها على بعضها الآخر، ويرتبط هذا الأمر بدور الطرف الأمريكى واستعداد الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى للدخول فى صلب القضايا المطروحة خاصة وأن المفاوضات السابقة والتى انتهت إلى الفشل قد خلفت عنصراً إيجابياً وحيداً؛ أولا وهو توفير الحلول الممكنة لكافة القضايا المطروحة سواء تعلق الأمر بتبادل الأراضى أو قوات الإنذار المبكر والأمن ومصير المستوطنات والحدود والقدس.

على ضوء ما تقدم فإنه يمكن القول أن مصير خطة كيرى وجولة التسوية الحالية قد تفضى إلى أحد الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول:

التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائى؛ أى اتفاق يؤكد إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على حدود عام ١٩٦٧ باستثناء ما تعلق منه بتسليح أجهزة الأمن مع تبادل محدود للأراضى بالنسب المعروفة، مع وجود ممر آمن يربط بين غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى حل رمزى لقضية اللاجئين تحت شعار «جمع شمل العائلات» ودرجة ما من السيادة فى شرقى القدس، وبعض الضمانات لكلا الطرفين، وذلك مقابل قبول معظم الدول العربية للتسوية وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

الاحتمال الثانى: إعلان مبادئ جديد

تقر بموجبه الأطراف بعدم جاهزيتها للتوصل لحلول دائمة، لقضايا الوضع النهائى، والموافقة على إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة فى مساحة ٦٠٪ أو ٧٠٪

من الضفة الغربية، واستمرار احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على المداخل والمخارج والمعابر فى انتظار الحل النهائى.

ويعنى هذا الاحتمال الدخول فى مفاوضات أخرى لتفسير وتأويل المبادئ المتفق عليها، وإعادة إنتاج مسار أوسلو بمسميات مختلفة وربما مصير مشترك.

الاحتمال الثالث:

ترتيبات مؤقتة الهدف منها تجنب إعلان الفشل وانهيار المفاوضات، والتمهيد لترتيبات جديدة على غرار توسيع محدود للمناطق التى تديرها السلطة ومزيد من المحفزات والتسهيلات الاقتصادية وإطلاق سراح بعض الأسرى.

الاحتمال الرابع:

إعلان فشل المفاوضات ويتضمن ذلك انسحاب إسرائيل من المفاوضات وعزم الجانب الإسرائيلى على الانسحاب من المناطق التى يريدها دون مفاوضات مع الفلسطينيين على غرار ما حدث فى غزة، ووفق مفهوم الأمن الإسرائيلى والمصالح الأمنية الإسرائيلية، أو إعلان فشل المفاوضات مع إبقاء الأمور كما هى عليه، ويستند هذا الأمر على أساس أن أية تنازلات إسرائيلية لا يقابلها فوائد وعوائد ملموسة لإسرائيل، وأن بناء الحقائق على الأرض قد يجبر المفاوض الفلسطينى على قبول الرؤية الإسرائيلية والأمر الواقع الإسرائيلى.

وإذا ما قدر للفلسطينيين ألا يتوصلوا إلى حلول مرضية لتطلعاتهم المشروعة فى حدودها الدنيا المقبولة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وألا يخرجوا منها بمكاسب ملموسة ومقبولة، فعلى الأقل ينبغى ألا يخسروا المزيد من النقاط فى جولة التفاوض الراهنة.

من بين هذه المحاذير التى تجنب الفلسطينيين خسارة المزيد من النقاط، هو

العمل على ألا يتحمل الفلسطينيون نتيجة الفشل إعلامياً وسياسياً ومسئولية هذا الفشل، على غرار ما حدث فى كامب دافيد ٢٠٠٠، عندما تمكنت إسرائيل وحلفاؤها من تحميل عبء الفشل للقيادة الفلسطينية، التى صمتت حينئذ بسبب عنف الحملة الإعلامية، ولم تتضح الصورة الحقيقية لما حدث فى عام ٢٠٠٠ إلا متأخراً، عندما كتب بعض ذوى الصلة بالمفاوضات بعض التوضيحات.

من ناحية ثانية فإنه ينبغى تجنب فخ إعلان المبادئ تمهيداً لبحث القضايا فيما بعد، فمثل هذا الإعلان سيخضع مرة أخرى للتأويل والترجمة والتنفيذ، وكل هذه العمليات سترتكز على علاقات القوى القائمة، أى أن إسرائيل هى التى ستحظى بنصيب الأسد من هذه التأويلات وفق مفهومها للسلام.

وأخيراً وليس آخرا أن تلتزم القيادة الفلسطينية بالوفاء بوعدها للشعب الفلسطينى بإجراء الاستفتاء حول ما تم الاتفاق عليه، وذلك وفق الضمانات الديموقراطية المعروفة، وضمان مشاركة كافة فصائل العمل الوطنى الفلسطينى لعرض وجهات نظرها فى الاتفاق، وخضوع الاستفتاء للمعايير الدولية للمراقبة المعمول بها فى مثل هذه الحالات.

أما من الناحية السياسية فيجب توفير ظهير عربى رسمى وشعبى للمفاوض الفلسطينى، وبعث العمق العربى والإسلامى للقضية الفلسطينية، حتى يمكن التقليل من آثار اختلال موازين القوى على المحصلة النهائية للمفاوضات، وذلك يستلزم إعادة دمج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال أنظمة ما بعد الثورات العربية على نحو أو آخر، وبالطرق والأساليب الممكنة فى ظل الأوضاع الراهنة.

من ناحية أخرى فإن إعادة هيكلة الوضع الفلسطينى تبدو مهمة لا غنى عنها، إن فى جولة المفاوضات الحالية أو فى غيرها من الجولات ونقصد بذلك إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام والتحدث بصوت موحد للمجتمع الدولى

وفى مواجهة إسرائيل، وتفعيل مبادئ المصالحة التى تم إقرارها فيما سبق، وإدراك أن استمرار الانقسام لا يخدم لا القضية الفلسطينية عامة ولا التفاوض خاصة وكما تبدو مهمة استعادة وحدة القضية الفلسطينية شديدة الأهمية وهذه الوحدة تعنى إنهاء الفصل بين الداخل والخارج أى استعادة اللُّحْمة بين قضية اللاجئين والفلسطينيين فى الداخل، وإعادة نظم العناصر المختلفة للقضية الفلسطينية فى إطار منظومة موحدة لا يمكن حل أحد جوانبها دون حل مختلف الجوانب الأخرى.

وإذا كان كيرى يؤكد أن «أى اتفاق خير من لا اتفاق» فإنه بمقدورنا القول أن العبرة ليست بعقد الاتفاق، وإنما العبرة بالوفاء بالمطالب المشروعة للشعب الفلسطينى المعترف بها عربياً ودولياً، ومن ثم فإنه يمكن القول« أن لا اتفاق أفضل بكثير من اتفاق» لا يحقق أهداف الشعب الفلسطينى.

(٥)

جدل المدنى والعسكرى فى السياسة الإسرائيلية

العلاقات المدنية العسكرية فى إسرائيل أو ما يطلق عليه المتخصصون فى الدراسات الإسرائيلية العلاقات بين المستوى السياسى والمستوى العسكرى، هى علاقات متداخلة ومتشابكة منذ نشأة إسرائيل فى عام ١٩٤٨، وتولى «دافيد بن جوريون» رئاسة أول حكومة إسرائيلية، وقد مرت هذه العلاقات بين هذين المستويين بمراحل مختلفة ومتباينة وفق الظروف السياسية والتحديات التى واجهتها إسرائيل. وقد حظيت هذه العلاقات بين المستويين السياسى والعسكرى فى إسرائيل بتفسيرات متباينة، وفق النماذج النظرية التى حاولت تفسير هذه العلاقات وعلاقة العسكريين بالسياسة عموماً، أى نموذج الدولة القلعة أو الدولة العسكرية، ونموذج المركب الصناعى العسكرى والنموذج الوظيفى، ونموذج الشبكة الأمنية، ونموذج الشعب المسلح، ونموذج الشراكة بين المؤسسة العسكرية والمستوى السياسى.

وتعدد هذه المقاربات لتفسير طبيعة العلاقات المدنية العسكرية فى إسرائيل لا يعنى بالضرورة استعصاء اندراج هذه العلاقات فى أى من هذه النماذج، وإنما يعنى تفاوت هذه المقاربات من حيث الظروف والملابسات والمستجدات التى طرأت وتطرأ فى الممارسة العملية والتطبيقية بين المستوى السياسى والمستوى العسكرى فى إسرائيل، وتجاوز الظروف لبعض هذه النماذج وملاءمتها لبعضها الآخر أو انطباقها فى مرحلة سابقة وعدم ملاءمتها لمراحل أخرى، وهو ما

سنعالجه فيما يلى من صفحات.

وقبل البدء فى هذه المعالجة يجدر بنا أن نلاحظ أن طبيعة العلاقات بين المستويين السياسى والعسكرى فى إسرائيل، وبصرف النظر عن تعقدها، إلا أنها تشبه إلى حد كبير الحديث عن الديموقراطية الإسرائيلية، وذلك من زاوية الفجوة بين النظرية والتطبيق بين المثال والواقع، وكذلك من حيث الطبيعة الاستثنائية لنشأة الدولة اليهودية والمقولات التى استندت إليها فى قيامها، وذلك يعنى أن الجيش الإسرائيلى هو بمثابة الذراع التنفيذية لحكومة إسرائيل، وأنه لا يقرر وفق بن جوريون «السياسة، ولا نظام الحكم، ولا القوانين، ولا نظام الحكومة فى الدولة ولا يقرر بنفسه حتى بنيته التنظيمية وأنظمة وخطوط عمله، كما أن الجيش لا يقرر شأن الحرب والسلام، وتعين الحكومة وزير الدفاع وينفذ سياساتها ويفترض ذلك خضوع المستوى العسكرى للمستوى السياسى المدنى، ورغم ذلك فإن الواقع والممارسة العملية لا يعززان بالضرورة هذا التوصيف لعلاقة أحد المستويين، بالآخر، بل تتزايد أهمية المؤسسة العسكرية وتدخلها فى القرارات المتعلقة بالأمن القومى، وتحتكر أجهزة قراءة الواقع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليس فحسب فى إسرائيل، بل فى دول الجوار أيضاً.

والأمر كذلك فيما يتعلق بالديموقراطية الإسرائيلية، والتى جرى العرف على اعتبارها نظيرة الديموقراطية الليبرالية الغربية، وفق نظام وآلية انتقال وتداول السلطة والانتخابات والمراقبة وما دون ذلك من نظم وآليات الديموقراطية الليبرالية الغربية، حيث إن الديموقراطية الغربية تتأسس على قيمتى المساواة والمواطنة، فى حين أن الديموقراطية الإسرائيلية تستلهم قيم التمييز والعنصرية، تجاه قطاع يعتد به من مواطنيها ذوى الأصول العربية الفلسطينية. وهكذا فإن الديموقراطية الإسرائيلية تستند إلى الشكل والإجراء بأكثر من استنادها إلى القيم،

وهى ديموقراطية إثنية عرقية تستند إلى تراتب الإثنيات والعرقيات فاليهود، أولاً ثم اليهود الإشكناز، ثم اليهود الشرقيون، ثم أخيراً غير اليهود من العرب والبدو وغيرهم من الفئات، ويتم فى إطار ذلك إقرار التمتع بالحقوق فى التملك والرعاية والخدمة فى الجيش وخدمات الرعاية الاجتماعية والدرجة التى يتم بها ذلك.

تحظى المؤسسة العسكرية فى إسرائيل بمكانة وأهمية لا تحظى بها أية مؤسسة أخرى فى النظام السياسى الإسرائيلى، وذلك بسبب طبيعة المهام الموكولة لها، فهى التى تتولى «بناء الأمة الإسرائيلية» عبر أدوارها المدنية والعسكرية، وهى التى تقوم بقراءة الواقع الإسرائيلى من مختلف النواحى، وكذلك واقع الدول المجاورة لإسرائيل، وتقوم، فضلا عن ذلك، بتحديد وتعريف الأمن القومى، وتعيين مصادر التهديد الحالية والمستقبلية ومسئولة عن وضع الخطط والتصورات العملياتية عبر هيئة الأركان، والتى يتولاها رئيس الأركان ويقوم بعرضها على وزير الدفاع ولما كان مفهوم الأمن هو الهاجس الأول فى إسرائيل، ويمثل محوراً وجودياً للدولة، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية تحظى بمكانة غاية فى الأهمية لأنها المكلفة بحفظ أمن الدولة، ومواجهة مختلف مصادر التهديد.

وتمتلك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أجهزة جمع المعلومات وتحليلها وتعيين المعطيات والمستجدات اللازمة لإعداد الخطط العسكرية، ووضعها موضع التنفيذ، وتتمتع هذه الأجهزة بدرجة عالية من الاحترافية والمهنية تفوق بكثير مثيلاتها فى بعض المؤسسات الأخرى، والتى جرى إنشاؤها محاكاة للمؤسسة العسكرية. وفضلاً عن مركزية الجيش والمؤسسة العسكرية فى إسرائيل فى القضايا التى تتعلق بالأمن والدفاع، فإن هذه المؤسسة تلعب أدوراً أخرى على درجة عالية من الأهمية. بما أن الجيش توكل له «مهمة إعادة بناء الأمة الإسرائيلية»، كما قال بن جوريون فإنه يؤدى مهاما مدنية كانت موكولة للمنظمات الطوعية الصهيونية، وتتعلق هذه المهام بالاستيطان واستيعاب المهاجرين وتعليم

اللغة العبرية، وإنشاء مراكز تدريبية تعليمية تخدم الفئات المهمشة والأقل حظاً من الفقراء والأحداث فى المناطق النائية.

ويعتبر الإنفاق العسكرى الإسرائيلى من أعلى معدلات الإنفاق العالمية، ويشغل نسبة كبيرة من الناتج القومى الإسرائيلى، وموازنة الحكومة، ويعتبر نصيب الفرد من نفقات الدفاع فى إسرائيل من أعلى المعدلات مقارنة بالمعدلات العالمية ويعتمد القطاع الصناعى فى إسرائيل اعتماداً كبيراً على المؤسسة العسكرية، وتمثل الصناعات العسكرية ما يوازى ربع الصادرات الإسرائيلية، ويعمل بهذه الصناعات ربع قوة العمل الإسرائيلية.

ويضطلع الجيش الإسرائيلى بمهام أخرى فى السياسة الخارجية والمفاوضات، حيث لا توجد فى إسرائيل سياسة خارجية بالمعنى المتعارف عليه وإنما وفقا «لشيمون بيريز» الدول الصغيرة ليست لها سياسة خارجية، بل سياسة أمنية« للتدليل على ارتكاز السياسة الخارجية الإسرائيلية على الأمن، وهو الأمر الذى يرتب دوراً نشطاً فى السياسة الخارجية الإسرائيلية للمؤسسة العسكرية. وتتكفل وزارة الخارجية الإسرائيلية بمهمة شرح هذه السياسة وفقاً لما قاله بن جوريون «القاعدة هى أن وزير الدفاع هو المسئول عن السياسة الدفاعية للبلاد، فى حين أن وزير الخارجية هو الشخص الذى يقوم بشرحها».

أما فيما يتعلق بالمفاوضات مع العرب والفلسطينيين فقد شارك كبار الضباط فى المفاوضات والاتصالات التى جرت بين إسرائيل والدول العربية فى عامى ١٩٤٨، ١٩٤٩، حيث شارك هؤلاء الضباط فى مفاوضات اتفاقات الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر، ولبنان، والأردن، وسوريا، ومن أبرز هؤلاء الضباط موشى ديان وإيجال آلون، وإسحق رابين، وهاركابى، وغيرهم من كبار الضباط، الإسرائيليين، كما شارك الضباط الإسرائيليون فى لجان الهدنة مع الدول العربية

ومحادثات الكيلو ١٠١ عقب حرب أكتوبر عـام ١٩٧٣، وفى مفاوضـات كامـب دافيد بـين مصـر وإسـرائيل عـام ١٩٧٨، وكـذلك شـاركوا فى المفاوضـات بـين الإسـرائيليين والفلسـطينيين، والمفاوضـات السـورية الإسـرائيلية، والأردنيـة الإسرائيلية، وقد اضطلع هؤلاء الضباط بتحديد المصالح الأمنية لإسرائيل لضبط إيقاع هذه المفاوضات وتحديد مرجعيتها.

علاقة الجيش بالسياسة:

حاول العديد من الباحثين والأساتذة الإسرائيليين تحديد طبيعة العلاقات بـين الجـيش والسياسـة فى إسـرائيل، أو بـين المسـتوى السياسـى المـدنى ونظيـره العسكرى، واعتمد هؤلاء على بعـض المـداخل والنمـاذج النظريـة التـى تحـاول تحديد العلاقات بين العسكريين والسياسة بالذات فى الدول الديمقراطية والـدول الأقل نمواً فى بلدان العالم الثالث. وأكد بن جوريـون مؤسـس الدولـة الإسـرائيلية وجيشها أن الجيش لا يقرر السياسة، ولا النظـام، ولا القـوانين، ولا يقـرر كـذلك شأن الحرب والسلام، فالجيش وفـق تصـور بـن جوريـون هـو الـذراع التنفيذيـة للحكومة ذراع الأمن والدفاع فى حين أن صـلاحيات الحكومـة الإسـرائيلية هـى تحديد الخطوط العريضـة السياسـية تجـاه الـداخل والخـارج وإعـلان الحـرب، وصنع السلام، بل وتنظيم الجيش ذاته.

ومؤدى هذا التصور أن الجيش الإسـرائيلى وفـق هـذه الرؤيـة خاضـع للرقابـة السياسية، ومنعزل عن السياسة الحزبيـة، وأن القيـادة السياسـية هـى التـى تحـدد الأهداف، ويتولى الجيش تحقيق هذه الأهداف، وقد استخلص الباحثون أن تصور بن جوريون لدور الجيش يدخل ضمن ما أسـموه «النمـوذج الـوظيفى»، والـذى يرتكز على دعامتين أو افتراضين أولهما عدم تدخل الجـيش فى السياسـة وثانيهمـا وجود ثقافة مدنية تضمن عدم حدوث انقلاب. هذا فى حين أن الممارسة العمليـة والتطبيقية لبن جوريون ذاته تكشف عن فجوة عميقة بـين تصـوره النظـرى لـدور

الجيش والحكومة من جانب، والواقع المتعين الذى تتخذ فيه القرارات من جانب آخر، حيث دآب بن جوريون على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومى والحرب فى إطار ضيق للغاية يشمل عدداً من المقربين منه وعدداً آخر من كبار جنرالات الجيش فيما سمى «مطبخ» صنع القرار فى عهد بين جوريون وبالإضافة إلى ذلك فقد حاول بن جوريون عزل الحكومة عن قرارات الأمن القومى.

من ناحية أخرى، ورغم ابتعاد الجيش نظرياً عن السياسة الحزبية والأحزاب فقد حاول بن جوريون التدخل فى ترقية الضباط وتعيينهم، وحاول أن ينمى تأثير حزبه «الماباى» الحاكم فى قيادة الجيش، واستند فى ذلك على آليات خاصة ابتكرها، حيث أقام قسماً خاصاً فى قيادة حزبه تحت اسم «قسم المجندين»، وتولى هذا القسم مهمة إعداد وتنظيم ضباط الجيش لحزب «ماباى»، وتقديم توصيات لترقية بعض الضباط، وتعيين آخرين فى مناصب معينة، وذلك خلافاً للدول الديمقراطية التى لا تؤمن أية ترتيبات حزبية للإشراف على الجيش أو مراقبته، وذلك فضلاً عن التأثير الذى مارسه بين جوريون باعتباره وزيراً للدفاع عبر الموافقة على التعيين والترقية فى المناصب المهمة فى الجيش، وعبر هذه الموافقة، عين بن جوريون عدداً من الضباط الذين يتميزون فضلاً عن الكفاءة، بالانتماء الحزبى «للماباى».

وفى مواجهة نموذج الدولة العسكرية أو دولة القلعة، الذى طرح عام ١٩٤١، والذى يتمثل فى أن وجود الدولة فى حالة حرب وتوتر دائم واحتلال الأمن القومى الأولوية، قد يفضى ذلك إلى تغلغل القيم العسكرية وانتشارها، ومن ثم استيلاء الجيش أو المتخصصين فى العنف على السلطة. فى مواجهة هذا النموذج حاول بعض الباحثين والأساتذة الإسرائيليين تقديم نموذج «الشعب المسلح» يميز العلاقات بين الجيش والمجتمع فى حالة مشاركة المواطنين فى الجهد العسكرى

عند أعلى نقطة ممكنة، وهذا النموذج هو الأقرب من وجهة نظر هـؤلاء البـاحثين للدولة الإسرائيلية، فهذه الدولة فى حالة حرب مستمرة واستعداد دائـم للحـرب، وهو ما عبر عنه قانون الخدمة العسكرية فى أغسطس عام ١٩٤٩، والذى ركز عـلى أن الهدف منه إعداد الشعب كله للقتال عند الضرورة، ويستبعد هـذا النمـوذج أن تكون إسرائيل دولة عسكرية، ويفترض بدلاً مـن ذلـك أن الحـدود مفتوحـة بـين العسكرى والمدنى، وأحداث توازن بين «مدنية الجيش» وعسكرة المجتمع.

استمرت هيمنـة «النمـوذج الـوظيفى» فى تفسـير علاقـة المسـتوى العسـكرى بالمستوى السياسى فى إسرائيل حتى النصـف الأول مـن الثمانينيـات، وسـاهمت عوامل عديدة فى إزاحة هذه الهيمنـة مـن بينهـا «التقصـير» فى حـرب أكتـوبر عـام ١٩٧٣، وغموض العلاقات والمسـئوليات بـين الجانـب العسـكرى والمسـتوى السياسى الذى كشفت عنه لجنة «أجرانات» التى وضعت تقريرها لتفسير أسـباب التقصير فى الحرب، وغياب تحديد الصلاحيات فى المجـال الأمنـى ويضـاف إلى هذه العوامل نتائج انتخابات ١٩٧٧، وسقوط حزب العمـل وصـعود الليكـود إلى الحكـم، والـذى أنهـى احتكـار حكومـة العمـل لمنصـبى وزيـر الـدفاع ورئـيس الحكومة، وعززت حرب لبنان عام ١٩٨٢ من محصلة هذه العوامـل وتأثيرهـا فى ظهور مداخل جديدة لتفسير علاقـة المسـتوى المـدنى بالمسـتوى العسـكرى فى إسرائيل.

وقد أفضت محصلة هذه العوامل إلى ظهور «نموذج الشـراكة» بـين المؤسسـة العسكرية والمسـتوى السياسـى فى عمليـة صـنع القـرارات التـى تتعلـق بـالأمن القـومى، وأن نصـيب المؤسسـة العسـكرية الإسـرائيلية فى هـذه الشـراكة تفـوق المستوى المدنى، وأن التداخل بين الأمن والسياسة الخارجية منح هذه المؤسسة دوراً كبيراً. وقـد أعـزى أصـحاب هـذا النمـوذج تفـوق المسـتوى العسـكرى فى القرارات المتعلقة بالأمن القومى، وتنفيذ سياسة الحكومة والسياسة الخارجية إلى

الدور الذى لعبه بين جوريون منذ البداية، وخطط له بإتقان، أى أنـه حصـر قضـايا الأمن فى أيدى الجيش والمطبخ الذى تتخذ فيه القرارات، وإبعاد السياسة عن هذه القضايا.

وفى حين يؤكد «نموذج الشراكة» وجود مؤسستين منفصـلتين فى إسـرائيل همـا المؤسسة العسكرية فى جانب، والمؤسسة السياسية المدنية فى جانب آخـر، يركـز نموذج «الشبكة الأمنية» على صعوبة الفصل بـين الأمـن فى إسـرائيل والمجـالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغموض العلاقة بين هذه المجالات، ويذهب هـذا النمـوذج إلى حـد نفـى وجـود انفصـال بـين هـاتين المؤسسـتين العسـكرية والمدنية، بل يوجد «شبكة أمنية» غير رسمية لها القـوة والتـأثير الحاسـم فى كافـة هذه المجالات. ويشترك أعضاء هذه الشبكة فى الانتماء لقيم ومبـادئ مشـتركة فى الأمـن والوسـائل اللازمـة لتحقيـق مصـالح مشـتركة لهـم ويتعـاونون للتـأثير فى المجالات المختلفة. وتضـم هـذه الشـبكة الأمنيـة أعضـاء فى المؤسسـة الأمنيـة والأجهـزة الاسـتخباراتية المختلفـة، فضـلاً عـن الجـيش والصـناعة العسـكرية والجوية، وكذلك أعضاء بارزون فى المجـالات المدنيـة المختلفـة، وتـؤثر هـذه الشبكة فى السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والأبحاث والتعليم.

وبصرف النظر عن فاعلية وقيمة هذه المقاربات النظريـة ومـدى تعبيرهـا عـن الواقع بين المستويين المـدنى والعسـكرى فى إسـرائيل، فـإن الشـواهد والوقـائع الملموسة تؤكد مركزية المؤسسة العسكرية فى إسرائيل فى مجـال الأمـن القـومى الإسرائيلى، وتعيين مصادر التهديد التقليدية وغير التقليدية فى الإقليم، أى المنطقة ككل، وليس فحسب فى دول الجوار، كما أن هذه المؤسسة تضطلع بأدوار مدنيـة مهمة وتلعب دور «بوتقة الصهر» للمجتمع الإسرائيلى من خـلال أنظمـة التجنيـد والاحتياط والتعبئة، والتى يخضع لها كل المواطنين الإسرائيليين باسـتثناء بعـض

طلبة المدارس الدينية، فكل مواطن إسرائيلى من الفئات التى تخضع للتجنيد عند بلوغه سن الثامنة عشرة يلتحق بالجيش ولمدة عامين ونصف عام، والأمر ذاته ينطبق على الإناث، ويخضع بعد انتهاء خدمته للخدمة فى الاحتياط بواقع شهر كل عام للتدريب وتجديد ثقافته العسكرية وقدراته المهنية وللتدليل على أهمية ذلك قال إيجال يادين «المواطن الإسرائيلى جندى فى أجازة لمدة ١١ شهراً».

من ناحية أخرى، فإن الوضع المتفوق والمحورى للمؤسسة العسكرية فى إسرائيل وأدوارها المختلفة فى الأمن والحرب والمجالات المدنية قد أفضى أولاً إلى التطابق فى القيم بين هذه المؤسسة والمواطنين الإسرائيليين، خاصة قيم العنف والتفوق والقوة وتمجيد هذه القيم واعتبارها أنها الأفضل والأكثر قداسة للدفاع عن إسرائيل، ومواجهة العرب وقبول هذه القيم باعتبارها القيم المسيطرة والموجهة للمجتمع، وذلك من خلال تبنى أنظمة للتنشئة العقائدية والأيديولوجية لضمان تهيئة وكسب المساندة الشعبية للقوة العسكرية التى تؤمن السيادة والوجود الإسرائيليين.

وعلى صعيد آخر، فإن هذه الوضعية المتميزة للمؤسسة العسكرية فى إسرائيل أضفت على العسكريين أنفسهم هالة خاصة ومنحتهم مكانة متفوقة فى المجتمع الإسرائيلى، فبعد انتهاء خدمتهم فى القوات المسلحة الإسرائيلية يجدون مناصب متميزة فى مجالس إدارات الشركات، خاصة فى القطاع العسكرى الصناعى ويشارك العديد منهم فى إنشاء شركات الأمن وشركات التكنولوجيا العالية، خاصة لمن خدموا فى السلاح الجوى، وأجهزة المخابرات العسكرية.

وكنتيجة لسيادة الثقافة العسكرية، والقيم المرتبطة بها فى إسرائيل، والقبول العام لهذه الثقافة والقيم وإعلاء قيمة الأمن على ما عداه من قيم الحوار والتعايش، نتيجة لذلك أصبح الجنرالات العسكريون الإسرائيليون موضع ترحيب فى الأحزاب السياسية الإسرائيلية، خاصة فى المناصب العليا، وأصبحت هذه

الأحزاب تفخر بأن على رؤوسها جنرالات خدموا فى الجيش الإسرائيلى للإيحاء للرأى العام بأن هذه الأحزاب هى الاقدر على تحقيق أمن إسرائيل وتقدير احتياجاتها الأمنية أكثر من تلك الأحزاب التى يترأسها المدنيون عديمو الخبرة فى الشأنِ الامنى.

تختص إسرائيل دونا عن غيرها من بلدان الديموقراطيات الغربية بأهم معالم التسلط العسكرى المعروفة، رغم أنها فى نهاية المطاف تضع نفسها بين الدول الديموقراطية ويضعها أصدقاؤها فى عداد هذه الديموقراطيات، فهى تقوم بتعبئة أعداد هائلة من القوات النظامية وقوات الاحتياط والأنظمة التى وضعتها للتجنيد والاحتياط والتدريب تضمن لها ذلك، ولم يتفوق العرب عددياً على إسرائيل فى أى من الحروب التى خاضوها ضد إسرائيل، وذلك فضلاً عن التفوق التقنى والتكنولوجى. وبالإضافة إلى القوات النظامية والاحتياط فإن إسرائيل تتبنى إنشاء مجموعات شبه عسكرية أو مليشيات لا يتم حصرها ضمن أفراد الجيش وتقوم هذه الجماعات بأدوار ذات طبيعة عسكرية فى المواقف التى تتطلب ذلك مثل جماعات المستوطنين والناحال وغيرها.

تبرز فى إسرائيل على نحو خاص أهمية الصفوة العسكرية وتقدمها لكافة الفئات فى إسرائيل، وتحظى هذه الصفوة بمكانة متميزة، وتحظى القيم التى تمثلها بالتطابق مع قيم المجتمع. وفى هذا الإطار، أيٍ انطباق معالم التسلط العسكرى فى إسرائيل،تحظى إسرائيل أيضاً بتضخم موازنة الدفاع والإنفاق العسكرى،وبدخول سباق التسليح التقليدى وغير التقليدى، والتوسع فى الصناعات العسكرية على نحو يضعها فى إطار المجمع الصناعى العسكرى.

ولا شك أن المؤسسة العسكرية فى إسرائيل تفرض هيمنتها على المجتمع الإسرائيلى رغم الفصل النظرى بين هذه المؤسسة والنخبة السياسية المدنية،

ورغم اعتبار الجيش الذراع التنفيذية للحكومة، وذلك بسبب محورية الأمن فى وجود إسرائيل، وغلبة الاعتبارات الأمنية على كافة السياسات. وهذه الهيمنة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا تقتصر على جانب واحد من المجتمع الإسرائيلى، بل تشمل مختلف الجوانب القيمية والثقافية والاقتصادية والأمنية والسياسية.

الفصل الرابع:

- -

الدولة الفلسطينية والعقل الإسرائيلى

(١)

قراءة تحليلية لخطاب «السيد يسين»

حول تشريح العقل الصهيونى

يتميز «خطاب» أستاذنا الراحل السيد يسين حول تشريح العقل الإسرائيلى والأسطورة الصهيونية والانتفاضة بحيوية فائقة وبقيمة تأسيسية وتكوينية على الصعيد المعرفى والمنهجى والعلمى فى هذا الحقل من الدراسات، وذلك لأسباب عديدة من بينها أن توقيت هذا الخطاب كان مبكرا نسبيا وكان عدد المتخصصين فى هذا الحقل المعرفى محدودا مقارنة بعددهم فى هذه الآونة، وكذلك تميز هذا الخطاب بأنه نشأ فى ظل احتدام الصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ مرورا بحرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ومن ثم فإن هذا الخطاب لم يصدر عن تأمل نظرى ومعرفى مجرد بل إنخرط فى الممارسة السياسية والثقافية واستجاب ولبى طلبا داخليا على هذا الخطاب من قبل الدوائر العسكرية والسياسية والاستخباراتية التى تولت الإعداد والتخطيط الاستراتيجى للحرب والمواجهة العسكرية والدبلوماسية المباشرة مع إسرائيل، ولعل هذا البعد التاريخى فى نشأة هذا الخطاب هو ما يمنحه المصداقية والجدية والمسئولية العلمية والسياسية.

ومن العنوان إلى الأفكار والمضامين والمفاهيم التى اشتمل عليها خطاب السيد يسين نلحظ اتساقا وانتظاما وتناسقا بين ما اشتمل عليه العنوان وبين المحتويات، فإذا كان العنوان يجعل من السيد يسين طبيبا ممسكا بمبضع الجراح

ويفتش عن مواطن ومكامن الخلل فى العقل الصهيونى والعقل الإسـرائيلى وريثـه وخليفته الشرعى ويبرز التناقضات والتشوهات والعلل الواعية واللاواعية فى بنيـة كليهما فإن المحتوى والمضمون قد تكفل بتشـخيص الـدواء والـداء عـلى ضـوء اسـتراتيجية عربيـة ومصـرية شـهدت أوجهـا فى حـرب ١٩٧٣ وقبلهـا حـرب الاستنزاف التى استمرت زهـاء ثلاثـة أعـوام أو مـا يقـرب مـن ذاك يتركـز عـلى التخطيط والإعداد والتدريب وتحديد الأهداف واستعادة الثقة فى الذات وكشـف مواطن الضعف فى معمـار القـوة الصـهيونى والإسـرائيلى وتفعيـل مـواطن القـوة العربية والمصرية.

ورغم ما بين عالم الطب وعالم المجتمع والإنسان من فوارق وتمـايزات علميـة ومنهجية وفلسفية وفيزيقية إلا أن الروح العلمية ومنهجية البحـث العلمـى كانـت متقاربة فالسيد يسين يدخل هذه المعركة المبكرة وقد استعد لها، حيـث تراكمـت لديه الخبرات فى علم الاجتماع الـذى ينتقـل مـن الجزئيـات إلى الكليـات ولديـه المنهجية البحثيـة المطبقـة فى العلـوم الاجتماعيـة التـى تسـتند عـلى الملاحظـة؛ ملاحظة الواقع والوقائع ودراستها واختبـار مـدى تواترهـا وانتظامهـا ويسـتخدم المفاهيم العلمية التى تعبر بدقة عن الواقع ثم يقوم باسـتخلاص النتـائج وفى كـل هذه العمليات العلمية يعكف على دراسة الخطاب الإسرائيلى الذى يزعم العلميـة ويكشف عوراته وسوءاته وتحيزاته المسبقة ضد الشـعب الفلسـطينى والشـعوب العربية ويفند كافـة تبريراتـه للسـلوك العنصـرى والعـدوانى لإسـرائيل ويكشـف تناقض هذا الخطاب مـع التـاريخ والحضـارة الإنسـانية ويبـرز التـأثير الإيجـابى للحضارة العربية الإسلامية فى العصـر الوسـيط بـل والنهضـة العلميـة الأوروبيـة الحديثة.

ينخرط خطاب السيد يسين حول تشريح العقل الإسرائيلى والصهيونى فى إطار ما أسماه «جاستون باشلار» فيلسوف العلم الفرنسى المعروف عن العقل العلمـى

بأنه «المدرسة الدائمة» وإذا كان العقل فى نظر «باشلار» مدرسة أى معلم وتلميذ وما بينهما من جدل معرفى وعلمى فإن العقل العلمى هو المدرسة الدائمة التى يصحح من خلالها العقل أخطاءه أولا بأول وينخرط بموجبها فى عملية تعلم وتصحيح مستمرين.(١)

كان السيد يسين معلما ينبهر بجمال الفكرة «وجمال الحقيقة» ولكنها الحقيقة التى تخدم الالتزام الوطنى والقومى وترشد الممارسة السياسية وتعقلنها وتضعها فى الطريق الصحيح الذى يقرب الأمة من أهدافها العليا، لقد رسخ فى هذه الفترة المبكرة مفهوم «المدرسة الدائمة» فى العلم والتعلم من خلال النخبة التى تعاون معها وتعاونت معه.

كان هدف السيد يسين خلق «جماعة علمية» تتخصص فى دراسة الشأن الإسرائيلى وفهم الشخصية الإسرائيلية ومعرفة مصادر قوة ومصادر ضعف المجتمع الإسرائيلى وذلك من خلال المصادر المتنوعة العربية والإنجليزية والفرنسية وإنتاج المراكز البحثية العلمية الإسرائيلية ودراستها من منظور المصلحة الوطنية والقومية، وقد لعبت هذه الجماعة دورا هاما فى الإعداد والتهيئة لحرب ١٩٧٣.

فى كتابه الهام المعنون «نقد العقل السياسى أو اللاوعى الدينى» يقول المفكر الفرنسى المعروف «رجيس دوبريه» أن العقل السياسى له أسبابه التى يجهلها العقل»(٢) لأن العقل السياسى هو الخطاب الذى تلتقى فيه كافة الاتجاهات والميول والإيديولوجيات والانفعالات والولع والعواطف ونزعات القوة

---

(١) ديدييه جيل: باشلار والثقافة العلمية، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص ٧٩ ص٨١.

(2)Regis Bebray: critique de la raison politique, au L'inconscient religieux, eds, Gallimard, Paris, 1981, P 75- 85.

والسيطرة والهيمنة والتفوق والمجد والكاريزما والذاتية وما دون ذلك من الرغبات وهو هنا يتحدث عن العقل السياسى الفرنسى فى أمة لها دورها الرائد فى الحضارة الأوروبية ثقافيا وسياسيا فما بالنا بالعقل السياسى الصهيونى والإسرائيلى فى جماعة بشريه تتفق غالبية الأبحاث الأنثروبولوجية والتاريخية على أنها لم تشكل فى تاريخها شعبا بالمعنى المتعارف عليه فى مفهوم الدولة الحديثة بل ظلت جماعة موزعة بين جماعات شتى حاول العقل الصهيونى أن يستنسخ منها شعبا بالمعنى الحديث على حساب تدمير شعب آخر هو الشعب الفلسطينى.

ولم يغب عن ذهن السيد يسين فى تشريحه للعقل الإسرائيلى أن يبرز تناقضاته وتعميماته واختزالاته على نحو يوحى بالعجب والدهشة، العقل الإسرائيلى حاول أن يجمع بين كافة تجليات الحداثة وما بعدها والعولمة وبين العلم والتكنولوجيا وبين الخرافات والأساطير الدينية التوراتية فى مدى زمنى لم يبلغ السبعين عاما وبعض هذه التطورات خاصة الحداثة وما بعدها والعولمة والثورة العلمية استغرق قرونا من الزمان فى أوروبا.

وللتدليل على صحة انتقادات المرحوم الأستاذ السيد يسين للعقل الصهيونى والإسرائيلى فإن بعض الباحثين فى الشأن الصهيونى والإسرائيلى يؤكد أن وزير خارجية إسرائيل الأسبق «أبا إيبان» كانت إحدى مهامه الرئيسية فى وزارة الخارجية الإسرائيلية تتمثل فى «علمنة» التصريحات والبيانات والخطابات السياسية التى يلقيها ويصرح بها قادة إسرائيل أى وضعها فى قالب مفهوم للعالم وبلغة مختلفة عن اللغة التى صيغت بها لأنها باختصار كانت لغة حافلة بالرموز والشحنات الدينية والأساطير التوراتية وكأن هؤلاء القادة منبتى الصلة بالقرن العشرين والحداثة السياسية، وكانت هذه المهمة التى كلف نفسه بها أبا إيبان تهدف إلى مخاطبة العالم بلغة يفهمها بعيدا عن اللغة التوراتية والدينية.

ولا شك أن إقدام الأستاذ يسين على إعادة نشر هذه النصوص التى تعود إلى

أعوام السبعينيات من القرن العشرين وأعوام الانتفاضة الثانية، يحمل أكثر من معنى، الأول منها اعتقاد الكاتب أن هذه النصوص لم تفقد بعد حداثتها وطزاجتها ولم تفارق الواقع الراهن بل هى دالة فيه وعليه وكاشفة لجذوره وجموده خاصة فيما يتعلق بالموقف الإسرائيلى وصعود العنصرية والتحيز ضد أبناء الشعب الفلسطينى وتجذر العدائية والعدوانية تجاه الشعوب العربية والشعب الفلسطينى وجمود العقل الصهيونى وانفصاله بل وانفصامه عن الواقع والتاريخ، وإنها أى هذه النصوص لم تكن مجرد نصوص حدثية أى مرتبطة بحدث تفقد قيمتها بعد وقوعه، بل هى نصوص تتجاوز الحدث وتحمل قيمة علمية ومنهجية عابرة للوقت.

أما ثانى هذه الدلالات فهى أن قيمة النص تتوقف على قدرته على التعبير عن موقف استراتيجى بعيد المدى ودرجة عمقه ونفاذه فى اكتشاف الواقع وتشخيصه واستشراف تطوره، وبهذا المعنى فإن نص وخطاب السيد يسين حول العقل الصهيونى والإسرائيلى يذكرنا مع الفارق بالمعلقات الشعرية وكذلك العديد من النصوص فى التراث الأدبى والشعرى العربى، حيث بقيت هذه المعلقات والنصوص خالدة وتجاوزت قيمتها الزمان والمكان الذى نشأت فى سياقه نظرا لفرادتها وأصالتها وتشخيصها لفترة تاريخية بكل أبعادها.

أما ثالث هذه الدلالات فهى اعتزاز الكاتب بالمواقف التى تبناها ودافع عنها والرؤية التى تضمنتها هذه النصوص سواء من الناحية العلمية والمنهجية أو من ناحية الالتزام المبدئى والوطنى والقومى، فهو لم يتنكر لتشخيصه لإسرائيل باعتبارها استعمارا عنصريا وعدوانيا وإحلاليا، كما أن الإيديولوجيا التى تتبناها إسرائيل وهى الإيديولوجية الصهيونية أيديولوجيا عنصرية متعجرفة تزيف التاريخ وتختزله وتفرض عليه رؤى من خارج الوقائع التاريخية، وبين هذا وذاك يعيد يسين التأكيد على ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة فى مواجهة إسرائيل ويعرف

كلا من هذه المفاهيم بطريقة واضحة وشفافة بعيدا عن الشعارات الزاعقة والبيانات الجوفاء واللغة الإنشائية.

أما القراءة التى قمت بها لهذا الخطاب، أى خطاب يسين حول العقل الإسرائيلى والصهيونى، فلا أخفى أنى لولا الإشارة والتوثيق الذى أشار إليه الكاتب إن فى مقدمة هذه النصوص أو فى الهامش، لما تصورت إنها مكتوبة فى هذا التاريخ البعيد نسبيا فهى تحمل دلالة زمنية راهنة وتمدنا بمفاتيح لفهم العقلية الصهيونية والإسرائيلية وتدعونا لمزيد من التدقيق فى فهمنا للظاهرة الإسرائيلية وعدم الإنجرار وراء أوهام وتمنيات لا تفعل إلا أن تفاقم أوضاعنا وتكرس إحساسنا بالعجز والقصور.

يبقى بعد ذلك بل وقبل ذلك أن قراءة خطاب السيد يسين حول العقل الإسرائيلى والصهيونى من قبل أحد الذين تتلمذوا على يديه هى فى جانب منها قراءة وكتابة لمصادر تكويننا المعرفية والمنهجية فمن خلال هذه الكتابات والنقاشات واللقاءات تشكلت معارفنا عن إسرائيل ومفاتيح هذه المعرفة ومنهجيتها، ذلك أننا جميعا نحتفظ فى داخل كل منا بصورة عن السيد يسين، صورة مرشدة ومحفزة وحاولنا جميعا بقدر المستطاع التطابق معها كل من زاوية اهتماماته وتخصصه، فالسيد يسين كان وسيظل جزءا منا وكامنا فى أعماقنا وعلاقتنا به كانت وستظل علاقة التلميذ بمعلمه وهى العلاقة التى تحتضن نمو العقل والتفكير من خلال التعلم الدائم.

١ – تشريح العقل الصهيونى والإسرائيلى:

يميز خطاب السيد يسين حول تشريح العقل الصهيونى والعقل الإسرائيلى بين العقل الأول أى الصهيونى وبين الثانى أى العقل الإسرائيلى على الرغم من اشتراكهما سويا فى المعالم الأساسية للعقل المسيطر فى تاريخ الصهيونية وإسرائيل

واستنادهما معا على قاعدة معرفية أو قواعد معرفية واحدة فى كليهما، ومصدر التمييز فى خطاب السيد يسين بين الاثنين هو طبيعة المرحلة التاريخية التى نشأ فيها كل منهما، فالأول العقل الصهيونى قام برسم خريطة الطريق للوصول إلى الحلم الصهيونى فى فلسطين ومتطلبات ذلك فى الواقع الدولى والإقليمى آنذاك، أما الثانى أى العقل الإسرائيلى فهو العقل الذى وضع سياسات الدولة وأهدافها على ضوء الظروف التى صاحبت نشأة الدولة ومواجهة المحيط العربى.

وبمقدورنا هنا أن نقتبس تلك التفرقة التى وضعها الفيلسوف الفرنسى أندريه لالاند بين «العقل المكوَّن» والعقل المكوِّن بفتح الواو فى الأول وكسرها فى الثانى فالأول يتمثل فى المبادئ السائدة والقواعد السائدة فى حقبة زمنية محددة لتوجيه حركة العقل الإنسانى فى دراسة العلاقات بين الأشياء والظواهر، فهو صيغة العقل كما يوجد فى فترة تاريخية معينة ويشتمل على المبادئ المقررة والمقبولة وتتميز ببطء التغير وتبدو كأنها حقائق سرمدية.

أما الثانى أى العقل المكوِّن فهو الذى يتكفل بوضع المبادئ الكلية والمعايير الضرورية لاستخدام العقل فى دراسة العلاقات بين الأشياء، ومن خلال هذه المبادئ الكلية يمارس العقل المكوِّن فاعليته على العقل المكوَّن فى الاستدلال والاستنتاج بناءا عليها، وبين هذا وذاك من صيغ العقل ثمة علاقة جدلية بين العقل الفاعل المكوِّن وبين العقل «السائد المكوَّن».[1]

ومن الممكن ودون مبالغة إدراج خطاب السيد يسين حول تشريح العقل الإسرائيلى والصهيونى فى إطار هذه الثنائية الجدلية المشار إليها، فمما لا شك فيه أن العقل المصرى والعربى السائدين فى إدراكهما ونظرتهما للعقل الإسرائيلى عانيا

(١) جورج طرابيشى: نقد نقد العقل العربى، نظرية العقل، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦. ص ١٤. ص١٥.

من قصور منهجى واضح حيث توقفت هذه النظرة عند مستوى التعميمات الدينية حول اليهود وتراوحت هذه النظرة بين التهويل والتهوين دون أى أساس واقعى أو علمى أو منهجى بل مجرد شعارات وبلاغات إنشائية لا تتأسس على معرفة حقيقية واقعية بإسرائيل والصهيونية فهم فى هذه النظرة أى الصهيونية وإسرائيل مجرد عصابات وشذاذ الآفاق، مجرد توصيفات أخلاقية وقيمية لا تمت للعلم والمنهج العلمى بصلة، واستمر انتشار وشيوع هذه النظرة إلى أن وقعت الهزيمة فى عام ١٩٦٧ وظهرت بوضوح الحاجة إلى المعرفة العلمية بهذه الدولة التى نشأت فى فلسطين أى إسرائيل ومن ثم نشأت مراكز الأبحاث فى العالم العربى، فى بيروت مركز الأبحاث الفلسطينية وفى مصر مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فيما بعد) وغيرهما من وحدات الدراسة والأبحاث.

وهذا العقل المكوَّن مصريا وعربيا كان يحول دون معرفة حقيقية وعلمية بالصهيونية وإسرائيل لأنه يعانى من العقبات المعرفية والنفسية والتبسيط والاختزال ويعتمد على المعارف العامة والدينية ويجنح إلى التهوين والهروب من مواجهة الواقع. [١]

كانت مهمة السيد يسين فى مواجهة هذه المعرفة السائدة المشوهة والسطحية عن الصهيونية وإسرائيل والتى أفضت ضمن عوامل وظروف أخرى إلى الهزيمة، تأسيس وتشكيل معرفة علمية منظمة ونقدية للصهيونية وإسرائيل والخروج من أسر هذه المعرفة السائدة التى ثبت عجزها وقصورها عن الإحاطة بالظاهرة الصهيونية والإسرائيلية، إحاطة تنخرط فى صميم الممارسة السياسية والعملية باعتبارها أحد أدوات المواجهة.

(1)Gaston Bachelard: la Formation de l'erprit scientifique, zame eds, librairie philosophique J. vrin, paris, 1983, pp 55, 57, 14,15.

وكانت عدته فى ذلك معرفة تاريخ الصهيونية الفكرى والسياسى وكذلك إسرائيل وتحديد ملامح الإيديولوجية الصهيونية ومعالمها وأدواتها فى التبرير والتسويغ لأهدافها والتعرف على الكيفية التى تفكر بها إسرائيل وقادتها من خلال قراءة معرفية للواقع السياسى الإسرائيلى والكيفية التى يصنع بها الرأى العام فى إسرائيل وعملية صنع القرار فى المؤسسة الإسرائيلية السياسية والعسكرية وكذلك مضمون النظرة الإسرائيلية للشخصية القومية العربية والفلسطينية وفى مواجهة ذلك كله إعادة بناء طرق وأساليب المواجهة على أساس التخطيط الاستراتيجى وكذلك العمل على بلورة إطار نظرى وعملى لبناء الذات المصرية والعربية والكشف عن إيجابياتها.

العقل الصهيونى:

يربط السيد يسين بين العقل الصهيونى وظهوره فى نهاية القرن التاسع وبين العقل الاستعمارى الإمبريالى الذى مهد للاستعمار فى بلدان العالم الثالث، فكلاهما استند إلى العنصرية ودعاواها حول عبء الرجل الأبيض وتمدين الشعوب المتخلفة من خلال رسالة الاستعمار يقول «إذا طبقنا هذا المنهج- أى منهج علم اجتماع المعرفة- لاكتشفنا أن صعود نجم الفكر العنصرى قد صاحب نشوء واتساع النظام الإمبريالى الذى قام على استعمار ونهب شعوب العالم الثالث» ومن ثم فإن الصهيونية باعتبارها أيديولوجيا عنصرية «كانت هى الحركة السياسية التى قام على أساسها الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين».

ينتقد يسين الفرضيات والمنطلقات التى تأسست عليها الصهيونية وبصفة خاصة فكرة وحدة الشعب اليهودى عبر التاريخ وفى الوقت الراهن وكذلك فكرة معاداة السامية باعتبارها قدر اليهود حيث يتواجدون فى كافة الحقب التاريخية فهم يعانون من هذا العداء هكذا دون فهم هذه الظاهرة فى إطارها التاريخى الأوروبى

وذلك لتأكيد الفرادة والخلاص القومى، الفرادة بمعنى تميز اليهود كجماعة قومية دون غيرهم من البشر واحتفاظهم بهويتهم وروابطهم فى كافة الحقب التاريخية، أما الخلاص فإن هذا التفرد بالوحدة كشعب –والمعاناة من العداء للسامية فهو يسوغ إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، ويقول السيد يسين وهكذا يمكن القول أن «العنصرية قد رافقت الصهيونية كإيديولوجية منذ نشأتها وأن الفكرتين الجوهريتين: الأولى المتعلقة بوحدة الشعب اليهودى عبر التاريخ وفى الوقت الراهن والثانية الخاصة بمعاداة السامية قد انبنت عليهما فى التطبيق الصهيونى والإسرائيلى سياسات عنصرية متعددة».[١]

العقل الإسرائيلى:

يشترك العقل الإسرائيلى وهو بلغة يسين «وريث العقل اليهودى الصهيونى المتعصب» مع العقل الصهيونى فى «الاختزال الميكانيكى الفج للتاريخ والحاضر والمستقبل فى صيغ جامدة تتسم بالقطعية والحسم» وهى الصيغ التى تفضى فى نظر صاحب هذا الخطاب إلى «إفراغ الحقائق التاريخية من مضمونها وكذلك تسطيح الظواهر الاجتماعية» وإفراغها من مضمونها المعقد والحقيقى والواقعى[٢].

ويفرض العقل الإسرائيلى – الصهيونى هذه النظرة الجامدة والاختزالية على «تاريخ اليهود» منذ غابر الأزمان «أو الوجود الفعلى للشعب الفلسطينى أو الإمكانيات الحضارية للأمة العربية».[٣]

يميز السيد يسين بصدد تشخيصه لمحنة العقل الإسرائيلى بين ثلاث نسخ

(١) السيد يسين: تشريح العقل الإسرائيلى، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص١٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٠١.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة

للعقل الإسرائيلى وريث العقل الصهيونى أول هذه النسخ ما أطلـق عليـه النسـخة البوبرية المنسوبة للفيلسوف اليهودى مارتن بوبر وهى نسخة تدعو إلى التوافق مع العرب من خلال الحلول الوسط. [١]

وهذه النسخة فى نظر يسين تزعم أن اليهودية «دين يتسم بمعايير أخلاقـة عاليـة وهناك ظلم وقع على العرب، وبالتـالى فعـلى إسـرائيل أن تكفـر عـن أفعالهـا غيـر الأخلاقية». [٢]

أما النسخة الثانية من العقل الإسرائيلى فهى النسـخة «البنجوريونيـه» نسـبة إلى أول رئيس وزراء للدولة الصهيونية تتلخص فى «نحن اليهود قـد اضـطهدنا لفتـرة امتدت إلى ألفى عام وأخيرا قد استعدنا هذه البقعة من الأرض فى وطننا التاريخى، وكان ينبغى على العرب أن يستقبلونا بحرارة باعتبارنا أبناء عمومـة، ولكـنهم عـلى العكس فإنهم يحاولون أن يخلقوا لنا «جيتو» عن طريق المقاطعة والحصار».

أما النسخة الثالثة من العقل الإسرائيلى فهى ما أطلق عليه النسخة «الوايزمانيـة» نسبة إلى حاييم وايزمان وهى تشدد على ضرورة التوافق بين الإسرائيليين والعـرب من خلال البحث عن حلول معتدلة.

ويحدد خطاب السيد يسين مـآل ومصـير تلـك الصـور المختلفـة مـن العقـل الإسرائيلى، فالصورة البوبرية تبنتها مجموعة كانت تدعو إلى الثنائية القومية بزعامة بوبر وحزب المابام وبعـض الأصـوات فى الجامعـات ووزارة الخارجيـة، وكـان هؤلاء على استعداد لتقديم التنازلات بصرف النظر عن حجمها وطبيعتها.

وقد تقلص هذا الاتجاه، بينما سادت الصورة البنجوريونية للعقـل الإسـرائيلى

(١) يسين ص ٢١١

(٢) المصدر السابق ص ٢١١.

التى ترى فى الردع والقوة سبيلا لفرض الأمر الواقع على العرب وبمرور الوقت يستسلم العرب لقبول إسرائيل بالقوة، وهذه هى الصورة التى وقفت وراء السياسات الإسرائيلية العدوانية والتى يتم استدعاؤها فى عهد نتنياهو على الأقل فى توجهاتها الرئيسية.

أما الصورة الوايزمانية فهى ترى أن الحل لا يمكن أن يكون منفردا ولابد من تخفيض التوتر وتهيئة المناخ للترتيبات البناءة.

ويعزو السيد يسين تراجع الصورة البنجوريونيه فى توجيه العقل الإسرائيلى إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وهزيمة إسرائيل بالرغم من ادعائها عكس ذلك، هذا التراجع الذى قاد إلى ترتيبات كامب دافيد ومدريد ومعاهدة وادى عربه وأوسلو[(١)].

٢- خطاب «السيد يسين فى مواجهة الخطاب الإسرائيلى

لم يكتف خطاب السيد يسين حول العقل الصهيونى والعقل الإسرائيلى عند حدود نقد المنطلقات والافتراضات والتناقضات التى يعانيان منها ومفارقتها للوقائع التاريخية ويوضح مدى انغلاقهما على الذات اليهودية والتأسيس للعنصرية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية، بل تعداه إلى الاشتباك والمواجهة مع الخطاب الإسرائيلى الذى يزعم «العلمية» والمنهجية الحديثة فى علم النفس وقياسات الرأى العام، وفى ذلك فهو يكشف زيف هذه «العلمية» وتبريرها للعنصرية ولم تنطل عليه المواقع التى يشغلها أصحابها فى إطار المنظومة العلمية والبحثية فى إسرائيل ولم يفته فى غمار تلك العملية الإشادة بجهود من كان منهم موضوعيا بحق وناقدا بحق للصهيونية وإسرائيل وممارساتها وهو هنا العالم الإسرائيلى «إسرائيل شاحاك» رئيس لجنة حقوق الإنسان الإسرائيلية آنذاك والذى

(١) المصدر السابق ٢١٣.

أصدر كتابا بعنوان «عنصرية إسرائيل» مثل صدمة لعديد من الدوائر الثقافية الغربية، كذلك بحوث عالم النفس الإسرائيلى «جورج تامارين» التى نشرها فى كتابه المعنون «المعضلة الإسرائيلية» والذى فصل من الجامعة «تل أبيب» بسببها.

وهكذا فإن خطاب «السيد يسين» لم يقع فى فخ التعميم واعتبار أن جميع الأساتذة والباحثين الإسرائيليين منخرطين فى دعاوى الصهيونية والعقل الإسرائيلى، بل هو يميز وبدقة منهجية وعلمية بين من تمثل أبحاثهم تبريرا وعزفا على نغمة الصهيونية وإسرائيل وبين من تمثل أبحاثهم قيمة علمية وإنسانية ونقدية وتمكنوا من حماية استقلالهم العلمى والمهنى حتى لو دفع بعضهم ثمن هذا الموقف.

اختار «السيد يسين» فى هذه المعركة الخطابية العلمية« اثنين من الأساتذة الإسرائيليين لعلم النفس فى معهد البحوث التطبيقية والذين أجروا استطلاعات وقياسات الرأى حول أبرز قضايا الصراع العربى الإسرائيلى وهى الأمن والأرض والسلام وغيرها من القضايا مثل الموقف من مصر والولايات المتحدة الأمريكية واستمرارية الشعب اليهود وسلبية اليهود إزاء «الهولوكست» وإمكانية تكرار المذابح بحق اليهود مرة أخرى.

توقف السيد يسين كثيرا عند نتائج هذه الاستطلاعات والقياسات ولفت نظره الإجابات المؤيدة لعدم الانسحاب من الأراضى فى مجمل العينة التى تشكلت من المنتمين للأحزاب الإسرائيلية آنذاك الليكود والمعراخ وداش والمفدال وكذلك الإجابات الأخرى الخاصة بتأكيد استمرارية الشعب اليهودى التاريخية وإمكانية تكرار المذابح بحق اليهود، فهو يرى أن ارتفاع نسبة المؤيدين لعدم الانسحاب واستمرارية الشعب اليهودى التاريخية دالة فى نجاح الصهيونية والإعلام الإسرائيلى فى استيعاب الرأى العام فى إطارها المفاهيمى وأن التربية والتعليم

والنظـام التعليمـى والإعلامـى رسـخ هـذه المفـاهيم وصـادر الملكـة النقديـة للجمهور، خاصة وأن هذه العينة اقتصرت على الأحزاب الصـهيونية سـواء كانـت دينية أم عمالية أم يسارية.

ويلفت السيد يسين النظر فى إطار تحليلـه لهـذه النتـائج أن الـربط مفتقـد بـين المعلومات وبين تكوين هذا الرأى أو ذاك الاتجاه، حيث «عرض فى بحث أجـراه معهد أى «لويس جوتمان»، على عينة من الإسرائيليين، خريطة مصـمتة لإسـرائيل والدول العربية وطلب من كل واحـد مـنهم أن يشـير إلى مواقـع هضـبة الجـولان وشرم الشيخ وغزة، فتبين أن غالبية الإسرائيليين المبحوثين لم يعرفـوا أيـن توجـد هذه المواقع [1].

ينتقد السيد يسين جوتمان لإيـراده هـذه الحقيقـة دون أن يسـتخلص دلالتهـا، فالجماهير تقودها مبادئ صـهيونية عريقـة تسـتخدم الإعـلام والجـيش والنظـام التعليمى لكـى تصـوغ عقلهـا وتشـكل اتجاهاتها بمـا يتفـق وأهـداف المخطـط الصهيونى» [2].

وينتقد «السيد يسين» النتيجة التى خلـص إليهـا عـالم الـنفس لـويس جوتمـان المتمثلة فى أن الجمهور الإسرائيلى متسق فى طلبه للسلام مع احتفاظـه بالأراضـى العربية المحتلة ويوصف السيد يسـين جوتمـان بأنـه غيـر موضـوعى وأنـه يقـدم للساسة الإسرائيليين تبريرا يخدم سياساتهم وأن الاتساق الذى يتحدث عنه اتساق شكلى فقط، حيث تشكل الرأى العام الإسرائيلى ومنـذ عقـود طويلـة مضـت عـلى المفاهيم الصهيونية والدعاية الإسرائيلية التى ترى كل أرض اكتسبوها بالقوة هـى حق لهم، ويسخر خطاب السيد يسين من تساؤل السيد «جوتمان» حول ماذا يفعل

(١) تشريح العقل الإسرائيلى: ص ١٨٤

(٢) المصدر السابق : ص١٨٥

«بيجن» وماذا فى مقدوره أن يفعل إزاء الجمهور الإسرائيلى المتسق مع نفسه والذى لا يريد التخلى عن الأرض.

يوصف السيد يسين هذا السؤال بأنه «سحابة دخان أطلقها عامدا لإخفاء السؤال الرئيسى كيف يتشكل الرأى العام الإسرائيلى؟ ويجيب على هذا السؤال الذى أخفاه السيد جوتمان بأن عملية تشكل الرأى العام الإسرائيلى قد امتدت لعقود فى ظل انتشار وسيادة الإيديولوجية الصهيونية والمبادئ التى رسختها فى اقتحام العمل والأرض والإنتاج والحراسة والخوف من الآخر والاحتماء بالذات والانغلاق وتصوير العرب والشعب الفلسطينى على أنهم وحوش كاسرة ومتنمرين ودمويين، فى ظل هذه العمليات فإن العلاقات المعقدة بين الصفوة الصهيونية وبين الجمهور تلعب دورا هاما فى وصول الرأى العام إلى ما هو عليه فى هذه اللحظة.[(١)]

وهكذا تراوح خطاب «السيد يسين» فى مواجهة الخطاب الإسرائيلى بين ثلاثة مستويات منهجية وتحليلية، الأول منها يتعلق بإخضاع النتائج التى أفضت إليها هذه القياسات والاستطلاعات إلى النقد والتحليل العلمى للخلفية والظروف والمعطيات الصهيونية والإسرائيلية التى تخلقت واستوعبت الجمهور فى إطار تفسير هذه النتائج تفسيرا علميا واقعيا بعكس القائمين بهذه القياسات والذين يكتفون بعرضها فقط وكأنها قدر أبدى لا تفسير له ولا تسمح مواقعهم المؤيدة للصهيونية وإسرائيل باستنطاق هذه النتائج.

أما المستوى الثانى فهو كشف «الصمت» أو المسكوت عنه فى خطاب أصحاب هذه الاستطلاعات والقياسات أو غير المقول عندما يتعلق الأمر ببعض اتجاهات الرأى العام المخالفة للمنطق والتى تعكس الجهل، مثل عدم ارتباط

(١) المصدر السابق: ص ١٨٠ ص١٨٢

موقف المؤيدين للاحتفاظ بالأراضى المحتلة دون أن يعرفوا أين تقع وهو مؤشر فى قوة الشحن الإيديولوجى والدعائى الإسرائيلى وسطوة النظام الإعلامى والتعليمى وهو ما أوضحه خطاب «السيد يسين».

أما المستوى الثالث الذى يتعلق بخطاب السيد يسين فى نقد الخطاب الإسرائيلى الأكاديمى المتعلق بالاستطلاعات والقياسات فيتركز حول طبيعة الأسئلة المطروحة على المبحوثين فقد لا حظ أن الأسئلة تعكس انحيازات واضحة لا لبس فيها للمقولات والمفاهيم الصهيونية ولا تسمح بالتأمل والتفكير النقدى وتصادر حرية المبحوث واستقلاله فى الإجابة.

٣- الإطار السياسى والحضارى لخطاب يسين« حول العقل الصهيونى والإسرائيلى:

لم يتحرر خطاب «السيد يسين» حول العقل الصهيونى والإسرائيلى من الالتزام الوطنى والقومى رغم تموضعه فى إطار العلم الاجتماعى ذلك لأنه يدرك تمام الإدراك أن المعرفة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية تنطوى على مُعَامِلِ أيديولوجى بعكس العلوم الطبيعية والفيزيقية، لأن فى مجال العلوم الاجتماعية ثمة إشكاليات تتمثل فى أن الباحث جزء من الموضوع المبحوث بأفضلياته وقيمه واتجاهاته وثقافته وأن الملاحظ بينه وبين الموضوع الذى يلاحظه روابط لا فكاك منها، ومن ثم فهو لا يخفى انحيازاته بل يعبر عنها بوضوح، ولكنها ليست على غرار الانحيازات التى انتقدها فى خطابه حول الأكاديميين الإسرائيليين والعقل الصهيونى، لأن انحيازاته للحقيقة التاريخية والحضارية ووقائع التاريخ القديم والحديث وتستند إلى حصاد إطلاع واسع حول النظريات الأوروبية الحديثة سواء المتعلقة بالعنصرية والأجناس والأعراق أو تلك التى تتعلق بتاريخ اليهود أنثربولوجيا فى العالم القديم والحديث وكذلك التاريخ العربى الإسلامى وثقافته وحضارته، فى حين أن انحيازات الأكاديميين الإسرائيليين تتجه صوب تبرير العنصرية والتميز والاستعمار واحتقار

العرب وتسويغ استخدام القوة ضدهم وكذلك الردع وانتزاع الأراضي منهم بالقوة، والفارق كبير بين هذين النمطين من الانحيازات.

ويبدو أن المهم فى مثل هذه التحيزات القدرة على حصرها فى مجال العلم أى تبيان الوقائع والمستندات والوثائق والاكتشافات التى تبررها وتسوغ الانحياز لها، فى حين أن انحيازات الإسرائيليين تستند إلى تشويه التاريخ واختزاله ورسم مسار أحادى له لفرض التصورات الصهيونية والإسرائيلية.

وعلى ضوء ذلك لم ينبهر «السيد يسين» بخطاب القوة والتفوق الإسرائيليين، وسار فى اتجاهين متلازمين الأول الدفاع عن الشخصية العربية والذات العربية فى مؤلفه المهم« الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» ودافع فيه على أسس علمية ومنهجية عن إيجابيات الشخصية العربية وآفاق تطويرها، أما الاتجاه الثانى فتمثل فى فك الارتباط بين القوة والتفوق وبين التفوق الحضارى والأخلاقى، فالقوة فى نظره ليست بالضرورة مؤشرا فى التفوق الحضارى فألمانيا النازية كانت قوية بما فيه الكفاية عسكريا وتكنولوجيا ولكنها كانت منحطة حضاريا لأنها تبنت العنصرية ونظرية الجنس الآرى النقى والراقى مقارنة ببعض الأجناس ولم يترك النموذج الألمانى النازى بعد انهياره أي قيمة أخلاقية أو حضارية وكذلك الفاشية الأوروبية فى إيطاليا وغيرها، بل حتى فى التاريخ الوسيط كان المغول أو التتار الذين اجتاحوا العالم العربى والإسلامى بمدنه ومكتباته العامرة مجرد قوة عسكرية كبيرة، ولكنها لم تمتلك التفوق الحضارى على العرب والمسلمين، ومن ثم فإن القوة والتفوق ما لم يندرجا فى إطار نمط حضارى وإنسانى يكون مصدرا لثراء الحضارة الإنسانية، فهما مجرد أدوات بربرية. [1]

(١) السيد يسين: الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١، الطبعة الأولى ص ١٤٦ ص ١٤٨.

وفى سياق دفاع «السيد يسين» عن الشخصية العربية والحضارة العربية، يؤكد تعارض النموذج الإسرائيلى مع النموذج الحضارى العربى لأن النموذج الحضارى العربى يضرب بجذوره فى حضارة إسلامية إنسانية وأصيلة، ترفض التعصب العرقى وتؤمن بإمكانية التعايش بين الأديان والشعوب، وفى ظلها المديد عاشت جماعات وأمم شتى، حيث صيغت نظرية للكون والمجتمع والإنسان كانت رافدا من روافد الفكر الإنسانى الخلاق وإسهاما للعقل العربى المبدع فى بلورة الفكر العالمى الحديث».[١]

هذا فى حين أن النموذج الإسرائيلى «ينهض على مجموعة من المبادئ الرجعية الأساسية: العنصرية التى تزعم أن اليهود أفضل شعوب العالم ومن هنا إصرارهم على »النقاء اليهودى للدولة الإسرائيلية، وكذلك الكفاح الصهيونى ضد ذوبان وإندماج اليهود فى المجتمعات الأخرى وعبادة القوة والتمييز العنصرى والتوسع[٢].

المهم فى خطاب السيد يسين بصدد هذه النقطة هو الإضافة الحضارية والفكرية والثقافية التى يقدمها النموذج الحضارى بجانب قوته، ولكن أن تكون القوة مجردة من أية قيمة سوى الخراب والدمار والعنصرية وإنكار الحقوق، فهى قوة غاشمة ولا تحسب بحال فى الرصيد الحضارى للإنسانية.

لم ينزع السيد يسين فى مختلف حالات الصراع العربى الإسرائيلى نحو التخفيف من خطر وخطورة الوجود الإسرائيلى العنصرى الصهيونى ولم ينبهر بحديثه عن السلام بل كان حذرا وراصدا للتطورات ومحللا للظروف الموضوعية التى تحيط بكل محطة فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى من

(١) السيد يسين: تشريح العقل الإسرائيلى، مصدر سبق ذكره ص ٩٩ ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠٠

المنظور العلمى والمنهجى والرؤية الوطنية والقومية.

تنخرط رؤية السيد يسين للصراع العربى الإسرائيلى فى إطار الصراع الحضارى الشامل والتاريخى مع إسرائيل، وذلك يعنى بناء مرتكزات للقـوة فى المجتمعـات العربية الاقتصادية والمادية والعلميـة والعسـكرية، وأن تتجـه هـذه المجتمعـات صوب الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبيـر والتـداول السلمى للسلطة ودعم تشكيل المجتمع المدنى العربى وتحرير الفـرد مـن الأطـر القبلية والعشائرية للانخراط فى الدولة الحديثة والمواطنة والاسترشـاد بالإسـلام الحضارى العربى فى العصر الوسيط الذى ارتكـز عـلى الانفتـاح والعلـم والثقافـة والفكر، لأن الحضارة العربية هى إحدى حضارات «العقل» كما يؤكد محمد عابد الجابرى،[1] هذه العمليات وإن بدت بعيدة ظاهريا عن المواجهـة إلا أنهـا تقـع فى صميم المواجهة الحضارية لإسرائيل والصهيونية.

وتنخرط هذه الرؤية فى إطار ما يطلق عليه «يسين» ثلاثيـة المواجهـة والتسـوية والمقاومة، وفى هذه الثلاثية يعكف على تعريف كل منها على حدة حتى لا يخـتلط الأمر على القارئ، فالمواجهة تعنى «المواجهـة الحضـارية ذات الـنفس الطويـل» وتأخذ بمختلف أشكال القوة فى الدول العربية كافة ومن عناصـر هـذه المواجهـة الديموقراطية والتكنولوجيا والمنظومة العلمية والتعدديـة، أمـا العنصـر الثـانى فى هذه الثلاثية فهو التسوية، ويرى أن المواجهة لا تغنى عـن التسـوية والسـلام هـو خيار استراتيجى ولكن السلام العادل الذى يحقق المطالـب المشـروعة للشـعب الفلسطينى، ولا يكون أشبه بالهدنة، أما المقاومة وهى العنصـر الثالـث فيهـا فـلا يرى فيها يسين أيـة «تعـارض بينهـا وبـين التسـوية والمواجهـة، فالإعـداد الجـاد

(١) الدكتور محمد عابد الجابرى: تكوين العقل العربى، دار الطليعة، بيـروت، ١٩٨٥ وانظـر فى نقـد مفهوم حضارات العقل: جورج طرابيشى، نقد نقد العقل العربى، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٦.

للمقاومة ينخرط فى كفاح الشعوب من أجل التحرر مع الإعداد الحضارى والكفاح المسلح والسياسى».[١]

٤- تقييم خطاب «السيد يسين» حول الصراع العربى الإسرائيلى والعقل الصهيونى والإسرائيلى:

يحفل خطاب «السيد يسين» حول إسرائيل والعقل الصهيونى والإسرائيلى وخطابه العام حول الظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية التى عالجها بمفاهيم خاصة به وغير مسبوقة كما أشار إلى ذلك صديقى الدكتور سعيد إدريس فى مقالته بالأهرام المعنونة «أسئلة السيد يسين الأخيرة والمبهرة»[٢] وفى هذا السياق نخص بالذكر نحته لمفهوم «تشريح العقل الإسرائيلى» و«الشعب على منصة التاريخ» وهو عنوان الكتاب الذى أصدره مؤخرا، أو «الذاكرة التاريخية» أو «النقد الذاتى والدور الحضارى» وكذلك «العقل البوبرى» الإسرائيلى، وغير ذلك من المفاهيم التى استخدمها ونحتها واشتقها لغويا.

وهذا التأصيل المفاهيمى ليس مجرد ألفاظ ومسميات ومشتقات لغوية معزولة عن الواقع أو مفارقة له بل هى مرتبطة بالواقع وكاشفة للغموض الذى يحيط به، ذلك أن الأصل العلمى للمفاهيم أنها تساعدنا على كشف غموض الواقع وفهمه على نحو صحيح[٣]، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم مسألة أساسية فى خطاب السيد يسين، فهو يحرص فى معظم المسائل التى عالجها وخاصة العقل الإسرائيلى على تحديد ما يقصده بهذه المفاهيم ويشتبك معها وينتقدها من خلال مفاهيمه الخاصة، وذلك يمثل أولى المراحل وأهمها فى تجاوز العقل السائد حول

(١) السيد يسين، الأسطورة الصهيونية والانتفاضة، مصدر سبق ذكره. ص ١٤١ ص١٤٢.

(٢) د. سعيد إدريس: أسئلة السيد يسين الأخيرة والمبهرة، قضايا وآراء، الأهرام ٢١ مارس ٢٠١٧.

(3)Roger- G'erard schwartzenberg: sociologie palitique, eds montchristien, paris, 1977.

إسرائيل آنذاك والذى اختلط فيه الحابل بالنابل وتضمن توصيفات أخلاقية وقيمية لا علاقة لها بالبحث العلمى الرصين.

بالإضافة إلى ذلك فإن «خطاب السيد يسين» حول العقل الإسرائيلى والصهيونى، يعتبر خطابا حديثا وعصريا وعلمانيا وحضاريا فى ذات الوقت، فكافة الإحالات المرجعية التى استخدمها هى إحالات تتعلق بالتاريخ والواقع والحضارة والعقل والإنسانية والحضارة المشتركة والمصير المشترك للإنسانية واحترام حقوق الآخرين وإرادتهم وكذلك إشارات وإحالات أخرى تتعلق بالقانون الدولى وحقوق الإنسان والحضارة العربية، وما دون ذلك من إحالات حديثة وعصرية.

وبناءا على ذلك فلم يتضمن خطابه أية إشارة ذات مضمون دينى أو مستوحاة بشكل أو بآخر من الدين أو ذات جذور دينية، وهذا أمر طبيعى لأنه يطمح إلى بناء خطاب علمى يعالج الواقع كما هو ويقوم بتشخيصه وتحليله دون إرجاع هذا الواقع إلى نسق غيبى لكى يفسره، اختار السيد يسين الطريق الصعب أى طريق الموضوعية والبحث الجاد عن الحقيقة فى الظاهرة الصهيونية والإسرائيلية وهو ما يمنح خطابه هذه المصداقية والحداثة والعصرية رغم مضى هذا الوقت وهذه العقود.

ووفقا لهذه الروح استعان السيد يسين بخلاصة البحوث الأنثروبولوجية والتاريخية ومناهج علم اجتماع المعرفة ومختلف أدوات البحث العلمى لدراسة وتحليل العقل الإسرائيلى وسمات الشخصية الإسرائيلية واليهودية والتى جعلته يرجع للبحوث النفسية التى أجريت حول الشخصية اليهودية ومعالمها وتفسير تشكل هذه المعالم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التزام السيد يسين الوطنى والقومى لم يدفع به إلى

الانخـراط فى الكراهيـة أو التعصـب المضـاد فى مواجهـة التعصـب والعنصـرية الإسرائيلية، بل وضع التزامه هذا فى إطـار أفـق إنسـانى مفتـوح وإطـار حضـارى مشترك بين البشر والمساواة بينهم ورفض العنصرية والتمييز.

وبهذا المعنى فإن خطاب السـيد يسـين حـول العقـل الصـهيونى والإسـرائيلى يمكنه أن يمثل «نموذجا إرشاديا»[١] لـيس فحسـب لدراسـة وتحليـل المتغيـرات والمعطيات والظواهر المتعلقة بالصراع مع إسـرائيل والمشـروع الصـهيونى بـل وأيضا لرسم خريطة التعامل السياسى والدبلوماسى وبناء استراتيجيات المواجهة وفقا للتخطيط الاستراتيجى والأهداف المحددة.[٢]

---

(١) توماس كون: بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقى جلال، كتاب عالم المعرفة، الكويت.

(٢) أنظر حول العقل الصهيونى: د. عبد العليم محمـد، صـفحة مركـز الدراسـات بـالأهرام، ملحـق الجمعة، ٢ أكتوبر عام ١٩٩٨.

(٢)

آليات التأثير العربى
فى المجال الدولى لدعم إقامة الدولة الفلسطينية

رغم المعوقات التى تكتنف حل الدولة الفلسطينية بجوار دولة إسرائيل، بسبب كثافة الاستيطان الإسرائيلى ومصادرة أراضى الفلسطينيين والموقف الإسرائيلى الرافض لهذا الحل، والمدعوم أمريكيا وإقامة الجدار الفاصل العنصرى والطرق الالتفافية، ومن ثم تقليص المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية؛ إلا أن هذا الحل يبقى هو الحل المعترف به دوليا والمقبول عربيا وفلسطينيا، على الأقل من الزاوية الرسمية والحكومية وتدعمه القرارات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

ومن ثم فإن حل الدولتين يبقى هو الهدف والمحفز للتفكير حتى إشعار آخر، رغم أن الأفكار الواردة هنا قد لا تقتصر على حل الدولتين، وتتجاوز حدود هذا الحل؛ لتصب فى مجرى الصراع العربى الإسرائيلى عامة، ومع ذلك فإن هذه الأفكار قد تصلح فى حالة مناقشتها وثبوت صلاحيتها لكسب معركة ولو صغيرة فى سياق هذا الحل.

يتوقف الأمر على ما إذا كنا نرى أن ثمة أفق للتأثير العربى فى المجال الدولى لدعم إقامة الدولة الفلسطينية أم أن أفق التأثير العربى مغلق ولا أمل فيه، ذلك أن رؤيتنا للواقع قد تتحدد على ضوء الإجابة على التساؤل المطروح؛ فإذا كنا نرى أن التأثير العربى غير ممكن وأن هذا التأثير أصبح عديم الفاعلية واستنفذ رصيده،

فمن الطبيعى أننا لا نرى فى الواقع إلا ما يؤيد هذه النتيجة؛ تشرذم الدول العربية، تآكل الدولة الوطنية حرب أهلية تستنزف الموارد وانقسامات مذهبية وطائفية، أجندات داخلية تتصدر الشأن العام.. الخ أما إذا كانت الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب أى أن ثمة مجال وأفق للتأثير العربى فى المجال الدولى لدعم إقامة الدولة الفلسطينية، فإننا حينئذ سوف نبحث ونرى فى الواقع العربى إمكانات جديدة وكامنة ينبغى أن تستنهض، ويتم تفعيلها فى سياق دفع القضية الفلسطينية ودعم إقامة الدولة الفلسطينية، ومن بين هذه الإمكانات موقع العالم العربى الاستراتيجى والجغرافى واعتباره الممر الاستراتيجى لإمدادات العالم بالغاز والبترول، وكذلك أن العالم العربى هو المنطقة المحيطة بإسرائيل وجوارها الجغرافى الذى تسعى للاندماج فيه والاعتراف بها، كما أن العمق الحضارى والتاريخى والثقافى العربى يمكنه من الصمود والاستجابة للتحدى المطروح من قبل إسرائيل والمتمثل فى رفض إقامة الدولة الفلسطينية، رغم الخلل فى موازين القوى بالمعنى المتغير وليس بالمعنى الثابت أى الموارد الجغرافية والبشرية والاقتصادية، كذلك فإن مقاومة المشروع الصهيونى قد لازمت هذا المشروع منذ بدايته وحتى الآن.

من ناحية أخرى فإن الوجود العربى فى المحافل الدولية وبالذات هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، قد أثبت فاعلية الدبلوماسية العربية فى مواجهة قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة للدولة الإسرائيلية، يضاف إلى ما تقدم أن المواجهة العربية الإسرائيلية امتدت طوال المائة العام منذ وعد بلفور وحتى الآن، وأن إسرائيل رغم انتصارها العسكرى وتفوقها على الدول العربية لم تحصل بعد على الاعتراف والعلاقات الطبيعية، إذا ما استثنينا العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن بسبب معاهدات السلام المعقودة معها أو المكاتب التجارية فى بعض البلدان العربية والتى تفتتح فى السرية والخفاء، وثمة من ناحية أخرى الرفض

الشعبى المتنامى لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وربط ذلك بحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه فى الدولة والقدس.

ولا شك أن الأفكار المطروحة فى هذه الورقة لا تمثل بديلا لتغيير موازين القوى على الأرض، من خلال المقاومة طويلة المدى لإسرائيل والاحتلال، وإنهاء الانقسام الفلسطينى وبلورة رؤية استراتيجية جديدة مدعومة عربيا تتلاءم ومعطيات الموقف الراهن، ومن ثم فإن تزاوج الأفكار مع خطة عمل ميدانية هما وجهان لعملة واحدة.

كما أن مثل هذه الأفكار فى حالة ثبوت صلاحيتها العملية والميدانية والمنطقية، فإنها تبقى فى النهاية مرتبطة بإدراجها ضمن منظومة إعلامية وسياسية عربية، وآليات تنظيمية تكفل لها الفاعلية والتأثير والمتابعة وتقييم المسار مرحلة بعد أخرى، وذلك لا ينفى قدرة الأفكار على تحولها بالإرادة الإنسانية والوعى إلى قوة فعلية ومؤثرة فى مجريات الواقع.

أولاً : مبادئ التأثير العربى فى المجال الدولى :

لكى يكون التأثير العربى فى المجال الدولى لدعم إقامة الدولة الفلسطينية فعالا، ينبغى أن يرتكز على مجموعة من المبادئ التى تمثل خلفية هذا التأثير وتضمن فاعليته؛ ذلك أنه من البديهى أن أى عمل أو ممارسة لابد أن تستند على تصور ما أو مجموعة من المبادئ المتفق عليها والمستقرة فى وعى صناع القرار السياسى، وفى الحالة الراهنة يمكن أن نسوق عددا من المبادئ الأساسية التى تؤطر هذا التأثير:

١ - البعد القومى والعربى والإسلامى للقضية الفلسطينية:

فى التكوين التاريخى للقضية الفلسطينية دخل المكون العربى والإسلامى والدولى والمحلى منذ بدايات الصراع العربى الإسرائيلى قبل نشأة إسرائيل

وبعدها، بيد أن الظروف الراهنة وبالذات منذ عدة عقود اكتفت الدول العربية بالقول صراحة أو ضمنا بأن ما يرتضيه الفلسطينيون نقبل به، وما يرفضونه نرفضه، وظاهر هذا الأمر الرحمة أى أن يقرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم دون وصاية عربية بينما أن باطن هذه المقولة هو العذاب أى تخلى تدريجى من قبل الدول العربية والإسلامية عن القضية الفلسطينية، والاكتفاء بموقف المتفرج والمتابع لما يجرى، واعتبار أن هذه القضية تخص الشعب الفلسطينى وحده دون غيره، وفقدت من ثم القضية الفلسطينية إطارها ومكونها العروبى والإسلامى.

القضية الفلسطينية بقدر ما هى فلسطينية فهى أيضا عربية وإسلامية، بل ودولية تهم الضمير العالمى والإنسانى ككل، ومن ثم وجب فى هذه الآونة أن تستعيد القضية الفلسطينية طابعها العروبى والقومى والإسلامى باعتبار أن هذه الأبعاد تمثل العمق الحضارى والتاريخى والجغرافى للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطينى وتمثل أساس المقاومة والفاعلية فى مواجهة إسرائيل.

من ناحية أخرى فإن الخطر الإسرائيلى والاستعمارى والعنصرى لا يقتصر فحسب على الشعب الفلسطينى بل يمتد للمنطقة بأسرها، ومن ثم فإن تقليص الجموح الإسرائيلى والهيمنة الإسرائيلية يصب فى صالح المنطقة العربية والعالم الإسلامى من خلال حمل إسرائيل على الاعتراف بالدولة الفلسطينية والقدس الشرقية عاصمتها.

٢- المشروع الصهيونى بين النصر والهزيمة:

لابد وأن يتخلص الإدراك العربى والفلسطينى من عقدة انتصار المشروع الصهيونى، وذلك من خلال تأمل مسار هذا المشروع، فهذا المشروع انتصر بمعنى ما، ولكنه انهزم بمعنى آخر، أما الانتصار فيعنى أن المشروع الصهيونى قد نجح فى إقامة دولة عصرية يهودية، تشير كافة المؤشرات الاقتصادية والعلمية

والسياسية إلى تقدمها بالمعايير العالمية، ولكن هذا المشروع قد انهزم بمعنى أنه لم يتمكن من إلحاق الهزيمة بالشعب الفلسطينى، ولم يتمكن من الإجهاز على الشعب الفلسطينى والتخلص منه، رغم أنه استخدم التطهير العرقى والإبادة فى بعض مراحل تطوره، على غرار ما فعل المشروع الاستيطانى فى أمريكا الشمالية واستراليا حيث تمكن من إسكات وإنهاء وجود الشعوب الأصلية، فى الحالة الفلسطينية وبسبب العمق الجغرافى والحضارى والتاريخى لم يتمكن المشروع الصهيونى من تحقيق هذا الهدف، فمقابل مائة عام من عمر هذا المشروع ثمة مائة عام من الرفض والمقاومة المتنوعة والمواجهات العسكرية.

٣- استبعاد آلية القياس التاريخى:

والمقصود بذلك أنه لا ينبغى الارتكان عربيا إلى حتمية انهيار الكيان الإسرائيلى، استنادا إلى انهيار مملكة القدس الصليبية فى المنطقة فى العصور الوسطى (القرنان الحادى عشر والثانى عشر»، فهذا القياس التاريخى مضلل من أكثر من زاوية فهو أولا يشيع نوعا من الحتمية التاريخية أى حتمية انهيار الكيان الإسرائيلى بفعل تناقض هذا الكيان مع منطق الحق والتاريخ، وأن هذا الانهيار يعود إلى أسباب داخلية ذاتية تتعلق بإسرائيل، كما أنه يشيع نوعا من التواكلية والاعتمادية المستندة، إلى هذه الواقعة التاريخية، فى حين أن الظروف والملابسات التى أفضت إلى انهيار الممالك الصليبية فى القدس كانت تنصرف إلى العزلة عن المنطقة والقطاع الإمدادات من المصادر الغربية لهذه الممالك وظهور إرادة المقاومة من قبل العالم الإسلامى بقيادة صلاح الدين فى مواجهة هؤلاء الغزاة وكذلك التنافس والصراع بين أمراء هذه الممالك وقادتها، وهو ما يناقض الحالة الإسرائيلية إلى حد كبير، فالدعم الغربى والأمريكى لوجود إسرائيل ممتد ولا شيئ حتى الآن ينبئ بانقطاعه ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تتواجد عبر الجاليات اليهودية واللوبيات اليهودية فى مختلف دوائر صنع القرار

السياسى والعلمى والاستراتيجى فى الغرب، كذلك فإن تشابهات بنائية وثقافية تربط بين إسرائيل وقطاع كبير من المسيحيين الإنجليكانيين المؤثرين فى دعم إسرائيل باعتبارها بداية الخلاص وظهور المسيح يضاف إلى ذلك أن إسرائيل امتلكت ديناميكية خاصة لإعادة إنتاج القوة بمختلف أشكالها العسكرية والعلمية وتمكنت من تحقيق الاعتماد الذاتى ومرتكزاته على الأرض.

ولا يعنى ذلك مطلقا توفر حصانة غير قابلة للاختراق لإسرائيل، بل هناك العديد من الثغرات تتعلق بزعمها التحدث باسم يهود العالم والذين ينتمى غالبيتهم للإصلاحيين والليبراليين، وأنها تعانى منذ قيامها من الخوف وفقدان الأمن، ولم تتمكن حتى الآن من تعيين حدودها كأى دولة وفق القانون الدولى، كما أنها حتى الآن لا تزال الدولة المستعمرة الوحيدة رغم انتهاء الاستعمار، وأنها تؤهل نفسها للتحول إلى دولة عنصرية فى المنطقة، بإصدارها قانون القومية.

ثانياً: أفكار للتأثير العربى فى المجال الدولى لدعم إقامة الدولة الفلسطينية

١- مطالبة المنظمات والهيئات الدولية بالاعتراف بانطباق مفهوم (الهولوكوست) على الشعب الفلسطينى.

نجحت الصهيونية العالمية فى استثمار اضطهاد النازى لليهود خلال الحرب العالمية الثانية إلى حد جعل من تاريخ هذه الفترة المتعلق باليهود محورا أساسيا من محاور العمل الإعلامى والسياسى؛ للحصول على تعاطف القوى الكبرى تجاه إسرائيل « ولا تزال الصهيونية وإسرائيل يستثمران هذه المقولة فى دعم إسرائيل ماديا وإعلاميا».

ومنذ ذلك التاريخ حصلت الصهيونية على اعتراف القوى الكبرى صراحة أو ضمنا بالتصفية الجسدية.. لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، مع ما ترتب على ذلك من نتائج؛ مساندة القوى الاستعمارية للصهيونية، تخصيص اليهود وحدهم

دونا عن بقية الجماعات البشرية بالتعرض للاضطهاد والتصفية والعنصرية وكأن تاريخ البشرية فى الاضطهاد والتصفية بدأ مع اضطهاد اليهود وانتهى بانتهائه.

وقد استمر تمتع اليهود بهذا «التفرد» واعتراف العالم به؛ أى تعرضهم دون غيرهم للتصفية على أسس عرقية ودينية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٧ حيث حصل الأرمن على اعتراف البرلمان الأوروبى بأن المذابح والتشريد الذين تعرضوا لهما خلال أعوام ١٩١٥-١٩١٦ فى الحرب العالمية الأولى، يمكن أن ينطبق عليه مفهوم «التصفية» و«الهولوكوست».

كان العالم قد أصم آذانه عن سماع صوت الأرمن والحركة القومية الأرمنية التى كانت تطالب بأن يعترف العالم بما اقترف فى حقهم من آثام خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٥-١٩١٦ حيث بلغ عدد الضحايا والمفقودين من الأرمن خلال هذه المذابح –فى بعض التقديرات بـ ٢ مليون أرمنى.

وقد تعرض الأرمن للاضطهاد والتصفية الجسدية مرتين أحداهما فى أعوام ١٨٩٤-١٨٩٦ والأخرى فى عامى ١٩١٥-١٩١٦ وذلك على يد الأتراك، وقد طالبت الحركة القومية الأرمنية باعتراف العالم بالتصفية التى حدثت معهم فى تاريخهم وذلك بكافة الوسائل والتى كان من بينها فى عام ١٩٨٧ الإعلان فى جريدة اللوموند على مساحة صفحة كاملة موقعة من شخصيات أرمنية وغير أرمنية متعاطفة مع قضيتهم.

وكان اعتراف البرلمان الأوروبى بإطلاق مفهوم «التصفية» على ما تعرض له الأرمن كسرا لاحتكار اليهود وانفرادهم بهذه الصفة وذلك رغم الشروط الخاصة فى الحالة الأرمنية إذ تحاول تركيا الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة ويحاول البرلمان الأوروبى فرض بعض الشروط والتنازلات على الجانب التركى.

وفى هذا الصدد فنحن نقترح أن تطالب الدول العربية الهيئات والمنظمات

الدولية بالاعتراف بأن ما حدث ويحدث للشعب الفلسطينى قبل عام ٤٨ وبعده وحتى الآن يقع تحت مفهوم «التصفية» كما حدث مع اليهود ومع الأرمن، وأن تطالب الدول العربية «الضمير العالمى» بإعادة النظر فيما يحدث للفلسطينيين، وإذا كان مفهوم «التصفية» يعنى قتل وتشريد أعضاء جماعة بشرية بسبب اللون أو الدين أو العنصر واقتلاعهم من جذورهم فلم لا ينطبق ذلك فى الحالة الفلسطينية؟ خاصة وأن القوى التى اعترفت بما حدث لليهود تكاد تكون هى نفسها القوى التى تواطأت صراحة أو علانية مع الصهيونية وإسرائيل قبل وبعد إنشاء الدولة.

ولابد لمثل هذا المطلب أن يستند إلى بعض العناصر الأولية:

- إعداد سجل واف بعدد الضحايا والمفقودين والمسجونين واللاجئين والمعوقين من أبناء الشعب الفلسطينى قبل ٤٨ وبعد ٤٨ وحتى الآن.

- تقدير دقيق لأبناء الشعب الفلسطينى من اللاجئين فى العالم، الدول العربية، أوروبا، أمريكا وغيرها.

- التوجه إلى بعض المنظمات الإقليمية والدولة وثيقة الصلة بقضية فلسطين وقضية اللاجئين كالجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومطالبتها بالاعتراف بانطباق مفهوم الهولوكوست فى الحالة الفلسطينية.

- توصيف دقيق لمجمل الممارسات الإسرائيلية لقمع أبناء الشعب الفلسطينى، مثل تشريد -تعذيب. سجن فى فلسطين ولبنان والتركيز على الطابع «النازى» لبعض المذابح التى قامت بها إسرائيل... دير ياسين... و«كفر قاسم» معتقل «الأنصار» وصبرا و«شاتيلا».

- دراسة الجوانب القانونية لإقامة مثل هذه القضية

وفى اعتقادنا أن مثل هذا المطلب سيمثل محورا لعمل دعائى واسع النطاق يستهدف تشويه صورة إسرائيل والصهيونية وكشف النقاب عن ممارساتها ضد أبناء الشعب الفلسطينى بالذات فى هذه الآونة وسيشكك على الأقل فى تفرد اليهود بمفهوم «التصفية» وسيخاطب الضمير العالمى بلغة جديدة خاصة وأن الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع يرفض الاحتلال ويشهد العالم الممارسات الإسرائيلية لقمع انتفاضته ومقاومته.

تفقد إسرائيل فى حالة الاستجابة لهذا المطلب مكانة الضحية الأولى أو الضحية المتفردة ولا شك أن ذلك يمثل مكسبا للشعب الفلسطينى رمزيا وعمليا، وبداية لنهاية وجود هيراركية للضحايا والمعاناة، فجميع أشكال المعاناة الإنسانية تقع فى نفس المرتبة، اليهود والأرمن والفلسطينيين والعبودية والهنود الحمر.

٢- إطلاق حرية للاجئين للحديث عن أنفسهم:

النكبة التى حلت بالشعب الفلسطينى فى عام ١٩٤٨ وما قبله ترتب عليها لجوء الفلسطينيين إلى المنفى فى الأردن وسوريا ولبنان ومصر وغيرها من الدول الأوروبية والغربية بل وفى داخل الأراضى المحتلة ذاتها، وما وراء الخط الأخضر، وتقترب أعداد هؤلاء اللاجئين من ستة ملايين لاجئ.

لقد انحصرت معالم التسوية المطلوبة حتى الآن حول فلسطينى الداخل المحتل فى الضفة الغربية وغزة، وأحيل موضوع اللاجئين بالرغم من أهميته القصوى إلى اللجان المتعددة الأطراف الناجمة عن مسار مدريد، وفى اتفاق أوسلو أرجئت هذه القضية إلى مباحثات الوضع النهائى التى فشلت ما أن بدأت عام ٢٠٠٠.

ومن ثم فإن استعادة وحدة القضية الفلسطينية تتطلب إنهاء تقسيم الشعب الفلسطينى وتجزئته إلى الداخل والخارج، ومنح الأولوية للداخل على حساب

فلسطينيى الشتات والمهجر والمنفى، وبلا شك فإن ذلك يصب فى صالح القضية الفلسطينية عموما ولصالح التسوية القائمة على حل الدولتين، من خلال إبراز الحجم الحقيقى للقضية الفلسطينية وأبعاد الديموجرافية والأخلاقية، وفى نفس الوقت إبراز تواضع المطلب الفلسطينى بحل الدولة الفلسطينية التى تشير كافة المؤشرات إلى عدم قدرتها على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين.

لقد دأبت المنظمات الدولية المختصة باللاجئين ورعايتهم على الحديث نيابة عن اللاجئين، وكما لو كان هؤلاء اللاجئين عاجزين عن الحديث عن أنفسهم، وعن معاناتهم وهم الذين يحتفظون بمفاتيح بيوتهم التى غادروها مكرهين فى قرى ومدن فلسطين.

لقد نصبت هذه المنظمات نفسها متحدثا باسم اللاجئين، وفرضت عليهم الصمت الطويل بل خلت برامج التدريب التى أعدتها مثل هذه المنظمات للاجئين عن حقوق الإنسان من الإشارة ولو المضمرة لحق العودة، الذى تشهد وثائق ومبادئ القانون الدولى بعدم قابليته لا للسقوط بالتقادم ولا للسقوط بالتعويض بل الجمع بين العودة والتعويض.

الآن آن الأوان لتمنح الدول العربية التى تؤوى هؤلاء اللاجئين الحرية للحديث عن أوضاعهم ومعاناتهم وتجربتهم فى اللجوء والمنفى والسماح لهم بتنظيم الفاعليات المدنية والحقوقية والسياسية؛ لإسماع صوتهم للرأى العام العالمى والعالم بأسره ومخاطبة وسائل الإعلام المرئى والمسموع وأدوات التواصل الاجتماعى لإحياء الذاكرة الإنسانية والاستماع إلى صرخات هؤلاء المظلومين وكشف أبعاد معاناتهم ورفع الحجر المفروض عليها.

إن هذا الأمر من شأنه أولا أن يكشف للعالم حقيقة ما ارتكبته الصهيونية وإسرائيل فى حق الشعب الفلسطينى وإضافة جريمة الطرد والنفى إلى سجل

ومنظومة الجرائم الإسرائيلية فى حق الشعب الفلسطينى فى الداخل والشتات وثانيا فإنه يكشف أبعاد القضية الفلسطينية وحجمها الحقيقى الجغرافى والديموجرافى وامتدادها إلى ما وراء حدود فلسطين، أما ثالثا وأخيرا فإنه يصب فى الضغط الإعلامى والأخلاقى والسياسى على المؤسسة العنصرية والاستعمارية الإسرائيلية ومخاطبة ضمائر بعض الإسرائيليين من الكتاب والباحثين والناشطين عبر تعزيز مواقفهم ومدها بسيل من الشهادات والأدلة على الجرم الإسرائيلى.

إن تجزئة القضية الفلسطينية وتغليب بعض أبعادها على الأبعاد الأخرى لا يصب فى مصلحة هذه القضية، ولكنه فى نفس الوقت يسهل لإسرائيل وحلفاؤها الأمريكيين الذهاب قدما فى تصفيتها.

٣- نزع الطابع الأخلاقى عن إسرائيل:

حتى الآن ورغم المقاطعة الشعبية والرسمية لإسرائيل سواء أكانت حملات أكاديمية أو غير ذلك، فإنه يبدو أن إسرائيل تكسب المعركة الأخلاقية بسبب تغلغل اللوبى اليهودى فى دوائر صنع القرار الاستراتيجى والسياسى والثقافى، فى الدوائر الغربية، فهى تقدم نفسها باعتبارها امتدادا للقيم الغربية الأخلاقية والليبرالية من ناحية، ونجحت من ناحية أخرى لظروف شتى بإلحاق صفة الإرهاب بالنضال الفلسطينى وإلحاق الأذى بصورة الشعب الفلسطينى عالميا، والاحتفاظ بصورة إسرائيل فى العالم «كواحة للديموقراطية» وتصدرها قائمة المعاناة الإنسانية ومكانة الضحية الأولى وكضرورة لخلاص العالم.

لم يتمكن العرب والفلسطينيون من إدراج نضالهم ضد إسرائيل المشروع والمدعوم دوليا بالقرارات فى قائمة النضال الإنسانى المشروع من أجل الحرية، كما أنهم لم يتمكنوا من كسب المعركة الأخلاقية ضد إسرائيل، ربما لأنهم لم يخوضوها أصلا، بل وربما لأنهم لا يدركون أهميتها بشكل كافى؛ فالقوة أية قوة

بحاجة إلى غطاء أخلاقى يسوغ استخدامها ويضفى عليها أهدافا سامية تخفى طبيعتها البربرية والوحشية، فالاستعمار لم يكتفى باستخدام القوة بل أرفق هذا الاستخدام برسالة الحضارة الغربية والرجل الأبيض، ولدى التمهيد لاحتلال العراق ترافق ذلك مع رسالة القضاء على الديكتاتورية وبناء الديموقراطية والتعددية، كذلك فالقوة الإسرائيلية تغلف نفسها بغلاف القلة الإسرائيلية فى مواجهة الكثرة العربية والمساحة المحدودة لإسرائيل مقارنة بمساحات الدول العربية وداود الصغير فى مواجهة الطاغوت العربى والديموقراطية الإسرائيلية فى مواجهة الاستبداد العربى والدفاع الشرعى عن النفس فى مواجهة الإرهاب الفلسطينى والعربى.

فى هذه المرحلة من تطور القضية الفلسطينية ينبغى توجيه كافة الطاقات الإعلامية والسياسية والدبلوماسية الرسمية والشعبية الموجهة للخارج نحو كشف وتعرية المنطق الإسرائيلى وإبراز الطابع اللاأخلاقى للممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى، وكشف حقيقة سياسة «الأبارتهايد» التى تخطط إسرائيل لتطبيقها على الشعب الفلسطينى دون أن تسميها كذلك، مكاتب الجامعة العربية والملحقين الإعلاميين بالسفارات العربية مطالبون بوضع خطة فى هذا السياق لخوض هذه المعركة الأخلاقية والتى هى مضمونة بحكم الزيف والدعاية السوداء التى تروجها إسرائيل، وما لم نكن على استعداد لكسب مثل هذه المعركة الأخلاقية لما استطعنا أن نكسب هذه الجولة فى الصراع مع إسرائيل.

٤ – توفير غطاء مادى عربى للسلطة الفلسطينية:

يتعين فى مثل هذه الظروف التى تمر بها القضية الفلسطينية أن يتم إنقاذ هذه السلطة من الارتهان للمساعدات الغربية والأمريكية، ذلك أن هذه المساعدات ليست مجردة من الهوى والغرض، فهى وإن كانت حقا من حقوق الشعب الفلسطينى على المجتمع الدولى، إلا أن هذا الحق وفى السياق العربى الإسرائيلى

والفلسطينى الإسرائيلى، يترافق مع شروط معلنة تارة ومضمرة تارة أخرى، فالمعلن منها يتم تحديده عبر لجنة بمشاركة المانحين وممثلين للسلطة تكون فيها الغلبة للأولين، أى فى تحديد مسارات الإنفاق والأولويات التى تنفق فيها هذه المساعدات، فى دراسة فلسطينية عن هذه المساعدات تبين أن حقوق الإنسان فى الضفة الغربية استأثرت بثلاثين مليون دولار فى حين أن الزراعة استأثرت بما يقرب من سبعة ملايين، هذا من ناحية البنود العلنية، أما من ناحية البنود غير المعلنة والمضمرة فهى تنصرف إلى أن الدول المانحة فى واقع الأمر تمول استمرار الاحتلال الإسرائيلى والتعويض عن الخسائر التى يتسبب بها للبنى التحتية الفلسطينية والموارد الفلسطينية، فبما أن الدول المانحة لا تستطيع تبنى مواقف تنصرف إلى إجبار الاحتلال على الرحيل، فإنها اختارت تمويل استمرار الاحتلال والخسائر التى سببها للاقتصاد الفلسطينى.

والحال أن السلطة الفلسطينية توظف ما يقارب ربع مليون موظف فلسطينى وإذا افترضنا أن هؤلاء لديهم أسر مكونة من أربعة إلى خمسة أفراد يعتمدون على عائلهم الموظف فى السلطة، فإنه فى الحالة الأولى ثمة مليون شخص فلسطينى يرتبطون مباشرة بالسلطة، وفى الحالة الثانية أى أسرة مكونه من خمسة أفراد —فإن ثمة مليون وربع مليون فلسطينى يعتمدون على دخل عوائلهم من العمل بالسلطة الفلسطينية.

التهديد بوقف المساعدات عن السلطة كما هو حال الإدارة الأمريكية بعد اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، وحجب التمويل عن منظمة الأونروا للاجئين، يضع السلطة فى موضع الابتزاز والرضوخ جزئيا لمطالب المانحين، ولا شك أن توفير غطاء مادى عربى يعادل حجم المساعدات والمنح المقدمة للسلطة الفلسطينية، من شأنه تحرير إرادة هذه السلطة وتحقيق استقلالها، بل وتغيير

وظيفتها فى إدارة المجتمع الفلسطينى ويوفر لها ملاذا آمنا يحررها من الضغوط والابتزاز، الذى يمارسه المانحون وقد يضع السلطة فعلا فى خدمة الشعب الفلسطينى، وهو أمر يجدر بالدول العربية كل وفق طاقته وإرادته أن تتحمل عبء توفير هذا الغطاء والعون المادى إن للسلطة الفلسطينية بشكل عام أو للمقدسيين فى المدينة المقدسة بشكل خاص، وذلك على غرار ما يقوم بها مليار ديرات اليهود من شتى أنحاء العالم فى دعم المستوطنين وإسرائيل.

الشرط المضمر الذى يكمن فى استمرار المساعدات للسلطة الفلسطينية هو استمرار الاحتلال وقبول الفلسطينيين له، مقابل استمرار الدعم والمنح وهو شرط يعوق بناء أية استراتيجية فلسطينية جديدة لمواجهة المعطيات الراهنة والموقف الإسرائيلى والأمريكى، تحرير إرادة الفلسطينيين وقيادتهم من ابتزاز المانحين هو شرط الانخراط فى مشروع فلسطينى للتحرر الوطنى.

٥- دعم توجه السلطة الفلسطينية لإيجاد آلية دولية للمفاوضات:

يمكن للدول العربية وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات وغيرها دعم التوجه الفلسطينى لإيجاد آلية دولية متعددة الأطراف لمفاوضات السلام كما دعا إلى ذلك الرئيس الفلسطينى محمود عباس لدى عرض خطته للسلام أمام مجلس الأمن.

وهذه الآلية الدولية تضم بالإضافة إلى فلسطين وإسرائيل الأطراف الإقليمية والدولية وبصفة خاصة أعضاء مجلس الأمن وذلك لتجنب انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمفاوضات والحل خاصة بعد قرارها بنقل سفارتها إلى القدس.

الدول العربية ترتبط بعلاقات بناءة وشراكة مع أوروبا والحوار بين العرب وأوروبا بدأ منذ ما بعد حرب أكتوبر، ويمثل ذلك ميراث مهم يمكن استثماره فى

هذا السياق، كما يرتبط الاتحاد الروسى بعلاقات تاريخية مع العديد من الدول العربية يمكنها أن تعزز هذا التوجه، خاصة فى هذه الآونة التى يبدو فيها النفوذ الأمريكى متصدعا ومتآكلا بعد الصدمات والصدامات التى أفضت إليها السياسة الخارجية الأمريكية مع الحلفاء ومع الأصدقاء والفشل الظاهر للإدارة الأمريكية فى إدارة ملف الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، فلم تستطيع هذه الإدارة إنشاء حلف أو تحالف دولى لمواجهة كوريا الشمالية وكذلك الأمر فى العديد من الأزمات الدولية.

القيادة الأمريكية للعالم تفقد مصداقيتها وتتآكل فاعليتها فى ظل الإدارة الجديدة لترامب، والحلفاء قلقون إن فى أوروبا أو فى أماكن أخرى من قصور الإدارة الأمريكية عن حل المعضلات التى تواجه المجتمع الدولى فى الوقت الراهن، وهو الأمر الذى قد يساهم فى تعزيز التوجه العربى والفلسطينى نحو إنشاء آلية دولية متعددة الأطراف لحل الصراع العربى الإسرائيلى على قاعدة حل الدولتين والقرارات الدولية، ولا يتعارض ذلك بالضرورة مع علاقات التحالف والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣)

نحو أفق مشترك لتطوير العلاقات المصرية الفسطينية

١ - الثورات والقضية الفلسطينية:

لم يحظى تأثير الثورات العربية عموماً وتـأثير الثـورة المصـرية خصوصـاً عـلى القضية الفلسطينية والصـراع العربـى الإسـرائيلى بنقـاش جـدى إن عـلى الصـعيد الوطنى أو على الصعيد العربى العام، وذلك باستثناءات قليلـة لـبعض الفاعليـات السياسية والفكرية التى شارك الكاتب فى العديد منها.

وقد يعزى ذلك إلى أن الثورات العربيـة والثـورة المصـرية قـد أعـادت ترتيـب الأولويات ووضع الشـأن الـداخلى فى الصـدارة فضـلاً عـن اضـطراب الأوضـاع الداخلية وتعثر بناء النظام الجديد الذى وضعته هذه الثورات نصب أعينها وكذلك طول الفترة الانتقالية والصراع بين قوى الثورة وبين الثورة المضادة، وقـد أفضـى ذلك إلى توارى القضية الفلسطينية رغم أن الثورة المصرية ومع اختيار السيد نبيـل العربى وزيراً للخارجية لبضعة أسابيع كانت عـلى وشـك صـياغة مبـادرة جديـدة تمثلت فى ضرورة فتح معبر رفح والمصالحة الفلسطينية وعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، وقد شاءت الأقـدار ألا تكتمـل ملامـح هذه المبادرة وترك صاحبها منصب وزير خارجية مصر ليتولى مهام منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ولم يعرف حتى الآن طبيعة الضغوط التى تعـرض لهـا السيد نبيل العربى إلا على وجه التخمين والاحتمال.

ورغم أن الشأن الـداخلى فى مصـر تحديـداً يحتـل صـدارة المشـهد السياسـى

والوطنى العام إلا أن ذلك لا يعنى البتة تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى، بل يعنى فى المقام الأول التمكين للأوضاع الداخلية وإرساء أسس النظام الديموقراطى الجديد تمهيداً لصياغة وهيكلة السياسة الخارجية المصرية بوجه عام وإزاء إسرائيل والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وتشير أحدث استطلاعات الرأى العام التى أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى اعتبار المصريين أن إسرائيل لا تزال هى العدو وذلك بنسبة عالية من بين المستطلع آراؤهم، بل كان من الواضح أن القضية الفلسطينية كامنة فى عمق الحالة الثورية المصرية حتى وإن خلت هذه الحالة من الشعارات واللافتات التى تظهر ذلك بوضوح ذلك أن شعارات الحرية والكرامة لم تعن ولم تكن تنصرف فحسب إلى الحرية الفردية للمواطنين والكرامة الشخصية للمصريين بل أيضاً كانت تعنى تحرير الإرادة المصرية وتحرير القرار المصرى من المرجعيات غير الوطنية وتحقيق الندية والتكافؤ فى علاقات مصر الخارجية وتوفير عمق سياسى واستراتيجى للموقف إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى.[(١)]

قد يكون من المبكر تلمس وحصر آثار الثورات العربية والثورة المصرية على القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى، ذلك أن هذه الآثار يرتبط ظهورها بإيضاح طبيعة وهوية الصراع السياسى الداخلى واستقرار التوازنات الجديدة التى سيفضى إليها وإعادة رسم الخريطة الوطنية للعمل الداخلى والخارجى وهو أمر يحتاج إلى بعض الوقت فى المدى المنظور من ٣ إلى ٥ سنوات، ومع ذلك فإن الحدس والتخمين واستبطان الحالة الثورة قد يبرران القول بأن القضية الفلسطينية ستكتسب زخماً جديداً فهى أى هذه القضية قد استعادت الآن الحاضنة الشعبية العربية المصرية تلك الحاضنة الضرورية لحيوية القضية وإبقاءها حية فى ضمير

(١) عبد العليم محمد: مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، مجلة شرق نامه، مركز الدراسات الإقليمية القاهرة، ٢٠١٢.

المواطنين العرب.

بيد أن استشراف هذه الآثار رغم صعوبته قد يفتح المجال لوضع هذه الآثار المحتملة للثورات العربية والمصرية على القضية الفلسطينية فى اتجاهين محتملين أولهما القائلين بأن هذه الثورات قد أزاحت القضية الفلسطينية من موقع الصدارة فى الأجندة السياسية والعربية الرسمية والشعبية وأنها فتحت الباب للاهتمامات الداخلية وهيكلة الأوضاع الداخلية لفترة قد تمتد أكثر من اللازم وأن هذه الفترة ستشهد انسحاباً للاهتمام بالقضية الفلسطينية وانكفاء النظم التى تلت الثورات أو تلك التى تطمح لبنائها على الشأن الداخلى والصراع السياسى الداخلى بين الدينى والمدنى والعسكرى، ويذهب هؤلاء إلى أن هذه الفترة ستترك لإسرائيل الفرصة لإعادة ترتيب أوضاعها والاستعداد لملء الفراغ الناجم عن سقوط النظم الاستبدادية ورسم إستراتيجية جديدة للتعامل مع الموقف الجديد واستمرار تملصها من عملية السلام بحجة عدم الاستقرار الذى تشهده المنطقة.

أما الاتجاه الثانى الذى يمكن لآثار الثورات العربية والثورة المصرية على القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى أن تندرج فيه فيتمثل فى أن هذه الثورات وهذا التغير فى البلدان العربية سيصب لصالح تعزيز القضية الفلسطينية فالشعوب الحرة بمقدورها أن تدعم بفاعلية أكبر الشعب الفلسطينى الواقع تحت الاحتلال وأن هذه الثورات تمثل عمقاً استراتيجياً وسياسياً للنضال الفلسطينى السلمى وغير السلمى وكذلك فإن هذه الثورات قد تفتح أفقا جديداً للسلام يلبى تطلعات الشعوب وليست تطلعات النخب المستبدة المتماهية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ويستند هؤلاء فى ذلك إلى أن أسباب قيام هذه الثورات لم تكن داخلية فحسب بل أيضاً احتجاجاً على المكانة المتدنية التى شغلتها مصر على الصعيد الإقليمى والسياسات التى تبنتها إقليمياً ودولياً.

ربما يكون من الصعب الجزم بصوابية أى من هذين الاتجاهين لتأثير الثورات

العربية على القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى، ذلك أن مسارات هـذه الثورات لم تكتمل بعد ولم تتضح هوية الخطابات والسياسات الجديـدة ولم تسـتقر بعد التوازنات الجديدة التى سيفضى إليها الصراع السياسـى الـداخلى ومـع ذلـك فإنه بمقدورنا القول أن إسرائيل تبدو حتى الآن الخاسر الأكبر من هـذه الثـورات أو على الأقل أن إسرائيل هى الطرف الذى يخشى ويتحسب للتأثير السـلبى الـذى قد تمارسه الثورات الشعبية العربية عليها.

ورغم أن إسرائيل قد تستفيد مؤقتاً من هذه الأوضاع الناشئة فى بعـض البلـدان العربية فى المدى المنظور والحالى إلا أنها من المؤكد أنها سـتواجه وضـعاً جديـداً يتضمن عناصر ستؤثر بالسلب على سياساتها وأوضاعها فى المدى المتوسط.

بمقدور إسرائيل الآن أن تؤكد أنها لا تزال الحليف الموثوق للولايات المتحدة الأمريكية والغرب فى المنطقـة وأنهـا الحليـف المسـتقر وأنهـا الامتـداد الطبيعـى للغرب فى المنطقة أى امتداد لحضارته وديموقراطيته ومثله ومبادئـه، كـذلك فـإن إسرائيل ستبرر دعم حمايتها وتوفير الحصانة لها جراء هذه الأوضاع الجديدة فهـى لا تزال عرضة للتهديد من جيرانها وتواجه مناخاً من انعـدام اليقـين ووضـعا غيـر مألوف لها بعد فقدان بعض حلفائها فى المنطقة إيران عام ١٩٧٩ وتركيا بعد ذلـك وتغير النظام في مصر مؤخراً.

سوف تستطيع إسرائيل على ضوء هذه الأوضـاع أن تؤكـد مصـداقية وصـدقية مزاعمها السابقة واللاحقة، تلـك المـزاعم التـى تنصـرف إلى القـول بـأن وجـود إسرائيل ليس هو سبب عدم الاستقرار فى المنطقـة، بـل لعـدم الاسـتقرار فى هـذه المنطقة أسباب أخرى لا علاقة لها بإسرائيل تكمن فى التسلط والانشـقاق الـدينى والعلمانى فى دول المنطقة.

يضاف إلى ما تقدم أن إسرائيل فى مواجهة هذه الأوضاع بمقدورها أن تتجاهـل

عملية السلام بسبب الانشغال الدولى والإقليمى بمتابعة مسار هذه التطورات وإضعاف مصر وسوريا.

ومع ذلك فإن النظر إلى العناصر التى يمكن لإسرائيل أن تستفيد منها من الأوضاع الجديدة فى الدول العربية لا يكتمل دون النظر فى خريطة العناصر الجديدة المقلقة لإسرائيل والتى قد تندرج فى إطار التأثير سلباً على سياساتها وتوجهاتها فى المنطقة.

٢- الثورة والسياسة الخارجية المصرية:

تندرج العلاقات المصرية الفلسطينية بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، فى منظور جديد للسياسة المصرية الداخلية والخارجية بدأ فى التشكل بعد نجاح الثورة فى إزاحة النظام القديم وفتح الباب لتشكل نظام جديد.

وهذا المنظور الآخذ فى التشكل للسياسة المصرية، يشتمل على قضايا أشمل وأعم من العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الثورة، قضايا إقليمية ودولية وأجندة جديدة للفاعلين السياسيين وصانعى القرار فى مصر، ومن ثم فإن العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الثورة فى مصر تتحدد على ضوء الموقف المصرى من هذه القضايا والرؤية الجديدة التى من المفترض أن توجه سياسة مصر الخارجة على وجه الخصوص.

ويمكننا فى هذا السياق أن نسوق بعض الافتراضات حول طبيعة وأبعاد السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة ونرى فى الواقع الشواهد والوقائع التى تنفيها أو تزكيها، أول هذه الافتراضات أن التغير فى السياسة الخارجية بعد الثورات عموماً يتوقف على طبيعة هذه الثورات والكيفية التى وقعت بها، فإذا ما كانت هذه الثورات تتسم بالعنف فإن التغير فى السياسة الخارجية قد يكون سريعاً وعاصفاً ومفاجئاً، أما إذا اتخذت الثورات طابعاً سلمياً ومسالماً فإن تغير السياسة

الخارجية يكون متدرجاً ومتأنياً وبطيئاً. [(١)]

أما ثانى هذه الافتراضات فيتمثل فى أن السياسة الخارجية المصرية دخلت فى مرحلة جديدة- حتى لو بدأ أن العديد من مبادئ وسمات هذه السياسة لا يزال مستمراً- حتى الآن، تتميز هذه المرحلة الجديدة بتعدد الفاعلين السياسيين فى عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية، فبالإضافة إلى النخبة الجديدة الحاكمة، ثمة أيضاً الرأى العام المصرى وضغوط الشارع والمعارضة، وهى عناصر كانت غائبة قبل الثورة، ومن غير الممكن استبعاد تأثيرها على صنع السياسة الخارجية المصرية على الأقل فيما يتعلق برسم الخطوط العامة لهذه السياسة. [(٢)]

من ناحية أخرى فإن طبيعة ومستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الثورة لن يتحدد ولن يتقرر بمعزل عن طبيعة السياسة المصرية إزاء إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وموقف مصر عموماً من تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وما إذا كان هذا الموقف مستنداً إلى ذات المبادئ التى كانت توجه موقف مصر فى السابق، أم أن مصر تعكف على بلورة منظور جديد للتسوية السلمية تستثمر فيه ثقلها السياسى والدبلوماسى.

طرحت الثورة المصرية قضية إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية على بساط البحث، بهدف استعادة دور مصر الإقليمى والعربى والتعامل مع تهديدات الأمن القومى المصرى، وفى إطار هذا السياق كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات المصرية الفلسطينية تشغل حيزاً مهماً، وذلك بهدف

(١) أحمد محمد أبو زيد: الثورة والسياسة الخارجية المصرية، الاستمرارية والتغير، كراسات استراتيجية، العدد ٢٢٩، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢، ص١٨.

(٢) المصدر السابق ذكره، ص٣٨.

تقليص العلاقات المصرية الإسرائيلية وتعزيز العلاقات المصرية الفلسطينية وتشكيل مقاربة مصرية مختلفة لملف التسوية والعلاقات.

بيد أن التغير فى السياسة الخارجية لدولة بحجم مصر لن يتأتى إلا عبر عملية مركبة وتراكمية ناجمة عن تفاعل عدد كبير من العوامل والمتغيرات، يجئ فى مقدمتها طبيعة الثورة المصرية وسلميتها، وتوجه النظام الجديد وتوفر الإرادة السياسية للفاعلين الجدد وقدرة الرأى العام على التأثير فى عملية صنع القرار الخارجى.[(١)]

ففيما يتعلق بطبيعة الثورة المصرية السلمية وانخراط الملايين فى الاحتجاجات الشعبية السلمية، فإن ذلك قد أفضى إلى تجنب حدوث طفرات نوعية واستثنائية فى مجرى تطور السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية على حد سواء، فلم تلجأ الثورة إلى المحاكم الاستثنائية أو الثورية، بل تركت القانون والعدالة يأخذان مجراهما بشأن محاكمة رموز النظام والمتهمين بقضايا الفساد وإهدار المال العام، وعلى صعيد السياسة الخارجية لم تشهد هذه السياسة تغيرات فجائية أو دراماتيكية بل تغيرات صغيرة وتدريجية وحذرة على الصعيد الإقليمى والدولى.[(٢)]

أما فيما يتعلق بالنظام الجديد، فإن الإدارة الجديدة الإسلامية ورغم أنها استمدت جزءاً كبيراً من شعبيتها قبل الثورة بمواقفها المختلفة مع مواقف النظام السابق للثورة، من الصراع العربى الإسرائيلى، وبرفضها شروط التسوية المجحفة بالحقوق العربية والفلسطينية، فإنها تعيد النظر فى أولوياتها وخطاباتها التعبوية[(٣)]،

(١) التقرير الاستراتيجى الفلسطينى (محرر) محسن صالح، عام ٢٠١١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص١٢٦،ص ١٢٧.

(٢) أحمد أبو زيد، مصدر سابق ص ٣١.

(٣) التقرير الاستراتيجى الفلسطينى، مصدر سبق ذكره. ص ١٢٦ ص١٢٧.

وانتقلت من حيز المثال الرومانسى الإسلامى، إلى حيز الواقع المعقد ومشكلات الحكم، ومن حيز المعارضة الذى يفسح المجال للنقد والخيال إلى حيز السلطة المحكوم باعتبارات ونتائج عملية، والحال أن إعادة بناء مؤسسات الدولة ومنح الأولوية لضرورات البناء الداخلى والقضايا المعيشية للجماهير تصدرت جدول الأعمال، ووضعت التوجه الخارجى لبناء فضاءات سياسية جديدة للدور المصرى فى مرتبة أقل وبدرجة أقل من الإلحاح والاهتمام.

من أهم نتائج الثورة المصرية دخول الرأى العام المصرى كفاعل مؤثر فى السياسة الخارجية والداخلية، وهو تطور مثير للانتباه والاهتمام، بيد أن هذا التأثير للرأى العام فى مجال السياسة الخارجية قد يتركز فى دائرة رسم الخطوط العامة لإدارة هذه السياسة، ولكن قلما يؤثر فى الدفع لاتخاذ وتبنى قرار معين.

ذلك أن المظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية واقتحام المبنى الملحق بها وإنزال العلم الإسرائيلى، لم تفض إلى تغير استراتيجى فى العلاقات المصرية الإسرائيلية، وإنما ظهر تأثير هذه الأحداث فى إعادة ترتيب بعض الأوراق، حيث تقدمت إسرائيل وعلى لسان وزير دفاعها باعتذار رسمى عن مقتل ٥ جنود مصريين فى ١٨ أغسطس عام ٢٠١١، رغم أنه تراجع عن اعتذاره بعد يومين، ورفض الإخوان المسلمون المشاركة فى هذه الجمعة التى أسميت «بجمعة طرد السفير الإسرائيلى».[(١)]

أما فيما يتعلق بإرادة الفاعلين السياسيين الجدد والذين يملكون صناعة قرار السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، فإن هذه الإرادة مقيدة باعتبارات عديدة تفرض عليها الحذر، وإتباع مقاربة «التكيف والتأقلم الاستراتيجى» مع الواقع الجديد، فالنظام الجديد الذى كان على رأسه الرئيس المعزول الدكتور

(١) نفس المصدر السابق، ص١٢٨.

محمد مرسى وضع نصب عينيه الإبقاء على العلاقات الإسرائيلية المصرية والعلاقات الأمريكية المصرية دون تغير كبير واستراتيجى، قد يهدد مصداقية ومقبولية النظام الجديد دولياً، ويفقده الدعم الأمريكى والغربى خاصة وأن مصر ما بعد الثورة بحاجة إلى المساعدات والمنح والقروض من المؤسسات الدولية التى تملك فيها الولايات المتحدة القوة الكافية لتقريرها.

من ناحية أخرى فإن معيار النجاح والشرعية الآن اختلف عن ذى قبل؛ ذلك أن النظام مطالب بتلبية احتياجات المواطنين الذين منحوه الشرعية بأصواتهم فى الانتخابات، والذين يعطون الأولوية لحل مشكلاتهم المعيشية ومفردات الحياة اليومية، وهو الأمر الذى يقتضى إعادة التكيف مع الأولويات المطروحة والحذر فى التعامل مع ما يليها من أولويات خاصة فيما يتعلق بالملف الإسرائيلي الفلسطينى.

ويمكن أن يقال الشئ ذاته فيما يتعلق بالصعيد الإقليمى فالنظام الجديد وإن حرص على تمييز سياساته الخارجية عن النظام السابق إلا أن هذا التميز محسوب وغير متعجل وبطئ ؛ لتجنب التداعيات الإقليمية التى قد تفاقم من تدهور الأوضاع.

فى إطار هذه الاعتبارات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية يندرج المنظور المصرى للنظام الجديد للعلاقات الفلسطينية المصرية.

٣- نظام ما بعد ثورة ٢٥ يناير والعلاقات المصرية الفلسطينية:

حرص نظام ما بعد الثورة، سواء كان متمثلاً فى قيادة المجلس العسكرى، أو إدارة الرئيس المعزول محمد مرسى، على إرسال رسائل مطمئنة للإسرائيليين والأمريكيين على حد سواء وللغرب عموماً، باحترام مصر لتعاقداتها الدولية والتزاماتها الدولية، وهو الأمر الذى يعنى إبقاء مصر على معاهدة السلام مع

إسرائيل واحترام التزاماتها؛ برغم المطالبة الشعبية بإعادة النظر فى الملحق الأمنى للمعاهدة، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة (ج) من سيناء أو إعادة التفاوض حول بنود المعاهدة بشكل عام.

فى البيانات الأولى للمجلس العسكرى أكد التزام مصر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفى تصريحات مسؤولى حركة الإخوان المسلمين وحزب الحربة والعدالة[1] وتلك التى تنسب إلى الرئاسة المصرية وآخرها تلك الرسالة التى بعث بها الرئيس مرسى لرئيس دولة إسرائيل، حرصت هذه التصريحات على التأكيد على نفس المعنى.

بيد أنه ينبغى أن نميز فى هذا السياق بين إبقاء مصر على المعاهدة واحترام التزاماتها بموجبها وبين السياسة المصرية إزاء إسرائيل رغم ما بين هاتين المسألتين من ترابط؛ ذلك أن الإبقاء على المعاهدة لا يعنى بحال تبنى ذات السياسات التى اتبعا النظام السابق، حيث كانت السياسات السابقة تصب لصالح إسرائيل، أو كما عبر أحد المسئولين الإسرائيليين آنئذ أن مبارك «كان كنزاً استراتيجياً لإسرائيل» حيث عمل النظام السابق على إدخال الفلسطينيين فى مفاوضات لا طائل منها، ووفر غطاءا سياسياً لمفاوضات عبثية، لم تعد هذه السياسات مقبولة بعد الثورة رغم أن ملامح ومعالم السياسات الجديدة لم تتبلور بعد على نحو واضح، إلا فيما تعلق بموقف مصر من حصار غزة وحركة حماس، حيث أكد نبيل العربى وزير الخارجية المصرية فى حكومة عصام شرف أن موقف مصر من الحصار كان عاراً عليها وأن موقفها من الحرب على غزة كان مشينا، واقترح العربى عقد مؤتمر دولى للسلام برعاية الأمم المتحدة كبديل للمفاوضات الثنائية العبثية وأكد عزم مصر على الانفتاح على إيران وإعادة العلاقات

(١) المصدر السابق، ص ١٢٨.

الدبلوماسية بين البلدين.

ترك نبيل العربى منصبه بعد ذلك ليتولى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك فى ظروف غامضة، ولم يشهد «برنامج» العربى لإعادة هيكلة السياسة الخارجية والموقف من التسوية تطورات لاحقة تكمل ما بدأه فى إطار تشكل منظور جديد للتسوية وعلاقات مصر الإقليمية.

ورغم ذلك لعبت مصر دوراً مهماً فى قضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين مقابل الإفراج عن الأسير الإسرائيلى الفرنسى «جلعاد شاليط» وبذلت مصر جهوداً كبيرة فى إتمام المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، بين حماس وفتح، وفتحت معبر رفح وفقاً لترتيبات أمنية جديدة بالتنسيق مع فتح وحماس تجنباً لاتهام مصر بتعزيز الانقسام.

وجاء الإعلان عن هذه الترتيبات الجديدة لإدارة معبر رفح عقب توقيع اتفاق المصالحة فى نهاية أبريل عام ٢٠١١، وذلك دون تنسيق مسبق مع الجانب الإسرائيلى الأمريكى أو الأوروبى.[١]

وتنخرط هذه الخطوات فى إطار مقاربة جديدة ومختلفة تؤكد اختلاف مصر ما بعد الثورة وقدرتها على الاقتراب من المطالب الشعبية واستقلالية صنع القرار المصرى عن الدوائر الإسرائيلية والغربية.[٢]

وقد اتسمت المقاربة المصرية الجديدة بالحذر والتقدم التكتيكى، فلم تقدم على تحويل معبر رفح إلى معبر تجارى، بل ظل معبراً للأفراد، تفادياً لتداعيات ذلك من الجانب الإسرائيلى فضلاً عن أن الوقت قد لا يكون ملائماً لأحداث تغير

(١) محمد جمعة: العلاقات العربية الفلسطينية، مستجدات ما بعد الثورة، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ٢٠١٢، ص٢٣.
(٢) المصدر السابق، ص٢٣.

استراتيجى.[١]

كانت العلاقات المصرية مع قطاع غزة وحماس تدور فى إطار معادلة مضمونها تجنب الاعتراف بسيطرة حماس على غزة وتفادى وقوع كارثة إنسانية فى قطاع غزة تطول تداعياتها مصر وسيناء تحديداً، وكانت ترجمة هذه المعادلة فى الواقع تتمثل حينا فى إغلاق المعبر لإنهاك حماس وإفشال سيطرتها على غزة، وبين فتح المعبر لتجنب الكارثة.[٢]

اختلفت هذه المعادلة تكتيكاً على الأقل، إذ لم يعد الهدف إفشال حماس بل تزكية شرعيتها عبر استقبال رموزها وممثليها إن فى غزة وإن فى الخارج وتزويد غزة بالكهرباء والوقود، الوافد من قطر وغيرها من البلدان، حيث استقبل إسماعيل هنية مع الوفد المرافق فى قصر الاتحادية فى ٢٥ يوليو عام ٢٠١٢ وقد سبقه وفد آخر برئاسة خالد مشعل.

راقبت السلطة الفلسطينية فى رام الله بعدم الارتياح؛ استقبال الرئاسة إسماعيل هنية وقبلها خالد مشعل، خاصة وأن الأول رئيس حكومة مقالة ولم يحصل على الثقة من المجلس التشريعى بعكس حكومة سلام فياض، كما أن رئيس السلطة لم يكلفه بتشكيل مثل هذه الحكومة، وفقاً للقانون الأساسى الفلسطينى، خاصة وأن هذا اللقاء جاء بعد لقاء الرئيس المعزول مرسى لخالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، وكأن الرئاسة المصرية حرصت على استقبال إسماعيل هنية مع وفده فى لقاء منفرد يوحى بالاقتراب من فكرة الاعتراف بحكومة غزة المقالة.

وربما كان مشروعاً أن تنظر السلطة الفلسطينية بعدم الارتياح، بل وربما الاستياء لهذه اللقاءات مع الرئاسة المصرية، نظراً للخلفية السياسية والدينية

(١) المصدر السابق، ص٢٣.

(٢) محمد جمعة، المصدر السابق، ص٢٢.

والتنظيمية التى تربط حماس بالإخوان المسلمين والرئيس المصرى الجديد، والخوف من تآكل وتضاؤل المسافة الواحدة بين فتح وحماس التى يحرص الخطاب الجديد على تأكيدها.

فليس فى مقدور إسرائيل ان تتجاهل أن ظهور القوى الشعبية والمحجوبة عن الشرعية فى المشهد السياسى العربى والمصرى قد يفضى إلى تبنى سياسات متشددة إزاء إسرائيل ومتعاطفة مع الحق الفلسطينى والقضية الفلسطينية، كما أنه ليس بمقدورها أن تتجاهل دخول الشعب والرأى العام العربى والمصرى على خط صنع السياسة الخارجية وإعادة هيكلتها ولا يعنى ذلك أن الرأى العام يصنع السياسة الخارجية بل يعنى أن السياسة الخارجية لمصر ولغيرها من دول الثورات العربية لا يمكنها من الآن تجاهل مواقف واتجاهات الرأى العام لدى صنع السياسة الخارجية، ولا شك أنه من شأن دخول الشعوب والمجتمعات والرأى العام حقل السياسة أن يفضى إلى تبنى سياسات ذات قبول شعبى وإلا انتهى الأمر برفضها. (١)

من ناحية أخرى فإن إسرائيل ستأخذ فى الاعتبار تآكل علاقاتها بمحيطها الإقليمى، وذلك فضلاً عن كسر احتكارها لمقولة أنها واحة الديموقراطية فى المنطقة، حيث أن بمقدور الثورات العربية أن تصنع نماذج ديموقراطية تفوق فى مضمونها المحتوى الأثنى والعرقى للديموقراطية الإسرائيلية وتتلاءم مع محتوى التقدم والديموقراطية والإنسانية المشتركة حيث وضعت الثورات العربية الشعوب العربية فى قلب العصر والحداثة والحرية.

دخلت العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الثورة المصرية فى مرحلة جديدة تحمل بين جوانبها عناصر وعوامل مختلفة للتأثير فى طبيعتها ومداها، فقد أفضت

(١) عبد العليم محمد: الثورات العربية والقضية الفلسطينية، الأهرام.

انتخابات، ما بعد الثورة سواء التشريعية أو الرئاسية إلى سيطرة الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم وهذه السيطرة قد ينظر إليها من جانب حماس تحديداً أنها بمثابة حبل النجاة لمشروعها فى غزة الذى يمنحها الشرعية والاستمرار، وفى نفس الوقت فإن صعود الإخوان قد يكون فرصة لترويض حماس وحملها على المضى قدماً فى طريق إنهاء الانقسام وترجمة ذلك عملياً خاصة مع حرص النظام السابق على عدم الاعتراف بسلطة حماس فى غزة لأنه يضعف الموقف الفلسطينى عامة ولا يقلل ذلك من أهمية الدعم الذى قدمه النظام الجديد للحركة والزخم الذى اكتسبته علاقاتها مع صناع القرار الجدد فى مصر.

قد تطمح حماس لما هو أبعد من مجرد الدعم أى أن تتطلع إلى إعلان غزة إقليم محرر وفك الارتباط الثانى مع إسرائيل بيد أن ذلك لن تقبل به مصر لأنه يدفع القطاع فى اتجاه مصر وهو ما تريده وتخطط له إسرائيل بدليل غلقها لكافة المعابر وترك معبر واحد فقط للفلسطينيين فى الجنوب أى معبر رفح ومن ثم فإن الواقع المعقد على الأرض يفرض قيوداً تتجاوز التآلف الإيديولوجى والوحدة التنظيمية التى تجمع بين حماس والإخوان تتمثل هذه القيود فيما يلى:

أولاً: لم تفضى الثورة فى مصر إلى تغير راديكالى فيما يتعلق بمنظور التسوية والمفاوضات مع إسرائيل حتى الآن، وذلك يعنى بقاء أفق التسوية كما هو وهو ما يعنى استمرار الهيمنة الإسرائيلية على التسوية والتزام مصر بالمعاهدة أو بالتسوية المتفاوض عليها.

ثانياً: أن الدعم الحالى لحماس لم يصل – وقد لا يصل- إلى مستوى الاعتراف بمشروعها فى الاستقلال بغزة أو فك الارتباط الثانى مع إسرائيل فمصر لا تتحمل تبعة هذا القرار خاصة فى الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد والأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأمنية فى سيناء.

ثالثاً: أن أفق التسوية المطروح لا يزال مقبولا عربيــاً خاصــة مــن دول الخلــيج العربى وفلسطينياً أى أفق حل الدولتين.

رابعاً : أن غزة قد تستخدم من قبل إسرائيل لاختبار النظام الجديـد فى مصـر أو الضغط عليه ومعرفة الحدود التـى يمكـن التصـرف فى ضـوئها، وذلـك يعنـى أن علاقات حماس بالإخوان قد تكون فرصة لتطويع حماس لقبول متطلبـات اسـتقرار النظام الجديد وأولها وعلى رأسها الحفاظ على التهدئة وتجنب توتير الأوضاع مـع إسرائيل.

خامساً: أن مصر لا تستطيع تجاهل السلطة الفلسطينية فى رام الله، تلك السـلطة المعترف بها دولياً وإسرائيليا وعربيـاً ودعـم حمـاس لا يمكـن أن يفضـى إلى تبنـى سياسة النظام السابق بالمعكوس أى تأييد حمـاس ودعمهـا عـلى حسـاب السـلطة المعترف بها.

هذه القيود وغيرها وتفاعلها مع محصلة استقرار الأوضاع فى مصر والتوازنات السياسية واتضاح طبيعة الخطاب السياسى وهوية السياسة الخارجية المصرية هى التى سوف تقرر فى المستقبل القريب أفق ومستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية وطبيعة الدور المصرى العربى والإقليمى بعد تجاوز المرحلة الحاليـة بتوجهاتهـا المتناقضة فى التأثير والفاعلية.[١]

٤- العلاقات المصرية الفلسطينية بعد ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣:

فتحت الموجة الثانية لثورة ٢٥ ينـاير عـام٢٠١١، فى الثلاثـين مـن يونيـو أفقـاً جديداً للعلاقات المصرية الفلسطينية وذلك رغم تصدر الأجندة الداخلية جـدول الأعمال الوطنى المصرى أى الحفاظ على الوحدة الوطنية والحـؤول دون ضـياع

(١) حول علاقة حماس بمصر بعد الثـورة أنظـر مجلـة مختـارات إسـرائيلية، العـدد ٢١٢ ، أغسـطس ٢٠١٢، القاهرة، مركز الدراسات بالأهرام.

الدولة المصرية وقطع الطريق على الحرب الأهلية واستقلال الإرادة الوطنية واستعادة هوية مصر الوطن والشعب والدولة إزاء الفشل الذى منى به حلم الإخوان والخروج غير المسبوق لجماهير الشعب المصرى لرفض حكم الإخوان ومساندة القوات المسلحة المصرية لتطلعات الشعب وقيامها بعزل الرئيس مرسى وطرح خارطة للمستقبل ساهمت فى بلورتها المؤسسات والقوى الوطنية.

ولا شك أن استعادة زمام المبادأة على الصعيد الوطنى والوقوف فى وجه التحالفات المعلنة وغير المعلنة بين حكم الإخوان والغرب وإحباط الترتيبات الجديدة للمنطقة والتى يلعب فيها الإخوان دوراً محورياً بمقدوره أن يفتح الباب لأفق جديد سواء تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو بالعلاقات المصرية الفلسطينية وذلك استناد إلى الرؤية المطروحة التى استندت إليها تلك التدابير والتغيرات وهى رؤية تتميز بمعالم وطنية ومدنية وقومية بمقدورها لو صدقت النوايا أن تفضى إلى أوضاع جديدة أفضل من الأوضاع سواء تلك التى سبقت نظام الإخوان أو التى سادت فى ظل نظامهم.

إذ يمكن القول أن مصر تستعيد إرادتها وروحها وتستعيد قرارها المستقل فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأنها تخطط لمرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية المصرية الإسرائيلية لم تتضح كافة معالمها بعد ولكنها فى الطريق إلى ذلك.

ومن البديهى فى هذا المجال أن القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الفلسطينية سوف يكون لها نصيباً افتراضياً من الحصاد الإيجابى لهذه التغييرات بشرط استقرار الأوضاع وتمكين مصر من انجاز الخريطة التى وضعتها للمستقبل وتجاوزها لهذه المرحلة الانتقالية الثانية بنجاح.

ويستند ذلك إلى افتراض أن أى تغير فى العلاقات المصرية الفلسطينية وإزاء القضية الفلسطينية كان تاريخياً مرتبطاً بتغيرات داخلية عميقة فى الوضع الداخلى فى مصر، فعلى سبيل المثال قفزت القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد العربى بعد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وبروز التوجه القومى الوحدوى وكان الموقف من القضية الفلسطينية مدخلاً لمواقف جديدة على الصعيد الدولى والإقليمى والقومى، مواقف ارتبطت بالصراع العربى الإسرائيلى ومناهضة الضغوط الغربية[١].

تماماً كما ارتبط تراجع الموقف المصرى من القضية الفلسطينية فى الحقبة السابقة للثورة بجمود الأوضاع والإذعان للإرادة الغربية وافتقاد استقلالية القرار الوطنى. ولا شك أن حالة النهوض الوطنى المتوقعة وانعكاسها على الموقف من القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الفلسطينية لا تنطلق من فراغ بل هى تستند إلى وجود الحالة الفلسطينية فى عمق الحالة المصرية والوعى المصرى والتعاطف الطبيعى والتلقائى والعفوى الواعى وغير الواعى بطبيعة العلاقات المصرية الفلسطينية واستنادها إلى العمق التاريخى والثقافى والأمنى الذى يربط بين الشعبين، وأن هذه الخلفية هى فى حالة كمون حتى تحين اللحظة المناسبة.

لقد أفضى حكم الإخوان فى مصر إلى تغليب البعد الإسلامى على البعد القومى فى تكوين القضية الفلسطينية، صحيح أنه لا يمكن الفصل بين المكون الإسلامى وبين قضية المقدسات والأماكن المقدسة إسلامية ومسيحية وبين القضية الفلسطينية، بيد أن الطابع العروبى والقومى للقضية يفوق ويلازم هذه القضية منذ نشأتها.

من ناحية أخرى فإن الانفصال بين خطاب الإسلاميين قبل الوصول إلى الحكم وبعد وصولهم قد أفضى إلى تراجع القضية الفلسطينية وتغليب اعتبارات

(١) أنظر د. إبراهيم أبراشى: نقطة الصفر: الخيارات الفلسطينية فى مواجهة خارج «إسلامى" قيد التشكل، فى ملحق السياسة الدولية «تحولات استراتيجية" عدد السياسة الدولية أبريل ٢٠١٣.

«التمكين المحلى» للإسلاميين وتحالفاتهم مع الغرب على القضية المركزية فى خطابهم التعبوى والجماهيرى قبل الثورات.[١]

لقد كشف صعود الإسلاميين إلى الحكم تناقضات خطابهم وطبيعة أولوياتهم وأنماط تحالفاتهم فى الداخل والخارج وعدم اتساق الأقوال مع الأفعال وغلبة المرجعية الدينية على المرجعيات الوطنية والقومية.

والحال أن عهدا جديد يوشك على البدء فى حالة استقرار الأوضاع وتجاوز المرحلة الانتقالية الثانية بنجاح ووضع أسس ومبادئ الدولة الحديثة الوطنية ومن الممكن أن تستعيد العلاقات المصرية الفلسطينية كثيراً من الزخم وأن تشغل القضية الفلسطينية المكان الذى حظت به دائماً فى وعى ووجدان المصريين وذلك على ضوء المصارحة والمكاشفة والوضوح فى تلك اللحظات الفارقة فى تاريخ القضية الفلسطينية.

منظور مشترك للعلاقات المصرية الفلسطينية:

لن يتأتى مثل هذا المنظور المشترك المأمول للعلاقات المصرية الفلسطينية وإزاء القضية الفلسطينية إلا عبر التفاهم والتواصل والحوار البناء بين النخب الفلسطينية والمصرية من كلا الطرفين سواء الرسمية أو منظمات المجتمع المدنى المهتمة بمصير ومستقبل هذه العلاقات وأن يسترشد هذا التواصل وهذا الحوار بمبادئ الصراحة والمكاشفة والإيمان بالمصير المشترك والمصالح العليا لكل طرف فى حدود الأوضاع والقيود القائمة أو تلك الأوضاع التى يمكن استحداثها على الأرض.

والحال أن مجرد وضع مبادئ أو مسالك لهذا الأفق المشترك للعلاقات

(١) المصدر السابق ذكره.

المصرية الفلسطينية وإزاء القضية الفلسطينية لا يعدو أن يكون تشكيل أجندة أولية للحوار والنقاش واستكشاف تلك الحالة الجديدة إن فى مصر أو فى فلسطين بهدف خلق مناخ مناسب وركائز وأسس لهذا الأفق المشترك.

٥- أسس ومبادئ مقترحة للعلاقات المصرية الفلسطينية:

ويمكن على سبيل المثال لا الحصر ذكر بعض هذه المبادئ الاسترشادية لفتح صفحة جديدة مشتركة للعلاقات المصرية الفلسطينية:

أولاً: استعادة الطابع القومى والعروبى للقضية الفلسطينية:

ويمكن استعادة الطابع القومى للقضية الفلسطينية عبر استخلاص الدروس من الموجة الثانية للثورة المصرية فى ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، وأول هذه الدروس استعادة القرار الوطنى المصرى ووقوف مصر ضد الترتيبات الجديدة للشرق الأوسط التى كان يدبر لها فى الخفاء عبر العلاقات الغربية مع حكم الإخوان وعبر التفاهمات التى تمت بين هذه الأطراف والتى مضمونها الحفاظ على الوضع الراهن مقابل دعم ومساندة استمرار حكم الإخوان.

قد يكون هذا الدرس مجرد بداية لم تتبلور معالمها بعد خاصة وأن القوى المعادية لهذا التوجه لم تلقى بكل ما فى جعبتها بعد ومن شأن هذا التقويم تعزيز مواقع الحركة الوطنية والليبرالية الفلسطينية وقد يكون تقليص نفوذ الجناح الإسلامى بعد أن بدأ فى الفترة السابقة جامحاً قوياً قوياً بعد وصول الإخوان للحكم.

بيد أن استعادة الطابع القومى العروبى للقضية الفلسطينية ينبغى أن يتحرر من فرض الوصاية على النضال الفلسطينى أو التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مجرد ورقة فى جعبة الأنظمة كما أنه لا ينبغى أن يكون مفتاحاً وتبريراً للتنازلات على غرار المقولة التى كانت سائدة قبل ذلك « ما يقبله الفلسطينيون فهو سقف لقبولنا وما يرتضونه سقف لرفضنا» والتى بمقتضاها تبرئ الأنظمة ساحتها من

القضية الفلسطينية وتدفع بالفلسطينيين عبر سياسات وضغوط مختلفة لتقديم التنازل تلو الآخر».

على العكس من ذلك فينبغى أن تكون هذه الاستعادة للطابع القومى للقضية الفلسطينية مصدر دعم ومدد للنضال الفلسطينى وتمثل عمقاً حقيقياً للقضية الفلسطينية والتزاماً بمتطلبات الكفاح العادل للشعب الفلسطينى.

ثانياً: استعادة الثقة فى تأثير مصر العربى والإقليمى:

تأثير مصر يتجاوز حدودها، هكذا تشير الخبرة التاريخية لمصر، قدرتها على تشكيل نموذج فى السياسات الداخلية والخارجية عابر فى تأثيره للحدود، ليس موضعًا للشك هل مصر فى الطريق إلى ذلك؟ هل إسقاط نظام الإخوان بالطريقة التى تم بها فى ٣٠ يونيو و ٣ يوليو بداية ذلك؟

من المؤكد أننا لن نستطيع مقارنة الحاضر بالمضى أو قياس هذا على ذاك، ذلك أن الظروف مختلفة والسياق أيضاً بيد أنه يمكن المغامرة بالقول أن الروح والدافع قد يكون مماثلاً إن لم يكن كلياً فجزئياً على الأقل.

وذلك يعنى أن مصر قد تكون فى الطريق إلى ممارسة هذا التأثير فى المجال العربى وتقديم القدوة لبعض البلدان الأخرى وهو ما قد يعنى فى التحليل الأخير استعادة مصر لتأثيرها فى الدوائر المحيطة بها وبخاصة الدائرة العربية لقطع الطريق على النظم المتأسلمة والعودة للانتماءات الأولية الطائفية والعشائرية والمذهبية فى المنطقة وتقدم بدلاً من ذلك نموذج الدولة الوطنية الحديثة وفهما صحيحاً لثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ باعتبارها ثورة لتصحيح مسار الدولة الحديثة وليس ثورة عليها كما فهم ذلك الإخوان المسلمون والتيارات الإسلامية[1]، ولا شك أن جزءاً من الاعتبارات التى تحدد الدور الإقليمى للدول ليس فقط المقومات

(١) إبراهيم عوض: دستور من أجل الدولة الحديثة الحقة، جريدة الشروق، ١٣ أكتوبر عام ٢٠١٣.

المادية والاقتصادية والثقافية التى تستحوذ عليها بل أيضاً توقعات الآخرين من هذه الدول وقابليتهم للعب هذا الدور الإقليمى.

ثالثاً: إعادة بناء الحقل السياسى الوطنى الفلسطينى:

الحرص على تشخيص سليم للحقل الوطنى الفلسطينى والابتعاد عن التخندق فى مواقع الدفاع لدى كل فريق ورؤية عابرة للمصالح الضيقة والآنية للحالة الفلسطينية، وذلك يعنى بين أشياء أخرى التسليم بتشظى الحقل السياسى الفلسطينى الوطنى إلى حقول جزئية (الضفة فى مقابل غزة، والشتات فى مقابل فلسطينى الداخل وفلسطينى١٩٤٨) وتحول السلطة الفلسطينية إلى سلطتين كل منها تحت الاحتلال والحصار الجزئى أو الكلى والتبعية الاقتصادية.[١]

وإذا ما سلمنا بذلك فإن العلاج يكمن فى ضرورة إعادة بناء هذا الحقل الوطنى الفلسطينى وأول الخطوات فى تلك العملية هى إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق المبادئ الديموقراطية واستعادة وحدة الشعب الفلسطينى (فى الداخل وفى الشتات وداخل فلسطين التاريخية) وذلك عبر مشاركة ممثلين منتخبين حيثما أمكن ذلك عن كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والاتحادات والحركات الاجتماعية ذات الحضور فى مواقع تجمعات الفلسطينيين.[٢]

وذلك يعنى إنهاء الانقسام الذى لم يعد له من مبرر بسبب ما خلفه من إرباك وتشويه للقضية الفلسطينية على كافة الصعد، حيث أنه من الطبيعى أن تتعايش الآراء المختلفة والمواقف المتباينة فى هياكل وطنية موحدة ومُوَحِّدة، ويعزز من ذلك انتهاء استراتيجية كل من الطرفين إلى طرق مسدودة، المفاوضات والمقاومة أيضاً.

(١) جميل هلال: الوطنية الفلسطينية فى مواجهة تهافت السياسة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٥ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٣.

(٢) جميل هلال: نفس المصدر.

رابعاً: أسبقية التحرير على الدولة فى الحالة الفلسطينية:

ليس بمقدور عاقل أن يتجاهل أهمية وقيمة الدولة فى الحالة الفلسطينية بل فى مصير أية حركة تحرر وطنى، خاصة وأن إقليم فلسطين يكاد يكون الإقليم الوحيد فى المنطقة العربية فى المشرق الذى لم يحظى بدولة بل وقع عليه العدوان الصهيونى منذ وعد بلفور، رغم أن هذا الإقليم الفلسطينى كان يحظى بوضعية متقدمة فى فئات الانتداب وفق تقويم معاهدة لوزان، ومن ثم مثلت الدولة فى الحالة الفلسطينية التجسيد العملى والحيوى للكينونة السياسية وتطبيق حق تقرير المصير الوطنى وفق المواثيق الدولية.

بيد أن هذا المنطق وبالرغم من وجاهته قد أفضى فى الحالة الفلسطينية إلى مفارقات وتناقضات عقدت الوضع الفلسطينى الراهن وحالت دون تحقيق الهدف الأسمى فى التحرير والدولة على حد سواء.

حيث أفضى عملياً إلى التزام الشعب الفلسطينى بمسؤوليات الدولة دون أن يلتزم المجتمع الدولى بتحرير إقليم فلسطين من الاحتلال والحال أن حركة التحرر الوطنى الفلسطينية قد قيدت نفسها بمسؤوليات وواجبات الدول أى احترام المعاهدات وإدانة الإرهاب والعنف وحسن الجوار وما دون ذلك من التزامات الدول وأصبحت هذه الالتزامات مقيدة لالتزامات ومسؤوليات حركة التحرر الوطنى الفلسطينية.

كما خلق التوجه صوب أسبقية الدولة بيروقراطية فلسطينية من أبناء الطبقة الوسطى ارتبط مصيرهم بالمعونات والمنح وحال دون قدرتهم على تفعيل اقتصاد بناء معتمد على ذاته وجمد الطاقات والإمكانيات التى كان يمكن استثمارها فى النضال فى حالة التوجه للتحرير واعتماد استراتيجية تحرر وطنى يمنح الأولوية لتحرير الأرض وتقويض السلطة الاستعمارية.

والحال أن تمحور الاستراتيجية الفلسطينية صوب الدولة وإنشاء مؤسساتها عوق مهام التحرير الوطنية وعلق مصيرها على التفاوض وإرادة المحتل وليس على مصير النضال الوطنى التحررى وأصبحت مؤسسات الدولة رهن الاحتلال ومحاطة به من كل جانب ويمكن لهذه السلطات تعويق عملها أو تعطيله فى أى وقت.

يمكن القول أنه قد آن الأوان لإعادة الأمور إلى نصابها ومنح الأولوية للتحرير أى تحرير الأرض واستعادة المشروع الوطنى الفلسطينى لجوهره كحركة تحرر وطنى مهمتها الأولى تحرير الأرض ثم بعد ذلك إقامة الدولة إن هذا التغير ذات طابع استراتيجى فى المقام الأول ويتطلب إعادة جدولة المهام الوطنية وتوافق القوى الوطنية المختلفة حول هذا الهدف.

وبطبيعة الحال لا يمكن تقرير ذلك بين يوم وليلة فالأمر بحاجة لدراسات وتأملات عميقة لامتصاص ردود الفعل وخلق بدائل معيشية للفئات والأسر التى ارتبط دخلها وحياتها بالمنح والمعونات ومؤسسات الدولة، ولن يكون بحال مجرد تغيير لوجهة النضال الفلسطينى الوطنى ولكن إعادة تكييف كل الموارد الرمزية والفعلية للشعب الفلسطينى وقواه الوطنية والسياسية صوب هذا التغيير.

خامساً: تغيير استراتيجية التفاوض:

كانت مصر وعقب الثورة ومع تولى نبيل العربى وزارة الخارجية المصرية قد طرحت على «استحياء» بعض الأفكار المتناثرة حول الوضع الفلسطينى ومنظور التسوية تمثل ذلك فى إدانة غلق معبر رفح والمطالبة بمؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة كبديل للمفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين التى تتيح لإسرائيل التملص من استحقاقات عملية السلام ومرجعيتها الدولية والضغط على المفاوض الفلسطينى.

يمكن لمصر بعد ٣٠ يونيو استئناف صياغة واستكمال هذه المبادرة مع الجانب الفلسطينى وبحث كافة الجوانب المتعلقة بإنجاح مثل هذه المبادرة، من البديهى أن إسرائيل وتدعمها الولايات المتحدة الأميكية سترفض هذه الصيغة ومع ذلك فإن العرب والفلسطينيين لن يخسروا شيئاً بل سيختبرون قدرتهم على الحشد والتنسيق وبمقدورهم أن يصيغوا خطابا جديداً للسلام يرتكز على فضح العنصرية الإسرائيلية وكشف مآربها وممارساتها للعالم واستكشاف طبيعة الوضع الدولى القائم الذى تتآكل فيه مقومات القطبية الأحادية وتظهر فى المشهد الدولى قوى منافسة صديقة للعرب تقليدياً.

يعزز من طرح هذه المبادرة أنها ليست بدعة جديدة، ولكنها تستلهم صيغة كانت مطروحة منذ البدايات الأولى للتسوية السياسية وأن هذه الصيغة تفرد مكاناً لقوى مهمة لا تمارس دوراً فى صيغة التفاوض الحالية كروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبى والصين وهيئة الأمم المتحدة والغرض من هذه الفكرة توسيع دائرة الاشتباك الدولى مع إسرائيل لكشف تعنتها وطبيعتها وإعادة كسب الأصدقاء فى أفريقيا وآسيا وبلدان أمريكا اللاتينية التى تتعاطف وتتضامن مع الحق الفلسطينى.

سادساً: التآخى بين بعض المدن والجامعات الفلسطينية والمصرية:

ويمثل ذلك استلهاماً للتقاليد المتبعة فى العلاقات بين الجامعات والمدن المصرية والجامعات والمدن الأجنبية ويهدف إلى تنظيم التعاون وبحث مشكلات تطوير الأداء والتدريب على الصعيد العلمى والإدارى وتنظيم الاستفادة الفلسطينية من العلاقات مع مصر ويمكن اختيار مدن بعينها كرام الله مع القاهرة مثلاً أو جامعات معينة كجامعة بيرزيت مع جامعة القاهرة على أن يتم اختيار مدن وجامعات أخرى على ضوء نجاح التجربة الأولية.

والهدف من وراء ذلك هو تطبيق هذه التقاليد الحضارية فى التعاون والتبادل

المعمول بها عالمياً، والتى يبدو تطبيقها فى الحالة المصرية الفلسطينية أكثر ضرورة وأعظم إفادة على مجمل العلاقات المصرية الفلسطينية.

سابعاً: إنشاء مجلس أعمال مصرى فلسطينى:

وذلك على غرار مجالس الأعمال المختلفة التى أنشئت مؤخراً بين مصر وعديد من الدول، ويستهدف مثل هذا المجلس تنظيم العلاقات بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الفلسطينيين وتطوير التبادل التجارى والاقتصادى وتحديد مجالات الاستثمار المصرى والفلسطينى فى كلا الجانبين والاستثمار المشترك وكذلك تحديد احتياجات كل جانب من الجانب الآخر والأفضليات التى يملكها كل طرف وتنظيم الفائدة منها فى مجالات الاقتصاد والتجارة والتبادل المختلفة.

كما أن مثل هذا المجلس من شأنه أن يساعد فى تنفيذ خطط التنمية التى يقرها الجانبان وأن يستفيد الطرفان من الخبرات النوعية المتراكمة لدى كل جانب على الصعيد العملى والمهنى والعلمى.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأفكار والمبادئ والمسالك لتطوير العلاقات الفلسطينية المصرية قد لا تمثل بالضرورة نموذجاً متكاملاً لتطوير هذه العلاقات بل يمكنها أن تمثل مدخلاً لنقاش مفتوح حول سبل تطوير هذه العلاقات وحول أنسب هذه الطرق للحالة المصرية الفلسطينية على ضوء التعقد الكامن فى الوضع الفلسطينى والأوضاع المصرية الراهنة، وإذا ما صدقت النوايا وأعتقد أنها صادقة، فإن العلاقات المصرية الفلسطينية تحظى بأفق طيب للتطور والتفاعل بهدف تجنب الأزمات وتحقيق أهداف الشعب الفلسطينى فى التحرير والدولة.

خاتمة

فى ختام هذا الكتاب، وبناء على ما تضمنه من دراسات، تغطى العديد من جوانب التسوية السياسية والصراع العربى الإسرائيلى، إن على الصعيد الإسرائيلى أو على الصعيد الفلسطينى والعربى، يمكننا أن نشدد على بعض الاستخلاصات الضرورية، التى يجب التوقف عندها واستلهام محتواها؛ لتشكيل موقف فلسطينى وعربى جديد، يستطيع ليس فحسب الصمود إزاء الموقف الإسرائيلى والأمريكى، ولكن تجاوز الموقف الراهن نحو تسوية عادلة، ترتكز على القرارات الدولية والأممية التى أنصفت الشعب الفلسطينى فى نضاله، وتطلعه إلى التحرر من الاحتلال والفصل العنصرى، وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

أول هذه النقاط أن معوقات التسوية التى رصدناها فى ثنايا هذا الكتاب، ليست قدرا أبديا أو محتوما، بل هى مواقف وضعية من صنع الساسة الإسرائيليين، ويمكن التأثير فيها إذا امتلكنا الإرادة السياسية وحولناها إلى برنامج عمل تحررى واستطعنا أن يلازم الحق الفلسطينى والعربى بعض القوة بمعناها الشامل؛ أى التخطيط العلمى والابتكار وتعزيز الصمود والمقاومة السلمية، وفى نفس الوقت فإن هذه المقومات ظهرت إلى حيز الوجود بسبب الضعف العام الذى اعترى الجسد العربى عامة والفلسطينى خاصة بعد أوسلو.

أما ثانى هذه النقاط والاستخلاصات فيتمثل فى أن استنهاض الظهير العربى السياسى لمساندة القضية الفلسطينية أحد مرتكزات استعادة القضية الفلسطينية

لزخمها وأهميتها، وقد استعرضنا فى هذا الكتاب العناصر التى يمكن الاستناد إليها لتشكيل هذا الظهير العربى، فإذا كان الشعب الفلسطينى وقيادته الرسمية والشعبية هم حملة مشاعل هذه القضية فإن بعد هذه القضية العربى لا يمكن إغفاله، حيث رافقها تاريخيا فى تلك الرحلة الطويلة مع الصهيونية وإسرائيل.

من ناحية أخرى فإن بلورة استراتيجية فلسطينية جديدة تتأسس على المعطيات الراهنة، يبدو ضرورة لا مفر منها، وهذه الاستراتيجية الجديدة لابد أن تتأسس على مراجعة نقدية وطنية تشارك فيها كافة الفاعليات الرسمية والشعبية الفلسطينية، تكشف حدود المقاومة والتفاوض ولماذا انتهى كلاهما إلى ما هو عليه الآن؟ وتطرح صيغ جديدة للتفاوض والمقاومة يكمل أحدهما الآخر، لا ينفصلان ويناهض أحدهما الآخر كما هو الحال الآن ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو.

أما أخيراً وليس آخر فإن الموقف العربى حتى الآن ورغم الأزمات والمشكلات التى تحيط بأكثر من دولة عربية وبرغم الإرهاب وتهديد مصير الدولة الوطنية، فإنه لا يزال يتمسك بالمبادرة العربية للسلام، التى طرحت منذ ٢٠٠٢، وتم فى القمة العربية الأخيرة، التأكيد على مضمونها ومحتواها، بل ورفض الموقف العربى الرسمى أى تغيير يراد إدخاله على هذه المبادرة، كما أيدت القمة توجهات القيادة الفلسطينية خاصة فى رفضها القرار بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، باعتبارها عاصمة إسرائيل، وإذا كان ثمة صفقة ما فهى فى الواقع هذه المبادرة العربية الرسمية التى حظت وتحظى حتى الان بالتوافق العربى الرسمى والفلسطينى، لأنها أولا راعت مصالح الأطراف المختلفة ولأنها ثانيا استلهمت كافة قرارات الشرعية الدولية، ولأنها ثالثا تحظى وحظت بموافقة كافة الأطراف العربية والفلسطينية.

لأبد وأن يستعيد المشروع الوطنى الفلسطينى طابعه الأصيل كحركة تحرر وطنية، تسعى إلى تحرير الأرض وأن يستعيد مواقعه فى الخريطة العالمية بهذه

الصفقة، أى تحرر وطنى ونضال ضد الفصل العنصرى والعنصرية الإسرائيلية، وأن يتمكن من كسب المعركة الأخلاقية ضد إسرائيل، وهذه المعركة لو تمكننا جميعا كعرب من خوضها قد تحقق مكاسب تفوق استخدام القوة، بشرط أن نمتلك الأوراق الضرورية لكسبها عالميا، الموارد البشرية التى تعرف كيف يفكر العالم وطبيعة الرسائل التى يجب إرسالها إلى مختلف دول العالم، وجهاز إعلامى ودبلوماسى يعتبر أنها مهمته المقدسة، ورصد الأموال الكفيلة بدعم هذا التوجه، عبر آلية تنظيمية عربية وفلسطينية، تدار بشفافية، وبعيدا عن البيروقراطية وتعتمد على المبادرة والابتكار ودراسة التجارب التحررية الأخرى التى خاضت من قبل مثل هذه المعركة الأخلاقية ضد العنصرية.

وإذا كانت الصهيونية وإسرائيل قد استطاعتا بناء نموذج القوة دون ارتكاز على الحقوق، فإن الحق الفلسطينى والعربى ينبغى أن يحفز على تغيير معادلة القوة والحق، أى أن يترافق الحق مع بعض فنون القوة، الابتكار والمقاومة وغير ذلك من الأساليب التى تعزز الحقوق وتؤكد الاستحقاق أى الجدارة بتحقيق الأمانى الوطنية الفلسطينية.

التعريف بالمؤلف

- مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- حاصل على بكلوريوس العلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٢ .

- دبلوم الدراسات السياسية المتعمقة من جامعة مونبلييه (١) فرنسا عام ١٩٨١ .

- دكتوراة المرحلة الثالثة في الدراسات السياسية من جامعة باريس (١٠) ، عام ١٩٨٥م .

- عمل باحثًا وخبيرًا بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وخبير بمركز التخطيط الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية .

- خبيرًا بالمركز العربي للبحوث والدراسات .

- عمل أيضًا مستشارًا للمنظمة العربية لمناهضة التمييز .

- عضو لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٧) .

- له العديد من المؤلفات حول الصراع العربي – الإسرائيلي ، والقضية الفلسطينية .

من هذه المؤلفات :

١ – الحكم الذاتي في القانون الدولي ، دراسة مقارنة (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) ١٩٩٤م.

٢- تحليل الحقل الإيدولوجي للخطاب الساداني القاهرة، كتاب الأهـالي، دار الأهالي، ١٩٩٠م .

٣- الدولة الديمقراطية ومستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي (القاهرة ، مركـز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٩م) .

٤- الطريق إلى الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ : الثورة والهوية والتحول الديمقراطي (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ٢٠١٧م) .

٥- له العديد من الدراسات المنشورة باللغة الفرنسية .

المحتويات